

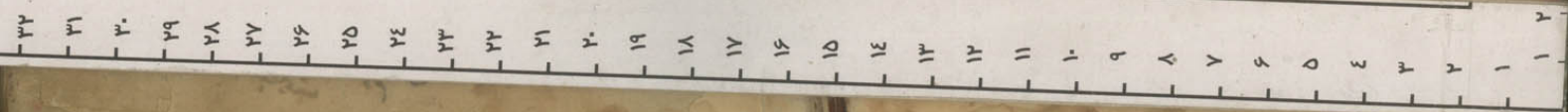
[illegible]

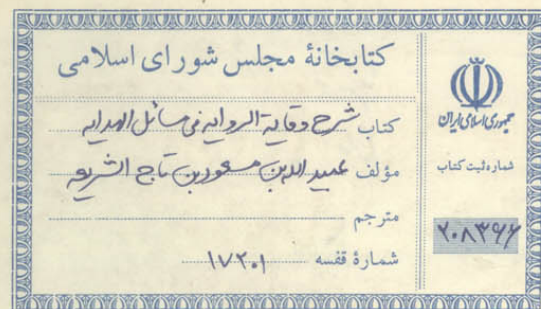
حاج محمد الکتاب مالی
قلیان ایشان

۲
 ار شیخ ابوالعباس و ار شیخ ابوالنصور مازنی و خواجہ عبدالخالق
 و خواجہ عبدالقاری رحمہم اللہ تعالیٰ علیہم منقول است کہ این عربا
 بعد از غارت ختن و یا بعد از غارت بامد و رفت با رنج و اندالتہ
 بحر تہ و ولایت رسد و اگر رسد استخوانهای با نرا از گور بکنند
 بسوزند و روز قیامت کربا بپا بست خوانندہ شود و اگر نیست
 ای خدا من اللہ اندیزم بر در قوشی اللہ میزنم
 ای خدا سوسوی خود را ہی نما زانکہ من کما ہم روز میزنم

شماره قفسه ۱۷۲.۱

سجده ایست بر سر کتب فیکره
سجده ایست بر سر کتب فیکره





سچان احمد بھٹو کی قلمی
سچان احمد بھٹو کی قلمی

اجاره الوقف باقی در جانش
لکجورای الیخ فلور انظر بدون جانش
بیمه الساجو عامه المثل و علی الفتوی شیخ شایسته
اجاره الوقف و لا یجوز اجاره الا باجر المثل حرامه
عبد الله الکتاب مال
قلیان ایشان

ارشخ ابوالعباس و ارشخ ابوالنصور مازنی و خواج عبدالله
و خواج عبدالله انصاری رحمهم الله تعالی عنهم منقول است هر که این دعا را
بعد از نماز ختم و یا بعد از نماز بامداد و هفت یا بخواند البته
بجسته و ولایت رسد و اگر رسد استخوانهای بائرا از کور برآید
بسوزند و روز قیامت کرب با او دست خوانده شود و اگر نیت
ای خدا من الله اندیزم بر در تو شئی شد میزنم
ای خدا سویی خودت را بنی زانکه من کما تم ره میزنم

کمان آید و در هر دو کمان استو
کمان آید و در هر دو کمان استو

از آنکه بخت بد
الوقت باوای
الکعبه خالصا
از آنکه

[illegible]

از حکمت شیخ عبد الله انصاری است رحمت الله تعالی علیه
 باحق باخلق بانفس با بزرگان با بزرگستان
 بصدق بافصاف با بقره با بخت با بخت
 بادستان بادشندان بادرویشان با عالمان با جاهلان
 بنبیعت با علم با سخاوت با تواضع با خاموشی

بسم الله الرحمن الرحيم
واللهم صل وسلم وبارك في من وروى عن الأئمة
الطاهرين وأئمة البيت العظيم الأئمة الأجلال ناصت الرضائل الغيوب
وصل بسلام وعلو وأجود ببارك وسلم عليه

C. C. C.

اللَّهُمَّ صَلِّ صَلَاةَ كَامِلَةٍ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ الَّذِي تَجَلَّى بِهِ الْعَقْدُ وَتَفَرَّجَ بِهِ الْكُرْبُ
وَتَقَضَّى بِهِ الْجَوَائِجُ وَتَنَالَ بِهِ الرَّغَائِبُ وَحَسَنَ
الْخَوَاتِيمُ وَبَسَّتْ سِقَى الْغَمَامِ بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ وَنَفْسٍ بَعْدَ كُلِّ مَعْلُومٍ
لَكَ بِرَحْمَتِكَ الرَّحْمَنُ

المراشد الشيخين امام الاعظم ابو يوسف رحمهما الله والمراد بطرفين الامام الاعظم
وامام محمد رحمهما الله والمراد بصاحبين وبالايمان امام ابو يوسف ومحمد رحمهما الله

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج
والعرج والبراق والعمامة والشفاعة في
عرصات القيامة والصيف والعلم دافع البلاء
والوباء والنجس والمرض والالتم شمس الضحى بدر
الدجاء نور الهدى مصباح الظلم الكاشف لطيفه
مكتوب منقوش في اللوح والقلم معطر مقدس منور
في البيت والنخع ابو القاسم سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله
عبد المطلب بن هاشم سيد العرب والعجم كوكب الثقلين ونبي
الفریقین وامام القبليين وصيكتنا في الرايين جد الحسن والحسين

قال النبي صلى الله عليه وسلم الطهارة مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل كيف يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات

المبطل للصحاب والفاخر لمخلقات الابواب
اكفى لفظ الواجب مع كثرة الطهارات لان الامر
ان المصدر لا يشي ولا يجب كونه اسم جنس
لشئ من جموع النواع والافراد فلا حاجة الى لفظ الجمع
م قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى
الصلوة فاغسلوا الابرار افتم الكتاب بهذه الآية
تيمنا ولان الدليل اصل الحكم فعدمه والاصل مقدم
بالرتبة كما كانت الآية دالة على عدمه فليس لوضو
ادخل في تعقيب قولكم ففرض الوضوء غسل الوضوء
من شعر الرأس اي من قصاص شعر الرأس ويحوي
منبت شعر الرأس الم الاذن فيقولون
الغذاء والاذن داخل في الوجه كما هو مذهب
جمهورهم ففرض غسله وعليه كثر متابعيهم وذكر
شئ لا يمتنع ان يكون من غسل ما بين الغذاء والاذن
ولا يجب ان يكون على ما عليه من غير ان يكون عليه

فان قيل كيف يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات

فان قيل كيف يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات

رحمة اهدان المصلي اذ اقبل وجهه واعضاه وضوءه
بالا ولم يسأل الله على العضو جازك من قبل تأويله
انما هو من العضو قطرة او قطرات ولم يتذكر
واسفل الذن من رفته جد والوجه من الاطراف
ثم عطف على الوجه قوله واليديين والرجلين
المرفقين والكعبين خلافا لرفوفان عنده
لا يدخل المرفقان والكعبان في غسل لان الغاية
لا تدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية
فيما بحيث لو لم يدخل كلمة الى لم يتناولها صد الكلام
تدخل تحت المغيا كالدين والقصوم وان كانت
بجيت يتناولها صد الكلام كالمستأجر فيه تدخل
تحت المغيا على ان التجويز في كلمة المارعة
مذاهب الاخوان حول ما بعد فيها قبلها الا حجازا
والثالث عدم الدخول في الاثارة والثالث الاثارة
والاربع الدخول ان كان ما بعد ما من جنسها

فان قيل كيف يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات
فان قيل لا يمكن ان يكون مفتاح الجنات مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الجنات

قوله وسلبت الفسل في غسل الوجه واليدين والرجلين بحيث يصل الماء في كل مرة المجمع ما يغسل في الوضوء
لكن هذا من ما ذكره في شرح الامام فواهم زاده ان الوضوء مرة ركس والثانية في الثالثة وسنة في
في الثانية سنة وفي الثالثة فصل فصل فصل

قوله الرشد
فصل في غسل الوجه واليدين والرجلين

رسيد ثلثا قبل او خالها الا ان هذا الغسل عند
بعض المشايخ من قبل الاستنجاء وعند البعض
بعده وعند البعض قبل وبعدة وكيفية الغسل
انه اذا كان الاثنا صغيرا بحيث يمكن رفعه فرفع
بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسل بها ثلثا
ثم يصيب يمينه على كفه اليسرى كما ذكرنا وان كان
كبيرا بحيث لا يمكن رفعه فان كان مونا صغيرا
يرفع الماء به ويغسلها كما ذكرنا وان لم يكن يدا
اصابع اليسرى مضمومة في الاثنا ولا يغسل
الكف ويصعب الماء على يمينه ويدلك الاصابع
بعضها ببعض يفعل هكذا ثلثا ثم يدخل يمينه في
الاثنا بالغاميلغ والنهي فقولہ علم فلا يغسل
يده في الاثنا محمول على ما اذا كان الاثنا صغيرا وكبير
ومعه اثنا صغيرا اذا كان الاثنا كبيرا وليس مونا
صغيرا فحينئذ على الاضاحان بطريق المباشرة كل ذلك

قوله في غسل الوجه واليدين والرجلين
فصل في غسل الوجه واليدين والرجلين

قوله وسلبت الفسل في غسل الوجه واليدين والرجلين

قوله وسلبت الفسل في غسل الوجه واليدين والرجلين

قوله وسلبت الفسل في غسل الوجه واليدين والرجلين

اذ لم يعلم على يده نجاسة اما اذا علم خلافه فلهما
على وجه لا يفضي لا تجلس الاثنا او غيره فرض وضوء
اخذت في ابتداء السواك والمضمضة بماء والا
ستشاق بماء ٢ وانما قال بماء ولم يقل ثلثا
ليدل على ان المسنون التثنية بماء جديدة وانما
كر قوله بماء ليدل على تجديد الماء لكل منهما خلافا
للمشافعي فان المسنون عندنا ان يضمض
ويستشق بوضوء واحدة ثم هكذا ثم هكذا وتخليل
اليمين والاصابع والتثنية الغسل ومسح
كل الاس مرة ٢ خلافا للمشافعي فان عنده
تثنية المسح مرة وقد اورد الترمذي في جامعه
ان عليا رضوضا فغسل اعضاه ثلثا ومسح
مرة وقال هذا وضوء رسول صلعم وفر صحح
البحاري مثل هذا ٢ والاثنين بماء ٢ اي بما
الاس خلافا له فان تجديد الماء للمسح الاثنين
ولان التكرار في المسح في كل مرة فلهذا قال في كل مرة
فصل في غسل الوجه واليدين والرجلين

قوله وسلبت الفسل في غسل الوجه واليدين والرجلين
فصل في غسل الوجه واليدين والرجلين

وقد قال جديدها لما سجد الاذنين سنة عنده بناء على انها لب من الراس حتى لا يتأذى بهما وطفه الراس ولما ان
 الاذنين من الراس بالصل الى حكمهما حكم الراس ولا يكون ذلك الا اذا مسهما بما مسح به الراس ولا لا يحل في التمدد
 المار تكل من اجزاء الراس فالاذن او يكون متعلقا بهما لا يردى فرض السجدة لانه ثبت الكتاب
 وكونهما من الراس كجوارحه فلا يردى بهما ثبت بالكتاب كذا في التبيين والكتاب في اخذ جديده عن نفسه

الاعمال التي هي في الترتيب

سنة وعنده والنية وترتيب نفس عليه
 اي الترتيب المذكور فنقص القرآن وكلها بما فيها
 عنده اما النية فلقوله عليه السلام لا اعمالي لنيان
 وجها ان التواب منوط بالنية اتفاقا فلا بد
 ان يقدر التواب او يقدر شيئا يعمل التواب نحو
 حكم الاعمال لنيان فان قدر التواب فظاهر
 وان قدر الحكم فهو نوعان ونوى كالصبي واخر
 واخرى كالنوب والآخرى مراد بالاجماع
 فاذا قيل حكم الاعمال لنيان ويراد به التواب
 صدق الكلام فلا دلالة له عليه الصبي فان قيل
 يشاهد الكلام يتألف في جميع العبادات ولا دلا
 له على اشتراط النية في العبادات ونزاهة فان
 التمسك في اشتراط النية في العبادات هذا
 الحديث قلنا نقدر التواب لكن المقصود في الترتيب
 المحضة التواب فاذا حلت غير المقصود لا يكون
 الى الصلوات الخمس

على الامور

الاعمال التي هي في الترتيب

لا يكون لها صحة لانها لم يشرع الا مع كونها باقية
 بخلاف الوضوء وليس عبادة مقصودة بل شرط
 شرط لجواز الصلوة فاذا خلا عن التواب استعصى
 عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحة اذ لا يصح
 ان لم يشرع الاعادة فينبغي صحة بمعنى انه مفتوح لا
 للصلوة كما في سائر الشرائع كطهارة التوب والمكان
 وسائر العورة فانه لا يشترط النية في شئ منها واما
 الترتيب فلقوله تعالى فاعا غلوا وهو حكم الانية
 فيفرض تقديم غسل الوجه فيفرض تقديم الباقي
 لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي
 خلاف الاجماع قلنا المذكور بعد جرح لو اوفى المراد من هذا الانية
 فاعا غلوا هذا المجموع فلا دلالة على تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب
 وان سلم فمضى استدلال المجتهد بهذا الانية لم يكن الا
 الاجماع منعقد فاستدل الله به على ترتيبها
 استدلاله بلا دليل وثبت بحجج وزعمه لا بالاجماع
 الاخرى

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يترتب في صلاته لم ينجس
 ولا يذنب ولا يقبل الله صلواته ولا يقر الله به
 من لم يترتب في صلاته لم ينجس ولا يذنب ولا يقبل الله صلواته ولا يقر الله به
 من لم يترتب في صلاته لم ينجس ولا يذنب ولا يقبل الله صلواته ولا يقر الله به
 من لم يترتب في صلاته لم ينجس ولا يذنب ولا يقبل الله صلواته ولا يقر الله به

الاعمال التي هي في الترتيب

واستقوا في الامور عابرة عن اتفاق الله عليه في حكم واحد في غيره واحد في غيره

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله مرة واحدة وضوء من لا يقبل الله تعالى صلواته الا به وتوضوء مرتين
وقال هذا وضوء من لا يقبل الله تعالى صلواته الا به وتوضوء ثلاثا وقال هذا وضوء من لا يقبل الله تعالى صلواته
من قبيح فمن زاد او نقص فقد عدى في ظلم مولانا ابو المكارم

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا بغير ترتيب
وقد سئل في جوابه عن صحة وضوء مرة واحدة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة في الآتي لا شيئا الا
لان هذا الوضوء لا يلزم ان يكون ابتداء من
من الميمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموازي او عدمه فقولنا هذا وضوء على
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم ترتيبه
المولات او مبداء او التمام او نحوه وان لم يخرج
او صافه لا يدل على ترتيبه والاولا
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يخلو
الاولى عند مالك وهو من الدليل على كون الاجزاء
المذكورة سنة موقوفة على سبيل التمام غير ان ترتيبها

قال في كتابه كرامات السالكين في ذكره كبريتا السالكين

بسم الله الرحمن الرحيم
وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا بغير ترتيب
وقد سئل في جوابه عن صحة وضوء مرة واحدة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة في الآتي لا شيئا الا
لان هذا الوضوء لا يلزم ان يكون ابتداء من
من الميمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموازي او عدمه فقولنا هذا وضوء على
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم ترتيبه
المولات او مبداء او التمام او نحوه وان لم يخرج
او صافه لا يدل على ترتيبه والاولا
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يخلو
الاولى عند مالك وهو من الدليل على كون الاجزاء
المذكورة سنة موقوفة على سبيل التمام غير ان ترتيبها

بسم الله الرحمن الرحيم
وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا بغير ترتيب
وقد سئل في جوابه عن صحة وضوء مرة واحدة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة في الآتي لا شيئا الا
لان هذا الوضوء لا يلزم ان يكون ابتداء من
من الميمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموازي او عدمه فقولنا هذا وضوء على
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم ترتيبه
المولات او مبداء او التمام او نحوه وان لم يخرج
او صافه لا يدل على ترتيبه والاولا
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يخلو
الاولى عند مالك وهو من الدليل على كون الاجزاء
المذكورة سنة موقوفة على سبيل التمام غير ان ترتيبها

وضوءهم مستحب التمام اي لا ابتداء بالميمين
وغسل الاعضاء فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم
واظن على التمام وغسل الاعضاء ولم يروا واحدا
بداهة بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة
ما واطلب النبي عليه السلام مع التمام جانا فان
كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة
فمن لم يداي وان كانت على سبيل العادة فمن
الزوايد كليل الزوايد كليل الشيا والاكمل
وتقدم رجل النبي في الدخول نحو ذلك كلاما والله
وموطة النبي عليه السلام على التمام كانت من قبل
الشاذ وبهم هذا من تعيل صاحب الداية لقوله
ان الله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين
وسمى الرقعة ما خرج من سبيلين
سواء كان معتادا او غير معتاد كالودة والنج
انما يخرج من قبل والذكر وفيه خلاف لما خرج

بسم الله الرحمن الرحيم
وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا بغير ترتيب
وقد سئل في جوابه عن صحة وضوء مرة واحدة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة في الآتي لا شيئا الا
لان هذا الوضوء لا يلزم ان يكون ابتداء من
من الميمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموازي او عدمه فقولنا هذا وضوء على
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم ترتيبه
المولات او مبداء او التمام او نحوه وان لم يخرج
او صافه لا يدل على ترتيبه والاولا
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يخلو
الاولى عند مالك وهو من الدليل على كون الاجزاء
المذكورة سنة موقوفة على سبيل التمام غير ان ترتيبها

بسم الله الرحمن الرحيم
وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا بغير ترتيب
وقد سئل في جوابه عن صحة وضوء مرة واحدة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة في الآتي لا شيئا الا
لان هذا الوضوء لا يلزم ان يكون ابتداء من
من الميمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموازي او عدمه فقولنا هذا وضوء على
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم ترتيبه
المولات او مبداء او التمام او نحوه وان لم يخرج
او صافه لا يدل على ترتيبه والاولا
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يخلو
الاولى عند مالك وهو من الدليل على كون الاجزاء
المذكورة سنة موقوفة على سبيل التمام غير ان ترتيبها

ان كان النقص في النقص
في النقص في النقص
ان كان النقص في النقص
في النقص في النقص

ما هو من غير ان كان النقص سال ما يظهر اي الام
يظهر في النقص في النقص في النقص في النقص
النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
كان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
ظاهرا في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
لان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
عنه زفره وكذا في النقص في النقص في النقص في النقص
بالحال لم يعصر في النقص في النقص في النقص في النقص
خلل سببا او ادخل في النقص في النقص في النقص في النقص
استثنى من النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
لان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
نقول نعم لكن النقص في النقص في النقص في النقص في النقص

المستوفى في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
لان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
يخرج كل من النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
لان النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
يخرج في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
الدم المستوفى في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
وقوله في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
فقال في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
الوضوء لان داخل العين لا يجب نظيره اصله
في الوضوء ولا في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
فالمعبر بالخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان
قوله في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
يقول في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
لم يتكلم في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
مع انه لم يسل الى موضع بل هو في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص

ان كان النقص في النقص
في النقص في النقص

فان قاء ثانيا قبل كون النفس الغيبية
كان اسبب منقاد الاخره في غير الحق

بوجه الضمیر رجوع الی ابیوسف و هذا الیه
من صورها اذا قال قلیلا قلیلا بحیث یومع یلغ
یا الف قال یوسف به بعد اتحاد المجلس ای اذا
کان فی مجلس واحد یجمع فیکون ناقضا و جمعه
بعتر اتحاد السب وهو العتبان فاذا کان
العتبان ^{مترک} و اجدا یجمع فیصل الیه صور اتحاد المجلس
والعتبان یجمع اتفاقا و امتیلا ^{اصلا} کما فیما خلا
یجمع اتفاقا و اتحادا المجلس مع اختلاف العتبان
فیجمع عند ابیوسف خلا فامحله و امتیلا المجلس مع
اتحاد العتبان فیجمع عند محمد خلا فلابد یوسف
او یالیس یحدث لیس یجلس ^{بکسر الهمزة} بکسر الهمزة
حرز انتفا کونه یجلس انتفا کونه یجلس فالدلم
یسلم ^{بفتح الهمزة} ع راس ایح طه و کذا یسلم العتبان ^{بفتح الهمزة} و یسلم
محمد و یسلم و الیه الاصول فی مجلس لانه لا اثر لیس
فی المجلس فاذا کان ^{بفتح الهمزة} ای فی مجلس یجلس یسلم یسلم ^{بفتح الهمزة} یسلم

عشق کبک
 سکون شین
 بازین محبت
 سرگردان
 بقیع عشق
 بهوش
 بقیع عشق
 سحر
 در کمال

ولنا قوله تعالى قل لا يجدني اوحى الى محمد فانا لا نقول
او هو ما يصفى واغفر المسفوح لا يكون محمداً بل يكون
محمداً والدم الذي لم يسكن عن داس الجرح غير مفرغ
فلا يكون محمداً بل يكون من داس الجرح لا يكون محمداً بل يكون
كالدم في غير المسفوح جازم ولا يمكن الاستدلال
بجدة على طهارته قلت لا يمكن جزمه المسفوح بغيره
على اصده وبها الجمل ويذكر منه الطهارة وهو الاكل
فما هو كماله ولا لاطلاق النقص ثم جزمه غير المسفوح
فلا ادمي بناء على جزمه لانه لا يجب بحاسه الا هذه
الجزمه بل لا بد له للتجاسه بغير المسفوح فلا ادمي يكون
على طهارته الاحتماله مع كونهما والفرق بين المسفوح
وغيره مبنى على كماله غلبته وهي ان غير المسفوح دم
استقل عن العروق والفضل عن التجاسه وجعل حضم
آخر فالاعضاء وصاحبها لان بعضه غافض فليطه
العضو غافضه الشرح كغيره دم العروق فاما

۲۱۳۸

٢١٢

[illegible][illegible]

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الدَّيَّةِ
أَنْ يَكُونَ الْخَالُ مِنْ غَيْرِهَا
مِنْ كَرَامَةِ الْأَعْلَى
وَلَوْ أَنَّ الْأَعْلَى بَعْدَ رَفْعِهِ
فَدَارَتْ بِهَيْدِهِمْ مِمَّنْ
الْبِسْمِ فَتَجِدُهُمْ
خُلُقًا فَعَلِيهِمْ
عَطْفٌ

كل ما ينقض الصوم فاضحا

قال في كتابه
والا فليس في كتابه

بها نثبت بالحدس على خلاف القياس فيقتصر على موضوع
ثم القصة مما يتقضى اذا كان يقطن حتى لو نام
فلا الصلوة على اى هيئة فقهه ذلك لا ينقض الوضوء
وعند انفع لا يتقضى الوضوء على اى هيئة واحدة
ان يكون مسموعا به انه والضحك ان يكون مسموعا به
لا يلزم انه وهو بطلان الصلوة لا الوضوء والتسليم لا يكون
مسموعا اصلا وهو لا يطل شيئا والمباشرة الفاجنة الا
عند حرجه وهي ان يماس بدن بدن لمرء مجردين وان
المسح وتماس الفرجان ^{وودعة خرجت من دبره وودعة}
خرجت من مجز ^{لا تفسد الوضوء} ^{لا تفسد الوضوء}
فاما الخارج من الدبر فينقض لان خروج القليل منه فاسد
ومن الاصيل لا يلزمها خارجة من مجز ومن فعل امره فيه
اختلاف المشايخ ^{ولا يفسد الوضوء} ^{ولا يفسد الوضوء}
بما ذكره ^{ولا يفسد الوضوء} ^{ولا يفسد الوضوء}
والاستنساخ ^{ولا يفسد الوضوء} ^{ولا يفسد الوضوء}

والا فليس في كتابه
والا فليس في كتابه

المبني على غسل في وضوءه
بجوز قراءة القرآن نهاية

ولان الفم داخل الوجه من وجهه وخارج من وجهه
حت عند الطباق الفم والفتحة وحملها فربما
الصائم الريق ودخول الشيء فربما يغسل داخل الفم
الوضوء خارجا يغسل لان الوارد فيه صيغة
المباشرة وهي فالظاهر وادخا الوضوء غسل الوجه
وكذلك لالف واذا تمضمض وقد بقى في السنان
طعام فلا بأس به ^{وغسل البدن} ^{اي جميع}
ظاهر البدن حتى لو لم يغسل الوجه في الظف فاعتل لا يجزى
وفرا الذين يجزى اذ هو متولد من هناك وكذا الطين
لانها لا يفسد منه وكذا الصبي ^{ولا يفسد الوضوء}
فالمبطلان المعبر فيه ^{ولا يفسد الوضوء} ^{ولا يفسد الوضوء}
فلم يغسل يجزى ^{ولا يفسد الوضوء} ^{ولا يفسد الوضوء}
وعلى غلبه انهما لا يغسل من غير ترك فربما
وان لم يكن القطر فيها فان غلب على طرفيها فاصول
من غير تكلف لا يتكلف وان غلب على طرفيها لا يغسل

فوقه فان كان كثر من ان يغسل

قال في كتابه
والا فليس في كتابه

فوقه فان كان كثر من ان يغسل
فوقه فان كان كثر من ان يغسل

لا غندره وان اغتسل قبل ان يقول ثم خرج بقية اليه
 يجب غسل ثلث عند الغندره ^{الماء} ولو فرغ ^{الماء} ولا
 فرق بين ما بين الرجل والمرأة وروى عن محمد بن
 في خبر رواية الوصول ان ذكرنا الا جازم والا
 نزال والتلذذ ولم يزل كان عليها الغسل قال في التلذذ
 الحلو لا يلوذ به هذه الرواية ^{الماء} وغيبته حشفة
 في قبلي او برعل الفاعل والمفعول ^{الماء} وروى في التلذذ
 المتى والذى وان لم يحكم ^{الماء} اما في الذي فلا
 كونه ميارق بجملة البدن وفيه اختلاف في يوفى
 م وانقطع الجفص والنفس ^{الماء} بقوله تعالى ولا
 تعربوهن حتى يظهرن على قراءة التلذذ الشديد
 ولما كان الانقطاع سببا للغسل فاذا انقطع ثم
 اسلمت لا يزمها الاغتسال اذ وقت الانقطاع
 كانت كافة ^{الماء} وهي غير مأمورة بالشرع عند ندمتي
 اسلمت لم يوجد كسب ^{الماء} هو الانقطاع بخلاف اذا

قد علم الفاعل ان يغسل في الغندره وان كان احد جانبا
 فغسل في ذلك الزمان ^{الماء} في الغندره
 واذ اجبت الغندره لم يغسل في الغندره
 لا يغسل في الغندره

اما في الذي يظهر

ما اذا اجبت الكافة ثم اسلمت حيث يجب عليه غسل
 الجنبان لان الجنبان امر متين فيكون جنباً بعد الاسلام
 والانقطاع غير متين فافتقار لا وطى بهيمة بل انزال
 وسن الجنب والعبد والاحرام وغرقه ^{الماء} فغسل الجنب
 سن لصلوة الجنب هو الصحيح ^{الماء} ويجوز الوضوء كما اذا
 والارض كالمطر والعين ^{الماء} اما ما اذا شتم فان كان
 ذائبا بحيث يتقاطر بخروج الالام وان تزيل طول الكنت
 او غير احد او صاف ^{الماء} الى الطعم والالوان او التلذذ
 شتم ظاهر كالتراب والاشنان والصابون
 والعفان ^{الماء} انما هذه الاشياء يعلم ان الحكم
 لا يختلف بان كان الخلو من جنس الارض كالتراب
 او الاشياء يقصد بخلطه التطهير كالاشنان والصابون
 او شيئا اخر كالعفان وعند ابو يوسف ان كان الخلو
 شيئا يقصد به التطهير يجوز به الوضوء الا ان يغلب
 عليها ^{الماء} حتى يزول طبعه وهو الرقيق وان كان شيئا لا يقصد

لا يغسل في الغندره
 لا يغسل في الغندره
 لا يغسل في الغندره

به النظر في غير ذلك لعدم جواز التوضي به عليه
 على الماء وفروا به لا يشترطه ما ليس من جنس الأرض فيه
 خلاف الشافعي **م** وبما جاز فيه جنس الأرض وطعمه
 أو لونه أو ريحه **م** اختلفوا في ما يجري فالحال الذي ليس
 فهو كمنع ما يذهب بغيره أو ورق فأنه الذي من فوق
 وبقيته إنما يجرى مع ضعف جودته الوضوء أو هو ما جاز
 وكل ما يذهب بغيره أو لونه أو ريحه أو يجرى به
 لا يستعمل في الوضوء بل هو الذي من فوقه ما يذهب
 عنه الماء وإذا كان حوض صغير دخل فيه ماء من جانب
 ويخرج من جانب آخر الوضوء صحيح جوابه وعليه انتهى
 من غير تفصيل بل إن يكون الزيادة من ماء أو من
 غيره أو أكثر فلا يجوز وأعلم أنه إذا اتفق أهل العلم
 علم أن منتهى النجاسة لا يجوز والنجاسة لا يخرجها عن
 بشمول الكثرة وإذا شك في ذلك من غير ما يجرى الماء فوَقَّه
 أن كان ما جاز من الكثرة من مالا يلاحظه يجوز الوضوء **م**

في الأسفل والآل قال الفقيه أبو جعفر عليه السلام إذا كنت
 مشاحياً رحمهم الله وعن أبي يوسف لا بالوضوء **م**
 إذا لم يتغير أحد أو صافه **م** وبما مات فيه حيوان
 ما نسي المولى له كالمسك الضيق **م** كسرة الدال
 وإنما قال نسي المولى حتى لو كان مولده فرغ منها وهو
 يعيش فرأى فقد مات بموته **م** وما ليس له دم
 كالنحل والذباب **م** لأن النحل هو الدم المسفوح كذا ذكرنا
 ولحديث وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف في نفسه **م**
م ولا بما ينقص الرواية بقصره **م** من شجر أو ثمر **م**
 أما يقطع من الشجر فيجوز الوضوء **م** ولا بما نزل عليه
 بخلية غيره **م** المراد به أن يخرج من طبع الماء وهو
 الرقة والسيلان **م** أو بالطحخ كالاشربة ونحوه **م** نظير
 ما ينقص من الشجر والثمر فشراب رياس من معصر من الشجر
 وشراب التفاح ونحو معصر من الثمر **م** وما الباقيل
م نظير ما غلب عليه غيره **م** ولحق **م** نظير ما غلب

قال الشيخ عليه السلام في كتابه في بيان ما لا يوجب الوضوء
 قال الشيخ عليه السلام في كتابه في بيان ما لا يوجب الوضوء
 قال الشيخ عليه السلام في كتابه في بيان ما لا يوجب الوضوء

في قوله بالطلع والامام

غيره بالطلع والامام الذي تميز بكثرة الاوراق الواقعة
في حيز اوراقه في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يكون
به الوضوء لانه لا يباقي **م** ولا بما ركد وقع فيه خبر
الا اذا كان عشرة اذ وقع في عشرة اذ وقع ولا يخسر ارضه
بالزوف **م** فكله حكمه لما يجازي فان كانت النجاسة متروكة
لا توضع من موضع النجاسة بل من الجانب وكذا
من موضع من لانه قال في السنة لا التقدير بعشرة
لا يرجع الى اصل شرعي بل عليه اقول اصل المسئلة ان
الغدير العظيم الذي لا يخرج من طرفة عين لا يراى اذا
وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الآخر
ثم قدر بعد العشرة في عشرة اذ وانما قدر به بناء على قوله عليه
السلام من حفر في ارضه لم ياربون ذراعا فيكون
له من يارب من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد
اخران يحفر في ارضه لم يارب من لانه يجزى الماء الى
ويغسلهما في الاول والاخر اذا اراد ان يغفرهما بالوضوء

في قوله بالطلع والامام الذي تميز بكثرة الاوراق الواقعة في حيز اوراقه في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يكون به الوضوء لانه لا يباقي ولا بما ركد وقع فيه خبر الا اذا كان عشرة اذ وقع في عشرة اذ وقع ولا يخسر ارضه بالزوف م فكله حكمه لما يجازي فان كانت النجاسة متروكة لا توضع من موضع النجاسة بل من الجانب وكذا من موضع من لانه قال في السنة لا التقدير بعشرة لا يرجع الى اصل شرعي بل عليه اقول اصل المسئلة ان الغدير العظيم الذي لا يخرج من طرفة عين لا يراى اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الآخر ثم قدر بعد العشرة في عشرة اذ وانما قدر به بناء على قوله عليه السلام من حفر في ارضه لم ياربون ذراعا فيكون له من يارب من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد اخران يحفر في ارضه لم يارب من لانه يجزى الماء الى ويغسلهما في الاول والاخر اذا اراد ان يغفرهما بالوضوء

سنة النجاسة م

بالوضوء يمنع ايضا من النجاسة الى البراءة الى من غسل
ما سواه ولا يمنع في الماء والنجاسة في عشرة في عشرة ففهم
ان المشرع اعتبر العشرة في العشرة في عدم **م** كونه النجاسة
حتى لو كانت النجاسة تسري بحكم بالمنع ثم المتأخر
وتسعى الى امر على الناس وجوز الوضوء في جميع جوانبه
م ولا بما استعمل القربة او رفع حدث **م** اعلم ان في
الاستعمال اشكالان الاول فرانه باي شيء يصير مستعلا
فعندنا لا يصح استعماله الا باليد والحدث وايضا يثبت
القربة فاذا وضوء الحدث وضوء غير متوحي يصير مستعلا
ولو وضوء غير الحدث وضوء متوحي يصير مستعلا ايضا
فكله يصير بالثبوت فقط وعندنا في رفع اليد بالحدث كمن اراد ان يغسل
لا يتحقق المايينة القربة عندنا وبنا على استراط المايينة
في الوضوء والاشكال الثاني انه متى يصير مستعلا
فقد الهداية انه لا زال بالوضوء مستعلا والاشكال
الثالث فيمكنه فعندنا في صفة الوضوء في نجاسة غليظة

وعند البعض اذا استقر في موضع وعليه الفتوى كذا في المختار

في قوله بالطلع والامام

وعند البؤسفة هو نجاسة خفيفة وعند غيره
هو ظاهر من ظهور وعند مالك والشافعي هما
فوقه القديم هو ظاهر من نخل لقول لو كان ظاهرا
لجاز في السفر الوضوء ثم شرب منه ولم يقل احد
بذلك **م** وكل اهاب في فقد ظهر الابلجد الحشر وال
والاخرى **م** اعلم ان الله يفتي ازالة النتن والآ
والطوبىات النجسة من الجمل فان كانت بالادوية
كالقذون ونحوه لظهر الجمل ولا يعود نجاسة ابدا وان كانت
بالتراب او بالشمس لظهر اذا ايس ثم ان اصابها
بلل يوجب فغن الجنية رواتيل وعند البؤسفة
ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان دباغا
وعن غيره جمل الميته اذا ايس ووقع في الماء لم يفسد
من غير فصل والصحيح فانه في المسك جواز الصلوة
معين من غير فصل **م** وما ظهر جلده بالذئبة ظهر بالذئبة
وكذا الجمل وان لم ياكل وما لا فلا **م** اي ما لم يظهر جلده

قد روي ان ابى بكر عليه السلام في غزاة اكتب
كانما في الغزاة السجدة وغيره ثم اكتب
من الدابة وهي اياها في غزاة النتن والسنون
بالادوية والنجاسة في التراب والشمس

جلده بالذئبة لا يظهر بالذئبة ولما اذ بالذئبة ان يذبح له
او الكتاب من غير ان يترك التسمية حامدا **م** وشعر الميتة و
وعظمها وعصها وجاؤها وقزها وشعر الانسان وعظمه
ظاهر ويجوز الصلوة من اعاد سبعة المائة وان جاوز
قدر الدرهم **م** او هذه المسئلة بالذئبة انما فهمت
مما تزلان السن عظم وقد ذكر ان العظم طاهر لمكان الا
تخلاف فيها فانه اذا كان الزفير الدرهم لا يجوز الصلوة
به عند غيره **فصل** في نجاسة اومات فيها حيوان
وانتفخ او فسد او مات او شاة او كلب يرب
كل ما فيها ان امكن والا فقدر ما فيها **م** والا صح
ان يؤخذ بقول رجلين لها بصارة فيهما **م** وجره قد
بما تدلوا ثلثا **م** وفي نجاسة اوماته او جازية ماتت
فيها اربون الى ستين وفي نجاسة ارة او عصفور شرو
الثلثين في المعتبر الدلو الموسط وما جاوزه حسب به
ونجس البرص وقت الوقوع ان علم ذلك المنة

وهذا السنت ان بعد الطيبين طاهر وعليه التقوى بالكتاب

يوم وليلة ان لم يتفرغ ومنذ ثلثة ايام ولياليها ان يتفرغ
 وقال منذ وجد وسوا راكذي والغرس وكل ما كوال اللحم
 والكلاب والكلاب والكلاب والكلاب والكلاب والكلاب والكلاب
 والدجاجة والطيور وسواكل البيوت
 مكره وكما رواه البطل مشكوك في صحته به ويقيم ان عدم
 غيره والعوق معتبر بالسور **م** لان السور مخلوط باللحم
 وسكر اللعاب والعوق واحد لان كل منهما متولد من
 من اللحم فان قيل يجب ان يكون بين سورهما كوال
 اللحم وغيره كوال اللحم فحق لانه ان اعتبر اللحم فلم يكل
 واحد منهما طاهر الا ترى ان غير ما كوال اللحم اذا لم يكن
 كالمشترى نجس العين اذا ذكرى يكون نجس طاهر وان اعتبر ان
 لم يخلط بالدم فما كوال اللحم وغيره فذلك سور قلنا محرمة
 اذا لم يكن للكرامة فانها آية النجاسة لكن فيه شبهة
 ان النجاسة لا تشتط بالدم بل باللحم اذ لو لا ذلك لكان نجاسة
 لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فغير ما كوال اللحم
 وان كان **م** اي نجس العين به

ما كوال اللحم اذا كان نجسا فلعابه متولد من اللحم الحرام
 المخلوط بالدم فيكون نجس لا اجتماع الامرين كما في
 ما كوال اللحم فلم يوجد الا اجد بها وهو الاضطرط بالدم
 فلم يوجب نجاسة السور لان هذه العلقة بالفرق
 صهيقة اذ الدم المستقر في موضعها لا يخطئ اللحم
 في نجس فاذا لم يكن نجسا لم يكن نجس بل كان نجسا
 سواء كان ما كوال اللحم او غيره لانه صار نجس بالموت
 فالحرمة موجودة مع اشتراط الدم فيكون نجس وان كان **م**
 من كماله كان طاهرا اما كوال اللحم فلا لم يوجد حرمة ولا
 اشتراط الدم وانما في غير ما كوال اللحم فلا لم يوجد الاضطرط
 وحرمة الجدة بغير كافيته في النجاسة على ما مر انما ثبتت
 باجماع الامرين **م** فان عدم الا تبين التفرق قال بوضوح
 بالوضوح به فقط والبول يوسف له بالقيم فثبت حرمة ههنا
 ثم اختلف في نجسهم ومعلوم بيقين ليس كالا اما اذا **م**
 اشتد صار سكر الا يتوضا به اجماعا **باب** اللحم

قد تم التمهيد على ما في المتن من ان اللحم اذا لم يخلط بالدم
 لم ينجس به ولو كان نجسا لم ينجس به
 فلو كان نجسا لم ينجس به ولو كان نجسا لم ينجس به
 فلو كان نجسا لم ينجس به ولو كان نجسا لم ينجس به

وهو الحديث وجنب وجانب ونفس لم يقدر وا على
 لما **م** اي على ما يكون لها رتبة حتى اذا كان للجنب ما يكف
 للوضوء لا الفضل يتم ولا يجب عليه التوضي عند احتلاف
 للشيء اما اذا كان مع جنب به حديث وجنب للوضوء
 يجب عليه الوضوء فالتيم للجنبه بالاتفاق واذا كان
 للحديث ما يكف الغسل بعض أعضاءه فالتلاف ثابت ايضا
م بعده ميلا **م** الميلا ثلث الفرسه وقيل ثلثة الاف
 ذراع وخمسائة الى اربعة الاف وما ذكره ظاهر آرايه
 وفروا به الحسن الميلا لما يكون معتبر اذا كان في طرف
 غير قد اجمعت عليه ميلاين ذباها ومجيبا فاما اذا كان
 في طرف قد اجمعت عليه ان يكون ميلاين **م** او اكثر
م لا يقدر معه على استعمال الماء وان استعمل لما اشتهد
 مرضه جرت لا يشترط خوف التلف خل فالش فعمل
 اذ فرز اشتهد المرض فوق ضرر زيادة التيمز وهو **م**
 بسم التيمز او برده ان استعمل لما يفرم **م** او عدوا

من سار في جنبه لم يتركه حتى يمشي الى جنبه
 فلو سار في جنبه لم يتركه حتى يمشي الى جنبه
 فلو سار في جنبه لم يتركه حتى يمشي الى جنبه

او عطش **م** اي ان استعمل الماء خاف العطش او لم
 للشرب جزا اذا وجد لها ماء فوجب معه الشرب جازلا
 التيمز الا اذا كان كغيره فاستدل على انه للشرب والوضوء
 فاما اذا وجد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند
 الامام الفضلي لو عكس هذا فلا يجوز التيمز **م** او عدم آية
م كالدلو ونحوها **م** او خوف فسد العبد في الابتداء
م اي اذا خاف فسد العبد جازله ان يتم التيمز فيها
 بهذا الاتفاق **م** وبعد الشروع متوضيا والحديث ثم سبقه
 للبناء **م** اي اذا شرع ففسد العبد متوضيا ثم سبقه
 الحديث وخاف انه ان توضا يفوته الصلوة جازلا
 ان يتم للبناء وهذا عند ابي حنيفة لو خلا الماء وان شرع
 بالتيمز وكسبه الحديث جازله التيمز للبناء بالاتفاق
 فقوله لم يحد متناضربه لم يقدر واصفة للحديث
 واما بعده فاقوله بعد مطلق المعطوفات متعلق بقوله
 لم يقدر واو في الابتداء او بعد الشروع فتيه **م** او صلو

كالجنب ويحيى وغيرهما

الجوز لا يشاء **م**
 الجوز لا يشاء **م**

الجمهورية لا تفرق بين المجرى والمجرى في المبدأين

الجمهورية لا تفرق بين المجرى والمجرى في المبدأين

أوصولة الغير لولا الفوت بجمعة والوقتية ١
فوتها المظلم وهو الظاهر والقضاء ٢
وغيره ليدية مع مرفعية ٣ ولا يشترط الترتيب عند
والقوة على أنه يشترط الاستيعاب حتى لو بقي شيء قليل
لا يجزئ ولا الجس فربما الزمان ان يمسح ظاهر الدار
البنية بالوكلى والبصر والخصم مع شيء من الكلف
مبتدأ من رؤس الاصابع ثم باطنها بالسياسة والايمان
الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم
اذا لم يبدل الشرايين أصابعه فعليه ان يخلل أصابعه
فيخرج الى ضربة ثالثة لتخليد ٤
لغيره ٥ من مجلس الارض كالتراب والارض والسموات
وكذا الحبل والذريع واما الذهب والفضة فلا يجوز
بما ان كانا سبوكين فان كانا غير سبوكين فحسب
مختصين بالتراب يجوزوا الجفوة والشعران كان
عليهما غبار يجوز ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة
عليهما

عليهما

نجاسة وقد زال شرايخ المجرى الصلوة فيه فلا يجوز ان يمسح
هذا عند الجنبية ثم يمسح ما عند يمينه في يوفى له فلا يجوز
بالتراب والارض وعند الشرايخ فلا يجوز بالتراب ٢
ولو لا يقع عليه شيء على النقع فلو كسرا او اوجدهم ٣
جاءوا او كان جفوة فالتراب وجهه وذراعيه فلا يجوز
حتى يتركه عليه ٤ مع قدرته على الصعيد بنية اداء
٥ فالتنية فرض في التيمم فلا فرق بينه وبين اذ كان به جفوة
كالنجاسة وحدت بوجوب الوضوء ينبغي ان ينوي عنها فان
نوى احداهما لا يقع عن الاخر لكن يكفي تيمم واحد منهما
٦ فلا يجوز تيمم كافر لا سلا ٧ اي لا يجوز الصلوة بهذا
التيمم عند ما خال فلا يجوز في فحبه يشترط الصلوة التيمم
في حق جوار الصلوة ان ينوي فربة مقصودة سواء
لاشخص بدون الظاهرة كالصلوة أو لغيره كالاسلام
وعندها فربة مقصودة لا تصح الا بالظاهرة فان تيمم الصلوة
النجاسة او سجدة التلاوة يجوز بهذه التيمم اداء المكتوبات بالانفاق ٨
اي بالهوانات

الجمهورية لا تفرق بين المجرى والمجرى في المبدأين

الجمهورية لا تفرق بين المجرى والمجرى في المبدأين

وان تيمس المصحف او دخول المسجد لا يوجب الصلوة **م**
لان لا يوجب فريضة مقصورة لكن لكل رجل من المصحف ودخول
المسجد **م** وجاز وضوءه بلا نية **م** حتى ان توفى بلا نية فاما
جاز صلواته بهذا وضوءه **م** قال قلت فلو وضوءنا على صلاة
النية في الوضوء وان توفى بلا نية فاسلم فاحل فينا **م** قال
ايضا لان نية الكافر لغو لعدم الالهية وانما قال بالنية
مبالغة فيصح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول **م**
ويصح في الوقت **م** اتفاقا **م** وقبله عزنا **م** قال قلت في
فلا يجوز القبلة الا في الوقت عنده وهذا بناء
على عرف في اصول الفقه ان التراب خلف قرو
الما عنده وعندنا خلف مطلق ففي انا بن طاهر
ونجس بجوز التيم عندنا خلفا قال وقوله عليه السلام
التراب طهورا للمسلم ولو اخرجتج لويده ما قلنا **م**
وبعد طلبه من رفيق له ما منته **م** حتى اذا صلى بوجاه
المنع ثم اعطاه يتقضى نية الا ان فلا يعيد ما قد صلى

ما قد صلى **م** وقيل طلبه ما زحوا فالعالم **م** هكذا
ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه ان لم يطلب منه
وصلى لم يخل لان ائمة مبذول عادة وفروض **م**
من المبسوط ان كان مع رفيقه ما فعليه ان يسأله
الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال في
وفيه بعض الجرح ولم يشترع التيمم الا في الجرح
والكسوف لقول ما الطهارة مبذول عادة وليس
في سؤال ما يحتاج اليه فانه قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعض حواريه من غيرة وقال يا ابا عبد الله ان التيمم الميسر
اذا راى مع رجلا ما كثيرا وهو في الصلوة وغلبت
على قلبه انه لا يعطيه او شك في صلوة لا ينعى
شروطه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارجا
الصلوة ولم يطلب ويتم حيث لا يصلح له الشك **م**
فان القدرة والنجاسة ككثيرا فيها وان غلب على
اليد عطية قطع الصلوة وطلب ما ثم قال فاذا فرغ

من صلوة في فاعلى او اعطى بشئ المش وهو قادر
عليه استاء نفس الصلوة فاذا اتممت صلوة وكذا
لو انتم على لكن يتعذر ثم لان اقول ان اردت
ان تستعمل لاقم كما قال علم انه اذا راي خارج
الصلوة وصل ولم يبال بعد الصلوة ليظهر الجوار
القدرة فعل ما ذكره المبسوطا سوا غلب على ظنهم الاطعام
او عدمه او شك فيهما في سلة المش واذا راي
الصلوة ولم يبال بعد ما قلنا وان راي خارج الصلوة
ولم يبال وصل ثم لم يبال فان اعطى بطت صلوة
وان لم يمت سوا ظن الاطعام او المنع او شك فيهما
وان راي في الصلوة فقاما ذكر في ان لا يكتسب بغير صورته
اجديهما ان قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فيهما
فان كان اعطى بطت ثم وان لم يمت فربما قالوا في انه
اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم لم يبال فان اعطى بطت
صلوة وان لم يمت لانه ظهر ان ظنه كان خطأ بخلاف

من صلوة في فاعلى او اعطى بشئ المش وهو قادر
عليه استاء نفس الصلوة فاذا اتممت صلوة وكذا
لو انتم على لكن يتعذر ثم لان اقول ان اردت
ان تستعمل لاقم كما قال علم انه اذا راي خارج
الصلوة وصل ولم يبال بعد الصلوة ليظهر الجوار
القدرة فعل ما ذكره المبسوطا سوا غلب على ظنهم الاطعام
او عدمه او شك فيهما في سلة المش واذا راي
الصلوة ولم يبال بعد ما قلنا وان راي خارج الصلوة
ولم يبال وصل ثم لم يبال فان اعطى بطت صلوة
وان لم يمت سوا ظن الاطعام او المنع او شك فيهما
وان راي في الصلوة فقاما ذكر في ان لا يكتسب بغير صورته
اجديهما ان قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فيهما
فان كان اعطى بطت ثم وان لم يمت فربما قالوا في انه
اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم لم يبال فان اعطى بطت
صلوة وان لم يمت لانه ظهر ان ظنه كان خطأ بخلاف

بخلاف سلة الخبز لان الغلبة جبهته انما اصلها
وهي ان الحكم انما على حقيقة القدرة والنجاسة
التي هي مقامها غير فانما ظهر خلافه لم يبق قائما مقامها
ووصلت به ما شئت من فرض وفصل خلافا لما في
منه من حقيقة تافضل الوضوء وقدرته على كافي طهره
في اذ اقدر على الماء ولم يتوضأ ثم عذبه اعادة التيمم
واعمال التيمم على كافي طهره حتى اذا فصل لم يبق
لعمري يصل الماء طهره وفي تمام الماء او حدث حدثا ولو لم يتوضأ
فتم الماء ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطن ثم فصل
واحد منهما وان لم يكتف الا واحد في حقهما وان كفى
لاحد منهما بعينه عند وبقى التيمم حتى الاخر وان كفى لكل
واحد منهما منفردا غسل المنة لان الجنب باعظافا
غسل المنة بل بعيد التيمم للحدث فغير روايتان وان
تيمم اولا ثم غسل المنة ففي اعادة التيمم روايتان ايضا
وان صرف في الحدث انتفض تيمم في حق المنة بقاء

فقط
من صلوة في فاعلى او اعطى بشئ المش وهو قادر
عليه استاء نفس الصلوة فاذا اتممت صلوة وكذا
لو انتم على لكن يتعذر ثم لان اقول ان اردت
ان تستعمل لاقم كما قال علم انه اذا راي خارج
الصلوة وصل ولم يبال بعد الصلوة ليظهر الجوار
القدرة فعل ما ذكره المبسوطا سوا غلب على ظنهم الاطعام
او عدمه او شك فيهما في سلة المش واذا راي
الصلوة ولم يبال بعد ما قلنا وان راي خارج الصلوة
ولم يبال وصل ثم لم يبال فان اعطى بطت صلوة
وان لم يمت سوا ظن الاطعام او المنع او شك فيهما
وان راي في الصلوة فقاما ذكر في ان لا يكتسب بغير صورته
اجديهما ان قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فيهما
فان كان اعطى بطت ثم وان لم يمت فربما قالوا في انه
اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم لم يبال فان اعطى بطت
صلوة وان لم يمت لانه ظهر ان ظنه كان خطأ بخلاف

الروايتين هذا اذا تم للغيرين شي واحد اما اذا تم للخاصة
ثم احدث فيتم للغيرين شي واحد اما اذا تم للخاصة
وان تم للخاصة ثم احدث ولم يتم للغيرين شي واحد اما اذا
كفي للمعة والوضوء فظاهر وان لم يكف لا ينفق
تيمم فيتم المعة بغير التيمم لان التيمم لا ينفق
كفي للمعة لا للوضوء ينفق ثم ينفق للمعة ثم للغيرين
وان كفي للمعة للوضوء لا للمعة فيكون كفي للمعة والوضوء
وان كفي لكل واحد منفردا بغير فائدة للمعة وبنوع الحدث
فان توضع اليد على وجه التيمم ولو لم توضع يد ولكن
بدون التيمم للحدث ثم مره الى المعة بل بعيد التيمم لا ينفق
رواية الزيادة بعيد وفي رواية الاصول لا ثم فاما
ثبت القدرة ان لم يكن معروفا الى جهة التيمم حتى اذا
كان على بدنه او ثوبه نجاسة يعرفه الى النجاسة ثم يعرف
ثبت بطريق الاباحة وطريق التملك فان قال
صاحب المال بجماعة من التيممين يتوضأ بهذا هم

ايكم ش، والمالك في كل شقة ينفق شئ كل واحد فاما
توضأ به واحد بعيدا بالحق تيمم لشئ القدرة
لكل واحد على الفرد اما اذا قال هذا المالك وقصو
لا ينفق تيمم اما عندنا فلا ان ينفق المشرك لو حبس الملك
على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد مقدرا لا يكفيه
واما عندنا ضيقه فلا مرجح ان يبقى على ملك الوضوء
ولم يثبت الاباحة لانه لا يملك التيمم بطل في ضمها
من الاباحة ثم ان ابا حوا او اجد بعينه ينفق تيمم
لا عندنا لانه لا يملكه لا يصح ابا حوا **٢** لا روت
حتى اذا تم التيمم ثم اراد لغوا فباعد منه ثم سلم بطريق
صلوته بذلك التيمم **٣** وندب لاجب **٣** اي لا يقل ما
٣ صلوته آخر الوقت **٣** فلو صلح بالتيمم في اول الوقت
ثم وجد الماء والوقت باق لا بعيد الصلوة **٣** ويجب
طلبه قدر غلوة ان قلنا قريبا والا فلا **٣** الغلوة مقدر
ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة وعن ابي يوسف انه اذا

اذا كان لما بحيث لو ذهب اليه وتوضا بالذهب لكان
 وغيب عن بصره كان بعيدا جاز له التيمم قال صاحب
 المحیط هذا حسن جدا **م** ولو نسي في رجليه وضوء
 يتيقن ثم ذكره في الوقت لم يعد الا عند الوضوء **س**
 اما اذا وضعه غير ذلك ولا يعلم فقد قيل يجوز التيمم اتفاقا
 وقيل الخلاف في الوجهين كذا في البداية ويجب ان
 ان يعلم ان لما منع عن الوضوء اذا كان جهة العباد
 كالتيمم منع الكفار عن الوضوء او محبوس في السجن والذ
 قيل ان توضا فقلت لك يجوز التيمم لكن اذا كان
 زال لما ينبغي ان يعيد الوضوء كذا في الذخيرة **٢**
فصل في مسح على الخفين جاز بالسنة المشهورة
 فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجب غسل الرجلين
م للحدث دون من عليه الغسل قيل صورته جنب
 يتم ثم احدث ومنه ما يتوضا به فتوضا بالوضوء
 خفيه ثم مسح على ما يكفي للحدث ان لم يقبل ثم وجده من الماء

للحدث

من الماء ما يتوضا به فيتم ثانيا للحدث فان احدث
 بعد ذلك توضا ونزع خفيه **م** فخطوطا باصبعه
 بعد مسح الاصابع لعل في **س** هذا مصدق
 على الوجه لمسحون فلو لم يفرج الاصابع لكن مسح مقدار
 الواجب جاز وان مسح باصبع واحد ثم مسح بالآخر ثانيا
 ثم كذا جاز ايضا ان كل مرة يفرج ما مسح قبل ذلك وان مسح
 بالابهام والمسحبة في كل حين جاز ايضا لان ما بينهما
 مقدار اصبع اخرى ومسحبه عن مصفة المسح قال ان
 يضع اصابعه عليه على مقدم خفيه ويجاهاه بطحن كفيه
 ويدها الى الخلف او يضع كفيه مع الاصابع ويدها
 لكن ان مسح برؤوس الاصابع وجامعا لاصابع
 والكف لا يجوز الا ان يتبين من الخلف عند الوضع مقدار
 الواجب وهو مقدار ثلث اصابع هكذا ذكر في المحیط وذكر
 في الذخيرة ان مسح برؤوس الاصابع يجوز ان كان
 الا منقاطا او لم مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بابه

انما يشر الى اصابعه بالاداسها فاذا ذكره
 كانه اذنوا وجوههم

فوق كماله من غير ان يتغير
لانه قد ثبت في علم الله ان
الشيء لا يتغير في ذاته

وفوق الصورة الثانية اذا لم يكن الجسمي لكنهما ملبوث
على طهارة كاملة وقت لمحدث فعلم ان قولهم ان
اجسام من مباديهم واما الجسم على طهارة كاملة
لان لم يولد الطهارة الكاملة وقت لمحدث وهذا الوقت
هو زمان بقا الجسم لزمان حدوثه فيصير ان يقال
ملبوث على طهارة كاملة وقت المحدث ولا يصح
ان يقال الجسم على طهارة كاملة وقت المحدث لان
الفعل دال على حدوث والاسم دال على الدوام والا
الاستمرار لا على ثباته وقلبيته وبريقه وحقايق
القفازا بلبس الكيف ليكن عنها تحليص الصفو
وجوه م وفرض قدر ثلاث اصابع البدن فان
رسول قد علم كان خطوطا فعلم انها بالاصابع دو
دون الكفة ما زاد على مقدار ثلاث اصابع انها
بما يستعمل فلا اعتبار له في مقدار ثلاث اصابع ولا
فيه شيء آخر كالنية وغيرها م ومدة للمقيم يوم وليلة

وليلة وللمضي ثلاثة ايام وليا لها من حين المحدث
لان قوة له عليه السلام لم يمتد يومها وليلة والمضي
ثلاثة ايام وليا لها المحدث اذا جاوز المضي المدة
المذكورة وقبل المحدث لا يحتك الا المضي فان الذي
يحتك فيه الى المضي هو من وقت المحدث مقدرا بالمتغير
الذكر م ونقصه ما فضل الوضوء ونزع الخف م
فكلف الوضوء لم يقبل شرع الحائض ليغسل نزع م
احدهما ناقص فانه اذا نزع احدهما وجب غسل اخرى
الاجلين فوجب غسل الاولى اذا تجمعت بين الغسل
والمرح كذا ان دخل الماء اجمعتين فغسلت حتى صارت جارية
مغسولة وان اصاب لها اكثر فغسلت عند الفقهاء
جفوة م ومضى المدة وبعد احدى م اي احدى نزع
الخف ومضى مة على المتوضي غسل بلبس م اي
على من الذي كان له وضوء لا يجب عليه الا غسل عليه
اي لا يجب غسل بقية الاعضاء وينبغي ان يكون فيه

في يده ويجري عن الموضوع استعان بالجزء ليوحيه فان
 لم يستعن وتيمم جازعها اذا وضع الدواء على
 شفاق الرجل انما فوق الدواء فاذا انما ثم
 سقط الدواء وان كان اسقطا غير يغسل موضع
 والا فافا اذا قصير ووضع فرفرة وشدة العصابة فغند
 بعض المبتدئين لا يجوز مسح عليها بل على الخرقه وعند
 ان المكينة العصابة بلا اعانة احد لا يجوز عليها مسح بل يجوز
 على الخرقه وان لم يكن ذلك يجوز على العصابة ان كان
 حل العصابة وشغل تحتها لا يجوز مسحها والافا فافا
 وكذا الحكم في خرقه تجاوزت موضع الخرقه والافا فافا
 وان كان حل العصابة لا يفرلكن من عصابة موضع الخرقه
 يفرلكنها ويغسل ما تحتها الى موضع الخرقه ثم يمسحها
 ويمسح موضع الخرقه وعامة المشيخ على جوارح عصابة
 المقصود اما الموضوع الظاهر من البدن ما بين العقبتين
 من العصابة فالاصح ان يمسح المسح ان لو غسل يمسح

يتصل العصابة وما يقابلها اليه الى موضع القصد ويستمر طولا
 الاستعانة في مسحة الخرقه والعصابة في رواية الحسن

في موضع الخرقه
 في موضع العصابة

في يد ويد عن الوضوء استهان بالغير لم يوجب فان
المسح به حارضا فالله اعلم اذ اوضح الله العلم

يتصل العضوية بما يقابلها اليه الى موضع الفصد ويستمر طالما
الاستعجاب في مسح اليد والعضوية في رواية الحسن
عن أبيه في قوله هو المذكور في الاستسار وعند البعض
يكفي مسح الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم اعادها فله ان
يجعل المسح وان لم يجد اجزاه واذا سقطت عنها فصد بها
بأخرى فالاجن اعاد المسح وان لم يجد اجزاه ولا يلزم
ثلاث مسح ليجازي بل يكفي مرة واحدة هو المسح ويجب
ان يعلم ان مسح اليد بخلاف مسح الخفاف فيجب على كل
ولا يقدر له عدة وان سقطت لاجن لا يبطل وان
سقطت عن برء يجب غسل ذلك الموضع خاصة بخلاف
ما اذا خلع ثوبه الخفين حيث يلزم غسل الجلين **باب**
الخصاء **الم** ما لم ينفذ به اليه ثمانية وجوب استحضاره
ونفاس **م** فالخصاء هو دم ينفضه رحم بالفتة **م** راي
بنت سبع سنين **م** لاواربها ولم تبلغ الا بارس
فان لم يكن من سن الرضع ليس يحسن فله الذي قبله **الم**

قوله دم لها استحضاره في رواية الحسن
قوله ينفضه من نطفته راي ابن عمر
من غاب رايه في ذلك الكتاب

سن البلوغ الى تسع سنين وكذا ما ينقصه الرحم
 لمريض فاذا استمر كان سيلان البعوض طبيعيا وكان
 جيفا وسيلان البعوض سببا لمريض فلا يكون جيفا
 وكما قيد بعد ماله اذا جيب ان يقيد بعد الولادة
 ايضا اجزا من النفاس ثم الاصح ان يحض موقت
 الى سن اليايس واكثر ثلثه قد وول يستنق
 ومنه بخارا واورام خمس سنه فارت بعد
 لا يكون جيفا في ظاهره سبب فثما رانها ان رات
 وما قويا كالسود والامر القاذ كان جيفا ويجل الا
 الاعتدال بالاشهر قبل النماء وبعد ثمان رات صفة
 او حصة او مرتبة في استحيضته م وافد ثلاثة ايام
 ولياليها واكثره عشرة م وعند يوسف له اقله يوم
 واكثر يوم الثالث وعند ثلث فعي به اقل يوم وليدة
 واكثره ثمر عشرة ومن تمسك بقوله عليه السلام اقل
 للجارية البكر والشيب ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة

لا
يطلق

عشرة ايام ثم اعلم ان مبدء الحيض من وقت نزوح
 الدم الى الفرج الخارج ووصول الدم الى الفرج الداخل
 اذا لم يصل الى الفرج الخارج مجبولة الكرش لا يقطع
 الصلوة فعند وضع الكرش فما يتحقق الخروج اذا
 الى ما تجاذى الفرج الخارج من الكرش فاذا حزن الكرش
 ما تجاذى ظهر الفرج الداخل لا يتحقق الخوض الا اذا
 رفعت الكرش فيتحقق الخوض من وقت الرفع وليها يتحقق
 فلا تستحيضه والنفاس والبول وجميع الرمل الجذ
 والاحيل والنفقة كالمخرج ثم وضع الكرش مستحب
 فرحوضه وليس في كل حال وموضع موضع البكارة
 ويكره في فرج الداخل فاطا ثم اذا وضعت الكرش في
 فاول الليل حين اصحت رات عليه اثر الدم قال ان
 يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت رات عليه
 حين اصحت حكمها بما رات من حين وضعت م
 المختل م اي بين الدمان م في مدة م اي في مدة

عشرة ايام ثم اعلم ان مبدء الحيض من وقت نزوح
 الدم الى الفرج الخارج ووصول الدم الى الفرج الداخل
 اذا لم يصل الى الفرج الخارج مجبولة الكرش لا يقطع
 الصلوة فعند وضع الكرش فما يتحقق الخروج اذا
 الى ما تجاذى الفرج الخارج من الكرش فاذا حزن الكرش
 ما تجاذى ظهر الفرج الداخل لا يتحقق الخوض الا اذا
 رفعت الكرش فيتحقق الخوض من وقت الرفع وليها يتحقق
 فلا تستحيضه والنفاس والبول وجميع الرمل الجذ
 والاحيل والنفقة كالمخرج ثم وضع الكرش مستحب
 فرحوضه وليس في كل حال وموضع موضع البكارة
 ويكره في فرج الداخل فاطا ثم اذا وضعت الكرش في
 فاول الليل حين اصحت رات عليه اثر الدم قال ان
 يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت رات عليه
 حين اصحت حكمها بما رات من حين وضعت م
 المختل م اي بين الدمان م في مدة م اي في مدة

اي هو
 اي هو
 اي هو

الجيف م ومارت من لون فيها م اي في كدة م
 سوى البياض جيف م فقولوا الطهر منه أو مارت
 عطف عليه وجيف خبره اعلم ان الطهر الذي يكون
 اقل من خمسة عشر اذا تجل بين الدمين فان كان اقل
 من ثلاثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي
 اجماعا وان كان ثلاثة ايام او اكثر فعند الايو سف
 وهو قول بل حنفية رحمه الله اخر لا يفصل وان
 اكثر من عشرة ايام فيجوز بدلية الجيف وجمعه بالطهر على
 هذا القول فقط وقد ذكر ان الفتوى على هذا في
 المفتي والمستفتي وفي رواية محمد بن عبد الله لا يفصل
 ان اياها الدم بطريق في عشرة اواقل وفي رواية ابن
 المبارك عند بشر طمع ذلك كون الدمين انصبايا
 وعند محمد بن بشر طمع هذا كون الطهر م بالدمين
 او اقل ثم اذا صارت دما عند فان وجد في عشرة هو
 في باب طهر اخر يغلب له دمين المجلبين به لكن يصنف

مخلو بان عد ذلك الحكم وما فانه بعد ما جى جمل

قوله على القول بقطوع الاقوال كالباقية قال في الغاية شال قول بل هو كدم المتوالي
 اجماعا وان كان ثلاثة ايام او اكثر فعند الايو سف وهو قول بل حنفية رحمه الله اخر لا يفصل وان
 اكثر من عشرة ايام فيجوز بدلية الجيف وجمعه بالطهر على هذا القول فقط وقد ذكر ان الفتوى على هذا في
 المفتي والمستفتي وفي رواية محمد بن عبد الله لا يفصل ان اياها الدم بطريق في عشرة اواقل وفي رواية ابن
 المبارك عند بشر طمع ذلك كون الدمين انصبايا وعند محمد بن بشر طمع هذا كون الطهر م بالدمين
 او اقل ثم اذا صارت دما عند فان وجد في عشرة هو في باب طهر اخر يغلب له دمين المجلبين به لكن يصنف

اي ما هو ما جى فانه جيف كخافه من ذلك الحكم واعلم
 ان التقاسم كالجيف والاضا من ذلك جيف وقت في الطهر
 المخل من الدم من غيره الذي لا يجزى

والماء في سفوف الطهره، أما

۷۴۲ هـ - ۱۲۵۰ ق - ۱۸۶۵ م - ۱۸۶۶ م

[illegible]

عاشه طر والعتة الالبعة الى
طرا طر ج

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وجوبه ثابتة بل منع صح إذا رتب فجب القضاء إذا طهرت ^{أي طهرت}
 ثم العتبت عند آخر الوقت فإذا جازفت في آخر الوقت ^{أي طهرت}
 سقطت وإن طهرت في آخر الوقت وجبت فإذا كان ^{أي طهرت}
 طهرتها العترة وجبت الصلوة وإن كان الباقي ^{أي طهرت}
 من الوقت ثم وإن كان لا قبل منها فإن كان الباقي ^{أي طهرت}
 من الوقت مقدار ما يسع الغسل أو حتى تم وجبت ^{أي طهرت}
 وإذا طهرت الوقت الغسل يجب به من مدة الجفد ^{أي طهرت}
 والصلاة إذا جازفت والزمان فإن كان فخره ^{أي طهرت}
 بطل صوماه فجب قضاءه إن كان صوماه واسبوا ^{أي طهرت}
 وإن كان نفلا لا يختلف صلوة النفل إذا جازفت ^{أي طهرت}
 في صلاة ركعتين فصليهما وإن طهرت في الزمان ^{أي طهرت}
 تأكل شيتا لا تجزى صوم هذا اليوم لكن يجب عليه إلا ^{أي طهرت}
 الأمسك وإن طهرت في الليل عشرة أيام يصح صوم ^{أي طهرت}
 هذا اليوم وإن كان الباقي من الليل ثم وإن طهرت ^{أي طهرت}
 لاقبل من عشرة ليح القوم إن كان الباقي من الليل

أى الدار البيضاء على البحر المسمى بالمغرب
أى الدار البيضاء على البحر المسمى بالمغرب

[illegible]

نصفه ایام ۲

الحمد لله الذي
 جعلنا من عباده
 العبيد المذنبين
 الذين لا ينالون
 الا العطاء المذموم

فيما دون العادة بحسب ان تؤخر الغسل الى اخر الوقت
 الصلوة فاذا خافت الغوت اغسلت وصليت
 ولم تداقر الوقت لم ينجب من البركة وان كان
 الانقطاع على رأس عاتقها او اكثر او كانت مبددة
 فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب ان انقطع لاله
 لاقل من ثلاثة بركت اغتسل الصلوة الى اخر الوقت
 فاذا خافت الغوت فوضأت وصليت ثم في الصور
 المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها
 كانت او معتادة فاذا انقطع الدم بعشرة او اكثر فمضى
 العشرة حكم بطهارتها وجب عليها الاغتسال وقد
 ذكر ان المعتادة التي عادت بان تروي يوما ما يروى
 طهرها الا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنزل الصلوة
 والصوم فاذا طهرت في النذر فوضأت وصليت ثم رأت الدم
 في اليوم الثالث تنزل الصلوة والصوم ثم في اليوم الا
 اغسلت وصليت بهذا الى العشرة ٢ واقل الطهر عشرة

فيما دون العادة بحسب ان تؤخر الغسل الى اخر الوقت
 الصلوة فاذا خافت الغوت اغسلت وصليت
 ولم تداقر الوقت لم ينجب من البركة وان كان
 الانقطاع على رأس عاتقها او اكثر او كانت مبددة
 فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب ان انقطع لاله
 لاقل من ثلاثة بركت اغتسل الصلوة الى اخر الوقت
 فاذا خافت الغوت فوضأت وصليت ثم في الصور
 المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها
 كانت او معتادة فاذا انقطع الدم بعشرة او اكثر فمضى
 العشرة حكم بطهارتها وجب عليها الاغتسال وقد
 ذكر ان المعتادة التي عادت بان تروي يوما ما يروى
 طهرها الا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنزل الصلوة
 والصوم فاذا طهرت في النذر فوضأت وصليت ثم رأت الدم
 في اليوم الثالث تنزل الصلوة والصوم ثم في اليوم الا
 اغسلت وصليت بهذا الى العشرة ٢ واقل الطهر عشرة

فيما دون العادة بحسب ان تؤخر الغسل الى اخر الوقت
 الصلوة فاذا خافت الغوت اغسلت وصليت
 ولم تداقر الوقت لم ينجب من البركة وان كان
 الانقطاع على رأس عاتقها او اكثر او كانت مبددة
 فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب ان انقطع لاله
 لاقل من ثلاثة بركت اغتسل الصلوة الى اخر الوقت
 فاذا خافت الغوت فوضأت وصليت ثم في الصور
 المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها
 كانت او معتادة فاذا انقطع الدم بعشرة او اكثر فمضى
 العشرة حكم بطهارتها وجب عليها الاغتسال وقد
 ذكر ان المعتادة التي عادت بان تروي يوما ما يروى
 طهرها الا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنزل الصلوة
 والصوم فاذا طهرت في النذر فوضأت وصليت ثم رأت الدم
 في اليوم الثالث تنزل الصلوة والصوم ثم في اليوم الا
 اغسلت وصليت بهذا الى العشرة ٢ واقل الطهر عشرة

واقل الطهر عشرة يوما ولا حد لاكثره ٢ الا ان ينزل
 فان اكثر الطهر مقدر في حقه ثم يختلف في تقدير مدته و
 والاصح ان يقدر بسنة اشهر الا ان العادة له
 نقصان طهره فالحاصل من طهره الجاهل واقل مدة الحمل
 ستة اشهر فانقص من هذا الشيء وهو على صورة
 مبددة رأت عشرة ايام دما وسنة اشهر طهره ثم انظر الدم فطهرها
 تنقص عدتها بسنة عشر اشهر الا بثلاث عات
 لا تحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام الا ان
 اطهر كل طهر سنة اشهر الا اثني ٢ وما نقص عن
 اقل حيض ٢ اي الدم الناقص عن الثلث اشهر
 ٢ او زاد على اكثره ٢ اي العشرة ٢ او اكثر النفاس
 ٢ وهو اربعون يوما ٢ او على عادة عرفت حيض
 وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين ٢
 اي اذا كانت لها عادة في الحيض ووضأت باسبغة
 وراى الدم اثني عشر يوما فمضى ايام بعد اسبغة اسبغة

فيما دون العادة بحسب ان تؤخر الغسل الى اخر الوقت
 الصلوة فاذا خافت الغوت اغسلت وصليت
 ولم تداقر الوقت لم ينجب من البركة وان كان
 الانقطاع على رأس عاتقها او اكثر او كانت مبددة
 فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب ان انقطع لاله
 لاقل من ثلاثة بركت اغتسل الصلوة الى اخر الوقت
 فاذا خافت الغوت فوضأت وصليت ثم في الصور
 المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها
 كانت او معتادة فاذا انقطع الدم بعشرة او اكثر فمضى
 العشرة حكم بطهارتها وجب عليها الاغتسال وقد
 ذكر ان المعتادة التي عادت بان تروي يوما ما يروى
 طهرها الا عشرة ايام فاذا رأت الدم تنزل الصلوة
 والصوم فاذا طهرت في النذر فوضأت وصليت ثم رأت الدم
 في اليوم الثالث تنزل الصلوة والصوم ثم في اليوم الا
 اغسلت وصليت بهذا الى العشرة ٢ واقل الطهر عشرة

وان كانت لها عادة في النفاس وهي تتبول يوما
مثلاً فإب الدم خمس يوم فالعشرون التي بعد
الثلاثين استحاضة هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين
حكم المبتدأة فقال **م** او على عشرة حيض من بلغت
مستحاضة او على اربعين نفاسها **م** المستبدأة التي
بلغت مستحاضة بعضها من كل شهر فبها **م** واما ما ذكره
استحاضة فيكون طهرها عشرين يوما والنفاس فاذا لم
يكن للمرأة فيه عادة فنفاستها اربعون يوما والاضحية
استحاضة فقوله حيض من بلغت بالجر عطف بيان
لعشرة وقوله نفاسها بالجر عطف بيان الاربعين
م او ما رأت حامل فهو استحاضة **م** اي اليم التي
شرائطها حمل ليس بحيض بل هو استحاضة فقوله وما
مبتدأة وقوله فهو استحاضة خبره ثم بين حكم الاستحاضة
فقال **م** لا تمنع صلوة وصوماً وطهراً من لم يحض
عليه وقت فرض الا وبر حدث **م** اي بحدث ابنة

قال ابن القيم
في الحاشية
في بيان حكم
الاستحاضة

ابن القيم **م** من استحاضة او عانى دأيم او نحوها
يتوضأ لوقت كل فرض **م** اجزاء قول الزمخشري
فان عنده يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل
الفرض **م** ويصلي فيه ثلثاً من فرض ونفل
ويقتصر خروج الوقت لادخوله **م** اجزاء قول
زفره فان الناقض عنده دخول الوقت وعرفه
ابن يوسف فوان الناقض عنده كل ايام فصيلة
من نوضأ قبل الزوال الى غروب الظه **م**
خلاف لابن يوسف وزفره فانه يحصل دخول الوقت
لا يخرج **م** لا بعد طلوع الشمس من نوضأ قبله **م**
اي من نوضأ قبل طلوع الشمس لكن بعد طلوعها
الفرق خلاف زفره فانه وجد الناقض عندها وعند ابن
يوسف هو وهو يخرج لا عند زفره فان الناقض عنده
الدخول ولم يحصل **م** والنفاس دم يعقب لولده
ولاحقه لا قبله واكثره اربعون يوماً خلاف للزمخشري

من دم حيض وانفلتت نكاح او تخلقات
كل من دم الحيض او دم الجنين او دم
الحيض او دم الجنين او دم الجنين او دم
الحيض او دم الجنين او دم الجنين او دم

ابن القيم
في الحاشية
في بيان حكم
الاستحاضة

اذا كثرت ستون يوما عنده **م** واولام التوابع من
 من الاول خلا فالحمد **م** والتوابع ولدان من الجن
 واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وستة اشهر
م والقضاء العدة من الاثر **م** اجاعا سقطت
 بعض خلقه ولد **م** سقطت منه ايرى صفته ولد **م** ايرى صفته ولد **م** ايرى صفته ولد **م** ايرى صفته ولد
م فقصر من نفق والامه ام الولد ويقع المعلق
 بالولد **م** اي اذا قال ان ولدت فانت طالق
 تطلق بخرج سقط ظهر بعض خلقه **م** وتسقط العدة
م اي اذا طلقها زوجها تنقضي عدتها بخرج هذا
 سقط **باب** الا نجاس يظهر بدن المصلي
 وتوابعه ومكانه من نجس مرتبة من وال غيره وان بقي
 انزله من زواله بال **م** بالا يتعلق بقوله من وال
 عيشة **م** وبكل ما يظن من **م** كل ونحوه **م** وعالمه **م** اثره
م عطف على قوله من نجس مرتبة **م** بغير ثلثا وعصره
 في كل مرة ان الكس **م** انظر ان بانه في العشر مرة

قوله ولد سقطت من ثلث في الجن
 سقطت من الجن ثلث في الجن
 قوله ولد سقطت من ثلث في الجن
 سقطت من الجن ثلث في الجن
 قوله ولد سقطت من ثلث في الجن
 سقطت من الجن ثلث في الجن
 قوله ولد سقطت من ثلث في الجن
 سقطت من الجن ثلث في الجن

في المرة الثالثة بقدر قوته **م** والآن يفسد ويترك في عدم
 القطر ان ثم هكذا وشم هكذا وخفف في يوم جفت الك
 بالارض وتجزه ايسر من فرطه **م** اي في رطب
 في جرم اذا بالغ فيه ويرفع **م** وعلا جرم له انفس كالبول
 فقط **م** اي يظهر نصف جلا جرم له كالبول بالغسل
 فقط **م** ومن المني لثلاث سوا كان رطبا او يابا
م او يوك يابس **م** هذا اذا كان راس الذكر طاهر
 بال ولم يتجاوز البول من راسه او تجاوز واستخرج ولا
 فرق بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة لا يظهر البدن بالفوك **م** واليسف
 ونحوه بالمسح واللب طبري لما عليه يوما وليلة والارض
 والامر الموقوف باليسف ذهاب الاثر للصلوة لا للتميم
 التيمم **م** كما يجوز الصلوة عليها ولا يجوز التيمم بها
م وكذا تحقق **م** في المغرب هو بيت من قصبة كرك
 امرنا السرا التي يكون على السطوح من القصب **م**

قوله ولد سقطت من ثلث في الجن
 سقطت من الجن ثلث في الجن

قوله الاستنجاء من البول...
فمن لم يجد ماء فليستنجأ من البول...
هذا الحديث فاستغناء استنجاءهما كما يجب عليه

قوله الاستنجاء من البول...
فمن لم يجد ماء فليستنجأ من البول...
هذا الحديث فاستغناء استنجاءهما كما يجب عليه

ظاهر ان جعل كل واحد من القسمين ان يكون ثمانية
والقسم الآخر معتبر هذا الاجمال في الطهارة المكان الله
الفروقة **م** الاستنجاء من كل حدث **م** اي حدث
من احد السبلين غير النوى والوق **م** فان قلت ان
قيدهم بالثاني من احد السبلين فاستغناء النوى
مستدرك وان لم يقتضه في كل حدث غير النوى
لا يكون الاستنجاء من كل حدث غير النوى
لذلك قلت يقتضيه بالثاني من احد السبلين واستغناء
النوى غير مستدرك لان من هذا القبيل لا يكون ما يقتضيه
لان فيه مظنة خروج من السبلين **م** بخروج من السبلين
ينتهي بلا حد **م** اي ليس فيه حد يستوفى عند ذلك
لكن فعيه في ثلاثة اجزاء **م** ويدبر بالاول ويقبل
بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والاول
وان لم يستغنى **م** الا ببارا ذهاب الى جانب الدبر
والاقبال ضد ثم ان في المسح قبلا وادبارا معا

قوله الاستنجاء من البول...
فمن لم يجد ماء فليستنجأ من البول...
هذا الحديث فاستغناء استنجاءهما كما يجب عليه

مباينة في النقية وفي الصنف يدبر بالاول لان الحية والصف
مدلة فلا يقبل اجرة اذا لم تلوث بها ثم يقبل ثم يدبر مباينة
في التظيف والاشارة غير مدلة فيقبل بالاول لان الاكل
المسح في النقية ثم يدبر ثم يقبل للباينة وانما قيد بالاول
لان امره تدبر بالاول لا بد ان لا يتلوث وجهه والصنف
والاشارة فذلك سواء **م** ويدبر بعد جواب فيحصل
يديه ثم يرحل من مباينة ويدبر بين الاصبع او اقل
او ثلاث اصابع لا بد من غسل يديه ثانيا ويحبس يده
عن غسل باو لم يخرج الشرة من قدر الدبر **م** هذا الحديث
والدبر يوسف رحمها الله وهو ان يكون ما تجاوز اكثر
من قدر درهم وعند حرجه بغير ما تجاوز موضع الا
م ولا يستنجى بغير روث ويكفي ذكره استقبال القبلة
واستدبارا في الخلاء **م** ولا يختلف هذا عندنا في
في البنين والصبيان كتاب الصلوة

قوله الاستنجاء من البول...
فمن لم يجد ماء فليستنجأ من البول...
هذا الحديث فاستغناء استنجاءهما كما يجب عليه

قوله الاستنجاء من البول...
فمن لم يجد ماء فليستنجأ من البول...
هذا الحديث فاستغناء استنجاءهما كما يجب عليه

اذ صليت الغشا و ثم توشا و صليت است و الوتر ثم تبين ان صليت الغشا و بغير طهارة فعنده يعيد الغشا و است
 و و الوتر و عندهما يعيد الوتر ايضا لكونه قريبا للغشا و يدايه

فما بعد الغشا الى الفجر **الحال** اي الغشا و الوتر **م** و يجب
 للامر البداية مسرعا بحيث يمكنه ان يركب اربعة اداء او اكثر
 ثم اعادته ان ظهر في وضوءه **م** قال النبي عليه السلام
 اسعدوا بالفرح اعظم للاجر **م** و انما يظهر الضيف
م في صحيح البخاري اردوا بالصلوة فان شئتم
 من فريضة التمام **م** و العصر ما لم يغير و المغرب
 التي تلي الليل و للوتر الى قوله لمن لا يشاء فحجب و قبل ان يركب
 و التجيل ظهر استاء و المغرب و يوم الغيم يعمل العصر
 و لو لم يركب و لو لم يركب و لا يجوز للصلوة و سجدة
 الصلاة و صلوة منارة عند طلوعها و قيامها و غروبها
 الا على يوم **م** فقد ذكر في كتب اصول الفقه ان
 المقارن للاداء سبب لوجوب الصلوة و آخره
 وقت العصر و وقت ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس
 فوجب ناقصا فاذا اذاه اذاه كما وجب فاذا اضر
 الفساد بالغروب لانفسه الفجر كل وقت و وقت

قد اختلفوا في انما جازية
 بل انما قالوا انما جازية

كامل لان الشمس لا تغيب قبل الطلوع فوجب كماله
 فاذا اضر عن الغشا و بالطلوع ففقد كماله
 كما وجب فان قيل هذا التعليق في موضع الغشا
 و هو قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الفجر
 قبل الطلوع فقد ادرك الفجر و من ادرك
 ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك
 العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث
 و بين النظم المأثور عن الصلوة في الاوقات
 الثلاث رجعنا الى القياس كما هو حكم
 التعارض في القياس من ارجح هذا الحديث
 في صلوة العصر و حديث النهر في صلوة
 الفجر و اما سائر الصلوة فلا يجوز في اوقات
 الاوقات الثلاث لحديث النهر فلا تعارض
 لحديث النهر فيها **م** و كذا بقولنا في اخر حجة الهم من اجله
 لخطبة الجمعة و بعد الصبح **م** و بعد الاضحية و بعد اداء
 المائدة من الصلوة **م**

المنته الصبح فلا يكره الصلوات شيئا و اخيرا كالمذكورة في

المنته الصبح

وكذا لا ينقص ولا يزيد من كفيات الحروف كالحرركات
والسكنات والمدافع ونحو ذلك بحسب لهوت واما
مجدد بحسب لهوتها لا تغير لفظها فانه حسن والجميع
ذات ما بين ان ينقص بها ثم رفع ^{الدرج} الحروف بها
م ويجوز وجهه في الجمع بين منه ولسه ويستدبر في
ال لم يمكن التوصل مع اشياء فمكانه ^{مع اشياء} المراد انه ال
كان ^{مع اشياء} منه بحيث لا يجوز وجهه ثبات لفظه ^{مع اشياء} في
اجزاء عاقله ان ادنى ^{مع اشياء} لهما لفظه وادنى لفظه ^{مع اشياء} في
الحروف وكذا اقل ما يتصل بالظن بالطلاق والحقاق
والاستثناء ونحوها اي ادنى لفظه فلهذا الاشياء
فترحق او طلق او اعتق بحيث تقيح بحروف كنه ليعين
لفظه لا يقع ولو طلق جهرا او وصل الى الشئ منه بحيث
لم يسمع فترحق بالطلاق ولم يسمع الاستثناء فان تركه
او لم يسمع فترحق بالاستثناء ونحوها فلهذا الاشياء
نحوها فترحق بالجمع لانها لا يفرق الضمير والافعال

مع ثبات قد بدله أصل الا سلام فربما فيه ما خرج به
من الكون المعنى ويقول حتى على الصلوة ثم بذلك الكون
ويخرج راسه ويقول حتى على الصلوة ففلا فليقول بعد
الفلاح الف الف الصلوة خير من النعم مرتين والاقامة مثله
م خلافا لما في حق فانه عند الاقامة فادى الاقامة
الصلوة كما كان يحجبنا ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة
مرتين ولا يتكلم فيها م اى لا يتكلم في اثنا الاذان ولا في
اثنا الاقامة م وكفى لنا خول من يؤبى الصلوة كلها ثم
رب هو الا سلام بعد الا سلام م وجلب بينهما الا في المذهب
ويؤذن للفاتمة ويقيم م اى اذا صلى فاتمة واحدة
وكذا لا وفى الفاتية م اى اذا صلى فواتية كثيرة م
الفاتية البدوية ياتي بها او بها وجاهز اذان الهوى وركعتا
ولم يعاد او كان اذان الحبيب واقامة ولا تعاد م م هو
لانه لم يشكر الاقامة لانها الا سلام المحضين فيكفى
الواحدة والاذان الا سلام الغائبين فحتى سماع بعض

اية ليعلمكم مقدار الفضل من محسن
 عز وجل في هذا الوقت ما لا يحصى
 آية وفي الظاهر قد رايته اربع ركعات
 بقراءة كل ركعة عشر آية مائة وثلاثة
 والعشرون ركعة بقراءة فيها ثمان
 والعشرون آية ليعلمكم مقدار الفضل من محسن

دون بعض فكله فغيره **١** كان ان لمرة و **٢** يكون
 و **٣** كان **٤** اي يكون وسحب اعادة و **٥** اي انهما
 والمصلي في المسح جاز او في غير مصر و **٦** تركها
 الاولين **٧** لا الثالث **٨** اي تركها اي كل واحد
 للمصلي والمصلي في المسح جاز اما ترك واحد منهما فلم يذكر
 فقوله المصلي في المسح جاز فيكون ترك واحد منهما
 والمصلي في تركه الاكتفاء بالاقامة والمصلي في غير مصر
 ان ترك كل واحد منهما يجوز لقول ابن مسعود رضي الله عنه
 اذان الحق بكفينا وهذا اذا اذن واقیم في سجدة
 واما في القوي فان كان فيها مسجدة اذان واقامة
 فحكم المصلي فيها كما هو المصلي في غير سجدة اذان واقامة
 وان لم يكن فيها مسجدة كذا في بعض النسخ كحكم المصلي في
 الاقامة والقوم عند حق على الصلوة ويشترع عند قد قامت
باب في شروا في الصلوة اي طاهر بدن المصلي من غير
 وضوء **١** حدث له ناس من الحكماء والفتاوى انما الحقيقة

الحقيقة **٢** وتوبة ومكانه وتورنه واستقبال القبلة
 والنية والعمدة للرجل من تحت سرة الخ تحت كتيبه و
 والاربع من تحت ظهرها وظهرها والبركة كل بدنها الا الوجه و
 والكف والقدم وكشف رجليه قربا وبعدا وتحريرا
 وديرا وشعر من راسها ورجل ذكره منفردا والا
 والاشين يمنع الصلوة ويجوز ان يكشف رجليه عن النوى
 وهو عورة يمنع جواز الصلوة فالرجل مفضو وشعر النوى
 مفضو والذكر مفضو والاشين مفضو **٣** وعاد
 من اجل النجس صلى منه ولم يجد فان صلى عاريا ورجل توبه
 طاهر لم يجرؤ فقل من ربه الا فضل صلوة فيه ومن قدم
 فبأفضلي قائما جاز وقاعا مومنا مذنب وقبلة خائف
 الاستقبال حنة قدرته فان جهلها وعديم من بل
 تجزى ولم يجد ان اخطأ وان علم به مصليا او تحول
 ربه الى جهة اخرى استند **٤** اي ان علم بالخطأ والصلوة
 او تحول عليه طلبة الى جهة اخرى وهو في الصلوة استند
 اي ان

وان شرع بلا حرج وان اصاب **لان** **قوله**
 جهته بخرجه ولم يوجب **فان** حرجي كل جهته بلا علم حال الام
 وهم طائفة جاز للمسلم علم حاله او تقدم **اي** صلى قوم تركه
 مظنة بالجماعة ويحرم المقلد ولو ترك كل واحد الى جهته بخرجه
 ولم يعلم احد ان الامام الى جهته توجه كل يعلم كل واحد
 ان الامام ليس خلفه جازت صلواته ان علم احد منهم
 في الصلوة جهته توجه الامام ومع ذلك فالخلف لا يجوز صلوة
 وكذا اذا علم ان الامام خلفه في قوله وهم خلفه فيه **قوله**
لان كلامنا في اذا لم يعلم احد ان الامام الى جهته توجه
 فكيف يعلم خلف الامام **وامر** اذا لم يعلم ان الامام امامه
 وفيه اعم من ان يكون موخلف لام لا لانه اذا كان
 الامام قد امر بخرجه ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى
 جهته او الى ظهره وانما يكون موخلفا لام لا لانه كان وجهه
 الى ظهر الامام ووجهه توجه الامام معلومة وكلامنا
 ليس في هذا وصارفة المختص ولا يفر جهته امامه اذا

قال صاحب المبداء في الكفاية والفتاوى ان الفقرة
 في ركوعه والقيام والسجود والفتوة الاخرى في الفرض
 فرض في الواجب واجب في المستحب وفي النفل نفل

اذا علم انه ليس خلفه بل تقدمه او علم مخالفة **اي** اذا
 علم ان الامام ليس خلفه **ويبين** قصد قوله صلواته
بما تقدمه **اي** النية والقصد مع لفظ افضل وكفى للنفل
 والزواج **في** السنين نية مطلق الصلوة وللغير
 شرط تعيين لانيته عدد ركعاته والمقتضى نية صلواته
 واقتضى **باب** **صفة الصلوة** فرضها التسمية **اي**
 قوله اخبركم بما يقوم مقامه **اي** شرطه عند لقوله تعالى
 مفك اسر به فصلى وعند الفسخ لو ترك فامتنع
 اليدين **فمنه** والقيام والقراءة والركوع والسجود
 بالجهة والالتفات **وبما** اخذ **ويجوز** عند اجتنافه **الالتفات**
 بالالتفات عند عدم العذر فلا لها والفتوى على قولها
في الفتحة الاخرة قدر التشهد والمخرج بصلته **وامر**
 قراءة الفاتحة وضيم سورة ورعاية الترتيب فيما ذكرنا في
 في الهداية ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا من الا
 وذكر خواشي الهداية نقله الميسر كالسجدة قات

قال صاحب المبداء في الكفاية والفتاوى ان الفقرة
 في ركوعه والقيام والسجود والفتوة الاخرى في الفرض
 فرض في الواجب واجب في المستحب وفي النفل نفل

لو قام الى الثانية بعد السجدة واحدة قبل ان يسجد الى الارض
 يقضيها ويكون القيام معتبرا لان لم يترك الواجب افضل
 قوله فيما ذكره ليس قد اوجب في كل سجدة واحدة فان مر
 الترتيب الاركان التي لا يترك في ركعة واحدة كالركوع
 ونحوه واجب ايضا على سائر فرائض سجود وسهول
 سجود سهو يجب تقديم ركع الالف واداء النظر في ركعة
 الالف الركوع قبل القاء وسجدة السهول لا يجب للركع
 الواجب فعمل الترتيب بين الركوع والقاء سجدة
 مع انها غير مكررة في ركعة واحدة وقد قال في الذكر
 تقديم الركوع نحو ان يركع قبل ان يقرأ فان مر
 الترتيب واجبة عند اصحاب الشافعية خلافا لغيره فانها
 عنده فعمل ان رعاية الترتيب واجبة مطلقا خلافا
 الى قوله فيما ذكره من انه لم يذكر في المختصر ونحوه بان
 ان لم يذكر بانكر ما ذكره على سبيل الفرضية اجرا لا
 في الصلوة على سبيل الفرضية وهو يتبين بالافتتاح

والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض
 والقعدة الاولى والترتيبان ٣ ذكر في الذكر ان القعدة
 الاولى سنة والثانية واجبة وفي البداية ان قراءتها
 الترتيب والقعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة
 المعول ما في هذا الان قوله على السلام لا ينسحب
 رضى الله عنه في الترتيب فدل لا يوجب القعود في القعدة
 الترتيب الاولى والثانية بل يوجب الوجوب فيهما
 ولما كانت القعدة والقعدة الاولى واجبة كالقعدة
 الاولى ايضا واجبة لسنة ٤ ولعل السلم خلافا
 فانه فرض عنده ٥ والقنوت الوتر وكبريات العبد
 وتعيين الاولين والقراءة وتعديل الاركان ٦ خلافا
 للشافعية واداءه فانه فرض عندهما وهو الاطمينان
 في الركوع وكذا في السجدة وقد عرفت ان سجدة وكذا الا
 الاطمينان بين الركوع والسجدة وسجدتين ٧ وسجدة
 والافتتاح فيما ذكره ونحوه من غير ما ادب اي ما عرفت

[illegible]

فان قامت الجماعة في
ان شاء الله تعالى
شعرا قام وعلما في
غيره جماعة الاول

قوله انبأ بالبدن لغة من عشرة الى ثلاثين وشرا من عشرة الى تسعة عشر
قوله العجوز لغة من احدى وخمسين الى العشر وشرا من خمسين الى اربع مائة

[illegible]

ونقف الام وطمس ونفعلن افعلا الام يستوفى في ذلك
 والمؤنث ولهذا اليعضاء التانيث فيه كقوله
 كل جمادى والجمادى العظمى والعصر الباقية ويقعدى المنوفى
 بالميم لان التيم طارة مطلق عند عدم لها والجمادى
 عندنا والغاسل بالهمز لان الحذف مانع من كسرة
 لجوت الراء وما عطف ظهر الهمز والقائم بالقاعدة
 بناء على قولنا على الله والموم والموم والمنفعل بالضم
 لا بد من اعرافه وصحى لان الواجب تانيث من النقص و
 وطاهر مفعول وقادى نام ولا بد من بغير مفعول بموم
 ومفقرض منقل لان بناء العول الضعيف لا يجوز
 ومفقرض فضاء لان الاعتداء كسرة فوجب الاتحاد
 والام لا اليطيلا ولا اقارة الاموال والوفى مفعول موما ناوله
 عن يمينه ويقدم ان زاد السك كان المفعول واحدا ياءه
 الام بالهمز عن يمينه فياثر رة لان الام اسم المفعول ماء
 يجب ان يكون متقادا ويقدم ان زاد رة لان

الى ان تقوم ^{الامام} لان تقيم ^{الامام} لان تقيم
 الامام بالثبوت فان ذلك ليس بمبدأ ولو ظهر صفة غير الثبوت
 لان صلوة الامام متضمنة للعلم ^{بالصلوة} فمقتضى ما ذهب
 عنه ويصفه ارجاع غم العبدان غم النفس ^{التي هي النفس}
 جميع النفس كالجسد لجمع الجسد فان حادثة صلوة مشتركة
 واداءت صلوة ان نفسا واحدة ولا صلوة لها ان صلت
 على حيف بل امرأة شتهرة بحيث لا تجزئ منها والصلوة
 مشتركة بغيره واداءت صلوة الرجل نفسا واحدة
 المرأة وان لم ينفذ ^{الصلوة} فصلوة المرأة نفسا واحدة
 بان يكونا بانين بغيره بالصلوة بالامام والصلوة بالامام
 بان يكون الامام في يمينه بانة لا حقيقة كالمتدين وانما
 كالاحق بنوعه يعني رجل وامرأة اقتربا من رتبة هاشم
 فترتبه وبنوا فخره الامام فاذا تمت امره الرجل صلوة
 الرجل فاللاحق ^{الصلوة} وهو ان لم يكن له امام حقيقة فالامام
 حكما فاذا التزم ان لو في جميع صلواته فاداءته ^{الصلوة}

وبنى جعل كانه غلط لا ما حتى ثبت لا احكام المقدمين
 كونه القارة ونحوها جعل في المسبوق وهو الذي ذكر
 آخر صلوة الامام فلم يترك اداء الكل خلف الامام في صلواته
 ما لم يترك مع الامام منفردا حتى يحيط عليه القارة فليست
 وان كانا مشتركين في التيميمية كما يحتملها على غير وجه
 الامام فليست مشتركين اداء فان عازت امرأة رجل
 فاداء مسبقا فليست صلوة الرجل لعدم الشك في الاداء
 اقول في قول الشك في التيميمية والاداء ان كل واحد
 ان يقال الشك في التيميمية ان بنى احدكما على
 على تيميمية الا فواو بنى تيميمية على تيميمية ثلث وتيميمية
 والاداء ان يكون احدهما اماما للآخر فليكون اوله
 لهما اماما في يؤديانا حتى تشمل الشك بين الامام والامام
 فان حادثة المرأة للامام مع صلوة الامام مع الشك
 بينها تيميمية واداءا لتيميمية الذكر او ايضا لا جد فائدة
 وذكر الشك في التيميمية بل يكفي في الشك في الاداء اما اذا سبق

اذا سبق لحدث فاستخلف فافادى احداهما خلفه
 قال الشك في الاداء ما بينه بين الذي فادى في الخليفة
 الامام الاول وكل من افادى به اعتبارا ان له اماما
 فيما بعده وهو الخليفة ولا شك بينهم في التيميمية لان
 بالخليفة بنى تيميمية على غير وجه الخليفة والامام الاول ومن
 به لم يترك تيميمية على غير وجه الخليفة فلم يجد بينهم في الشك في التيميمية
 ومنع ذلك لو كانت امرأة من احدى الطائفتين اما
 من المقدمتين بالامام الاول ومن المقدمتين بالخليفة
 فحازت الطائفة الاخرى لقب الصلوة باعتبار الشك في الاداء
 لا في التيميمية ولو قبل الشك في التيميمية ما بينه فقد اقول الشك
 والاداء لا توجد دون الشك في التيميمية والشك في التيميمية
 قد توجد دون الشك في الاداء كما في المسبوق فلو حادثة
 لذلك الشك في التيميمية هذا اذا ادعى الامام امامته كونه
 اما اذا لم ينزل لصحة ادعاء امرأة فقد صلواتها لانها لم تقراء
 بناء على ان قراءة الامام قراءة لها ولم تكن كذلك فثبتت

بلا قراءة وعلم من هلك منكم ان لمرة اذا احدثت
 بالامام بخاذلة ليل للبرص اقبلها الا ان ينوب الامام انما
 انما اذا لم تقدر بخاذلة ليل على طينة الامام فقيه رعايا
 م صلى الله عليه وسلم بخاذلة ليل بخالف في الاخيرين اسباب صلوة
 الكل اي الامام في قارب او امين في صلوة الكل اما صلوة
 فلان ترك لقراءة مع القدرة عليها واما صلوة الامين في قارب
 لما رغبوا في الصلاة وجب ان يقدر بالامام في التكون في
 واء لها فتركها لقراءة التقدير مع القدرة عليها ولو لم
 القاري في الاخيرين امين في صلوة الكل خلاف في رتبة
 وفي لقراءة قدامي والاوليين قدامي بخلاف لقراءة جميع المصلين
 تحقيقا ونهيا ولم توجد **باب الحديث في الصلوة** فصل
 سبق الحديث لقضاء وانتم خلاف في دفع يوم خلافا لتمامها
 ولو بعد الشك في لقائها فانها اذا اتممت قد تشهدت
 صلوة وتعد اجنبية لم يتم صلوة لان يكون بعينه فرض
 عندهم ولا يستحق الفضل لانكم ايمانكم ما لم يجمع

لجميع المصلين فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد
 والمقتدر فقال والامام بخاذلة ليل كان هذا فيه
 الاستحلال في ثم يوفى بها ويتم ثم او يعود اي ان
 ان شاء يتم حيث توفى وان شاء عاد الى المكان
 الاول وانما خيرا لان في الاول قلة الشك في القاء اداء
 الصلوة في مكان واحد فيميل الى ان يهاش وكذا
 المقدور اي ان شاء يتم حيث توفى وان شاء عاد
 ان فرغ امامه فيصل بقوله ويتم ثم او يعود والضمير
 امامه يرجع الى الامام الاول امامه هو الذي استخلفه
 الطائفة امام الامام الاول والقوم والاعاد اي ان لم يفرغ
 امامه وهو خليفة ليعود الامام ويتم خلف خليفة وكذا
 المقتدى اي ان فرغ امامه يتم ثم او يعود وان لم
 لم يفرغ يعود ولو من او اعاد عليه اجتمع اي انما في
 وصلوة فوما لا ينقض وضوءه فاجتمع اوقمة او
 عدا او اصابه بول كثير او شئ من ذلك ان احدثت قربة

مستقل
 في دفع يوم
 في دفع يوم
 في دفع يوم
 في دفع يوم

في دفع يوم
 في دفع يوم
 في دفع يوم
 في دفع يوم

[illegible][illegible]

او اعطى الف درهم وخرج ذلك **م** واكثر من ذلك وكل على كثر
٣ اختلفت بيننا في تفسير على الكثرة فقبل ما يجتمع الى اليد
 وقبل ما يعلم ناله ان على يد متصل وعادة لم يشرخ على هذا
 وقبل ما يستكنه المصلي قال الامام السرخسي هذا اقرب اليك
 احسنه فان دابة التقوى ليس كما رأى المبتدئ من صلى
 ثم شرع صلى كما ان شرع واخرى والا اتم الاور
٤ من صلى ركعة من صلوته ثم شرع الى نوى واجتهد
٥ التحريم من رفع اليدين فان شرع فصلة اخرى
 يتم هذا ولا يجب منها الركعة التي صلى وان شرع
 فصلة الاو في الركعة التي صلى ما حرمها فيتم الاور
٦ ولا يفتى بكاء من ذكر الجنة والنار والعمل القليل وهو عند
 الكثرة على خلاف ذلك قال الامام وراحمه ويا نعم ان من ترك
 على الارض بلا حائل **٣** المسجدة الاطراف التي جاءت
 على المفعول لكثرة في بعضها الفتح على القياس فالقفا اذا قفا
 بالفتح ارادوا موضع السجود وان قالوا بالكسرة ارادوا المصلى

ارادوا المصلى المشهور فانهم لم يجدوا الكسرة وهو خلاف
 القياس **١** المصلى المشهور هو فوف المصلى الاول ستموا على القياس
 وهو من مسجد بين موضع السجود فان لم يرد موضع
 السجود لوجوبه لم يرد وفوق موضع السجود تفصيل على علم
 ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فالامام المصلي
 حيث كان لوجوبه لا يتم لان المسجد الصغير مكان واحد
 فاما المصلي حيث كان فحكم موضع سجوده وان كانت
 في مسجد الكبير والصغير فعند بعض الشيخ ان من موضع
 السجود ياتي ثم الاخر وعند البعض الموضع الذي يقع عليه
 النظر اذا كان المصلي ناظرا فموضع سجوده كما هو موضع السجود
 فيا تم بالمرور فذلك موضع اذا عرفت هذا فان المصلي على
 وكان ويمر الاوامر تحت الدكان فلو ان لم يرد موضع
 سجوده حقيقة فلا يتم على الرواية الاولى اما على الثانية
 فلا ريب ان كان ان من موضع النظر اذا نظر فموضع
 السجود ان غادى بعض اعضاها بعض اعضا المصلي

يا تروا الاطفال فلماذا قال **م** وجازى الاغصاء الاغصاء والاك
 على دكان **م** اخذ بالاولية الثانية **م** ويعزها ما من العسر
م او بالاشارة لاهمها ان عدم سيرة او حرمته وبينها
 وكفى سيرة الادمم وجاز تركها عند عدم المرور والطريق
 وكذا سدل الغيوب **م** في الغريب هو ان يرسل من غير
 ان يعلم جانبها وقيل هو ان يلقى عارضا ويرغبه على كفة
 اقول هذا في الطبيب اما في القبا ونحوه فهو ان يلقه
 على كفة من غير ان يدخل بيده في كفه ويضم طرفيه وانته
 وهو ان يضم طرفه وانته للتراب ونحوه **م** وعشنة
 ويجرد وعشش شوه **م** في الغريب هو جميع الشئ على كفه
 وقيل ليدور خال اطرافه في اوصوله **م** وبقعة اصابعه
 واولا يغرب او يمد يده حتى يصطدم **م** وانتهافته **م** وهو ان ينظر
 سميته وليست مع الى عنقه **م** انما ينظر نحو خصر عياله
 العنق فلا يكره **م** وقلب الحصى ليدرك الدرة وقصر
 اى وضع اليد على الخصرة **م** وتعليقه **م** اى تمدده

سترة بقدر ذراع
وغلاظ اصبع بقرة
على اصد فاصيه ولا
يوضع ولا يخط ويؤد
بالتبج ١٥

ولا تنفك المكنونة ان يلوي عنقه حتى يخرجه
وجبه من جوف القيد

واتقوا **١** وهو اتقوا على الدنيا فاصبروا كرسية من نور
 ذرا عيده وحرر ربه بلا عذر وقبيل الامم في طلاق المسج
 اى في الحجاب بان يكون الحجاب كبرية تقوم فيه حرم
 او على مكان وعلى الارض وحده **٢** اى يقوم الامم وحدهم
 على الارض والقوم على مكان او بالاعمال والقبيل
 وخلف صف وجد فيه خبره وصوره **٣** اى صورته
 امم او كنهاته **٤** اى على اجد فيه **٥** او السقا او
 او خلقه فان كانت خلفا وخت قديم لا يكره **٦** وصلته
 راسه الكمال والاول **٧** اى ليس ارباها والاول **٨** البات
 بالصلوة فانها كبرياها رقت رعايتها ومحافظة حدود **٩**
 اللان لا وفي ثياب البذلة **١٠** وى ما ليس في البيت ولا يلبسها
 الى كبر **١١** مرجعته من التراب فيها والنظر الى السماء
 على كورعائه وعلالهمى والشيخ ليس ثوب ذى صورته
 والولى والبول والتمنى فوق المسجد وعلق بابا لا يفتحه
 بالمسجد والربوعا الذهب قديمه فرب مرفقة

[illegible]

جود و لطف
 لوصف الاله كفا
 لافيد اعكاف
 رومی
 فی زمانهم افاضنا لابرار فی غیر اوان الصلوة
 لا لا یومنون علی مشایع محمد رومی

وصلوة المظهر على نيت وعلى رطل ذي صورته
 عليها وصوره صغيرة لا تبدل ولا تظلم وتغسل غير حيوان
 محي ركة وقيل حية او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه
 مسجد **باب** مكان اعد للصلاة وجعل له حجاب وانما
 قلنا هذا لانه لم يحط له بالمسجد **باب** صلوة الوتر
 والنوافل **الموترات** ركعات وجب **باب** هذا عند تحميط
 واما عند ما عند ان فخره فهو سنة **باب** اي سلام
 واحد خلا ثلاث فخره **باب** وقعت قبل ركعة الثانية
 خلا ثلاث فخره فان القنوت عند ركعة **باب** في ركعة
 رافعا يديه ثم وقعت في ركعة **باب** خلا ثلاث فخره فان
 قنوت الوتر عند النصف الاخير من رمضان فقط
 وول غير **باب** خلا ثلاث فخره في الفجر ويقرأ في كل ركعة
 من الفاتحة مرة وسورة مائة الف بعد ركعة الوتر لا الفاتحة
 في الفجر **باب** سكت اي ال قرأ الامام قنوت الوتر بعد
 اركوعه يتبعه المقتدى وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه

يجب ان يتبعه المقتدى في كل ركعة من الوتر
 وان كان في ركعة من الوتر لا يتبعه في ركعة
 اخرى من الوتر

انما هذا في
 الركعة الاولى
 من الوتر

لا يتبعه المقتدى ان سكت والاصح انه سكت قائما
 وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب ولست ركعتان قبل
 المغرب والظهر وبعد الظهر اربع ركعات وجب الاربع قبل العصر
 والثلث وبعد ركعة من ركعة النفل على اربع ركعات
 وعلى ثمان ليلا والا اربع افضل للمؤمن ومن
 القنوت ركعة الفوض وكل من الوتر والنفل فلام
 انما من نفل شرعية في ركعة **باب** اجزا من الشرع
 كما ان اطن انه لم يصل فقل الظهر شرعية في ركعة
 صلاة صارا شرعية في ركعة لا يجب تمامه حتى لو نقصه
 لا يجب لقضاء هو لو شرع عند الطلوع والغروب
 وقصر ركعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني
 بعد الوتر شرعية اربع ركعات والنفل في ركعة
 الاول بقصر الشفع الاول الثاني خلا فلا بد من ركعة
 لانه لم يشرع في الشفع الثاني وان قصد على اركعتين
 وقام الى الثالثة واخذها يقضي الشفع لا يركع فقط

لا يصح

لان الاول قد تم وهذا بناء على كل شفع عن النقل
 صلوة على جهة كالمترك قراءة شفعية الاول والثاني
 او احدى الشأوا احدى الاول والاخر احدى الثاني
 لا غير اى قضا، اركعتين ليس في هذه الصور
 واربع لو ترك في احدى كل شفع او في الشأوا احدى الاول
 فاعلم ان الاصل عند الجنيبة نوال ترك لقراءة في
 في ركعتي الشفع الاول بطل التيمية حتى لا يصح بنا الشفع
 الشفع على الشفع الاول وفي ركعة واحدة لا يفسد الا
 فيصحب الشفع الشفع على الشفع الاول وعند ترك الركعة
 في ركعة واحدة بطل التيمية ايضا حتى لا يصح بنا الشفع
 على الاول ٥ وعند يسوغ في الاصل بطل التيمية اصل بل يوجب في الاول
 فقط فيصحب الشفع الشفع في ركعة واحدة بطل لقراءة في ركعة
 في ركعة من الشفع الاول وفي ركعة واحدة في هذا
 فاعلم ان المسألة ثمانية لان ترك لقراءة اما تحق
 على شفع واحد وهذا في اربع صور وهي ما قال في

في الملتزم او الاول والثأوا احدى الشأوا احدى
 الاول وفي هذه الاربع قضا، اركعتين بالاجماع و
 واما غير متفق على شفع واحد بل هو موجود في الشفعين
 وهذا ايضا في اربع مسائل لانه اما ان يكون ترك في كل
 الاول مع كل الشأوا وهو قال في الملتزم كالمترك قراءة
 شفعية وسحب بعض الثاني وهو قال في الملتزم الاول
 مع احدى الشأوا في ركعتين مستثنى قضا الشفعين
 عند الجنيبة او تركه بطلان التيمية عند مخالفة الشفع
 فالتأوا فخلية قضا، الشفع الاول فقط وعند يسوغ
 عليه قضا، الاربع لانه صح الشروع في الشفع الثاني
 وقد افسد الشفعين بترك لقراءة فيصحب ربا واما ان
 يكون ترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الشأوا في
 ركعة منه وهو ما قال في الملتزم واربع لو ترك في احدى
 كل شفع او في الشأوا احدى الاول واما يعقبي
 الاربع عند الجنيبة او يسوغ بطلان التيمية عند ما

اما عند الجحفة فلو قلنا ترك المظاهرة ركعتين الشفع الاول
 والركعة الثانية واما عند السجدة فلو قلنا الركعة الاولى
 بالركعتين الاولى وقراءة الشفعين ترك المظاهرة فيقف
 اربعاً وخمسة عشر فيقف في السجدة الاولى والركعتين
 فكل ركعة اربع ركعات فيقف اربعاً وخمسة عشر فيقف في الركعة
 واحدة الاولى مع كل الشفعين اربع ركعات فيقف في الركعة
 من الشفع الاول مع كل الشفعين اربع ركعات فيقف في الركعة
 واحدة الاولى مع كل الشفعين اربع ركعات فيقف في الركعة
 ركعتين وهو ستة عشر فيقف في الركعة واحدة الاولى مع كل
 وعند جحر بركعتين في كل ركعة ولا قضاء لو شاع
 ثم نقض اي نوى اربع ركعات من النفل فقف
 على الركعتين بقدر الشفع ثم نقض لا قضاء عليه لانه
 لم يشترع في الشفع الثاني فلم يجب عليه اوشترع في
 انه عليه هذه المسئلة وان فحمت عما سبق هو قوله
 ولزم اتمام نفل شفع في قصد اتمامها صريح بها اولاً

اولاً بقدر فوسط اي اذا صلى اربع ركعات
 من النفل ولم يقعد فوسط كان ينبغي ان يفسخ
 الاول ويجب قضاءه لانه كل شفع من النفل صلوة مع
 ذلك لا يفسخ الاول قياساً على الفرض ^{في النفل} ^{في النفل}
 قاعدة مع قدرة قيامه ابتداءً وكذا بقائه لا يقدر
 اي ان قدر على القيام يجوز ان يشترع في النفل
 قاعدة وان شترع في النفل فأكمله ان يقدر فيه
 مع القدرة على القيام فإرادته ان لا يقدر على الشروع
 ويجال البقاء بجال وجود الذي بعد الشروع ^{وركا}
 موبناً خارج المصطفى في القبلة ^{انما قال} ^{انما قال}
 اس عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم
 على حمار وهو متوجه الى خيبر يوحى اليه وما كان هذا
 فالحق القياس اقف على موده ^{ولو اقف} ^{ولو اقف}
 نزل منى ويجزئ ^{لان} ^{لان} ^{لان}
 مما وجب عليه والشأن التقيد بالركعة موبناً للركعة

لا يقدر

ووضع هذه في السجن فاني عبد الله بن علي التلعكبري
ابن عبد الله بن ابي جعفر الزبيري على الرضويين كما

تحت
الفرقة الأولى

لا بد ان لا يترك احد منكم
 شيئا من هذه الامور
 التي هي من اجلها
 خلق الله العالم
 ولا يتركها
 في ايديهم
 لانهم اذا فعلوا
 ذلك فقد افسدوا
 ما خلق الله له
 من اجلهم
 وانه اذا فعلوا
 ذلك فقد افسدوا
 ما خلق الله له
 من اجلهم

ای لایمانیست قبول القیوة والناک من خلفه فاعوذ، مستقبلاً من القیوة الجلیة

باب اول الفقيه من شرع وفرض فاقبت لسان
رسيد للركعة الاولى وسجد ووقف فزاد اوقية وضرب
بها اخرى قطع واقتدى **٣** الى من مشرعة فزاد
منها وفاقبت لهذا العرض في الفقيه فاقبت وجعل
الى الفاقبة كما يقال شرب ضرب فان لم يسجد للركعة
الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان فزاد
اتابع في ركعة الا انه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى ثم
صلوة والنشأ ويوجد اكثر من الشدة ولا تترك علم لكل
شهوة بلحانة اوله يصير شدة كعتين بعد العروب
في المغرب والقطع وان كان البطلان للعلل والنشأ
لعله لا يقطع لانه لا يقطع الا بالطلان لقصد الاكمال لا
البطلان وان كان في اربع فبعض ركعة اخرى حتى يصير
ركعتان نافذة ثم يقطع واقتدى ففقد وضعم الباطل
من قوله اوقية فقيرة وسجد للركعة الاولى وهو ما يصل
والرابع وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع و

والتفعل بعد الغروب قبل الفرض مكره لان التحويل
فيه واجب والتأخير مكره كذا فيهم
الحديث المحرم

واقضى حتى لو لم يصم بها اخرى لا يقطع بل يصم فاذا
 البها فمقطع واقضى وان صلى ثلاثا من اى من الاربعة
 بغيره لم يقضى شيئا لانه قد ادى الاكثر ولا يشترط تكلم
 الكل الا والعصر اى لا يقضى في العصر متظلا فان
 كان النافله بعد اداء العصر مكروه وكذا خروج من المصل
 من مسجد في المقيم جماعة اخرى اى لا يشرط تكلم
 به امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد جماعة اخرى
 من يقوم بامر جماعة يتفقون او يقولون بغيره ثم عطف
 على قوله لا المقيم جماعة قوله وليس صلى الظهر والعشا
 مرة الا عند الاقامة اى لا يكره له الخروج الا عند الاقامة
 فلا يستثنى متعلق بقوله وليس صلى الظهر والعشا وتعلق
 بقوله لا المقيم جماعة اخرى فان مقيم جماعة الاخرى لا يكره
 له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة اخرى
 وبين من يصلي الظهر والعشا مرة ان هذا لما يكره له الخروج
 لانه ان خرج عند الاقامة يتركهم بمخالف الجماعة ولو خرج

ولو لم يخرج ويصلي بغيره فمقطع والموافقة وثواب النافلة
 فائضا راتمة والاعراض عن التضييق والثواب فيجب
 جده وانما مقيم الجماعة الاخرى فان ان خرج عند الاقامة
 لا يتركها لانه يقصد الاكمال وهو الجماعة التي يتفقون
 بغيره وان لم يخرج لا يخرج ما ذكرنا بل يحتمل امر الجماعة
 الاخرى ومن صلى الفجر والحصر والمغرب يخرجها
 وان اقيمت لانه ان صلى يكون نافلا بعد الفجر
 والعصر مكروه وانما المغرب فان النافلة لا تشرع
 ثلث ركعات ويترك سنة الفجر ويقضى من لم يركب
 اى الفجر وعمره وفرضه يخرج ان ادى من ادرك
 ركعة من صلاة او لا يقضيها الا بغير الفرض اى ان فاتت
 سنة الفجر فان فاتت بدون الفرض لا تقضى قبل
 طلوع الشمس كذا بعد الطلوع عند استيفاء الواجب
 يؤخره وانما عند خروج يقضيها الى ان لا يجد جماعة
 مع الفرض فان قضى قبل الزمان يقضيها جميعا وكذا

والنظر

يقصدها

ركعة **٢** خلافا لفرق **١** ومن ركعتين فليحفظ اما في ركعة **٣**
 خلافا لفرق **٢** فان ما اذبح قبل الام غير معتد به فكذا اما
 بنى عليه قلنا وجدت المشاركة في ركعة واحدة **باب قضاء**
 الغيوب فضل الترتيب بين الغروب والوتر والوتر
 فائنا كلها او بعضها **١** اي ان كان الكل فائنا لا بد
 من رعاية الترتيب بين الوضوء والركعة وكذا بين الركعتين
 والوتر وكذا ان كان البعض فائنا والبعض وقتيلا
 من رعاية الترتيب فيقضي الفائتة قبل اداء الوقتية
 فلم يجز من فكاك لم يوتر **٢** هذا تعريف لقوله والوتر
 هذا عند المحققين خلافا لما بناه على وجوب الوتر
 عند **١** لعبد الله **٢** والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء
 بلا وضوء والا فربما **٣** يعني تذكر انه صلى العشاء بلا
 وضوء والسنة والوتر بوضوء لعبد الله **٤** والسنة **٥**
 لا الوتر لانه لم يصح اداء السنة مع انها اديت بالوضوء
 لانها تلي الغروب اما الوتر فمطلوبه مستقلة عندنا فصح

فيصير اداءه لان الترتيب ان كان فرضا بغيره
 العشاء لكنه ادعى الوتر بحججه ان صلاة العشاء بالوضوء
 فكان ناسيا ان العشاء كان في وقت فسطح الترتيب
 وعندنا يقضي الوتر الصلاه سنة عندنا **١** الا ان
 ضاق الوقت **٢** الاستثناء متصل بقوله فرض
 الترتيب والمعنى ان ضاق الوقت على القضاء **٣**
 وان كان التباين الوقت بحيث يسع فيه
 الغيوب مع الوقتية فانه يقضي باليد الوقتية
 الوقتية كما فات العشاء والوتر ولم يسن وقت الفجر
 ان يسع فيه ركعتان يقضي الوتر ولو في الفجر
 عندنا **٤** وان فات الظهر والعصر لم يسن
 من وقت المغرب الا ما يصل في سبيل ركعاتها
 الظهر والمغرب **٥** ونسيت او فات سنة جديدة كما
 كانت او قديمة **٦** قيل السنة وما دونها جديدة قليلة
 فوقها قديمة كثيرة كذا في نوادر جامع الصغير **٧**

قلت بعد الكثرة او لا فيصح وقتي من ترك صلوة شهر
فقدم واخذ لو دلي لو قنيات ثم ترك فرضا ٢ هذا الترخي
قوله قد يمتد كانت او بدنية فانه اذا اخذ لو دلي لو قنيات
صارت فوايت الشهر قد يمتد واي سقط للترتيب فاذا
ترك فرضا يجوز مع تركه اداء وقتي بعده ٢ او فقي
صلوة الشهر الا فرضا او فرضين ٣ هذا الترخي قوله قلت
الغايه بعد الكثرة او لا فانه لا فقي صلوة الشهر الا فرضا
او فرضين قلت الغايه بعد الكثرة فلا يعود الترتيب
الا ان يقضي الكل وعدد بعض المنع وان قلت
بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام الترخي الاول
قال صاحب المحيط وعليه الفتوى ١ صلى الله عليه وآله
فانتهى في الخبر موثوقا ان ادى سادسا صح
الكل والنفي الثاني بطل فرضه بترك الصلوة ٢ رل
فانه صلوة فادى مع ذكره خمس بعد فرضه بترك
لوجوب الترتيب لكن عدله بوجه واحد ومجوز في غير

غير موقوف وهو الفياض عند احمد فلو موقوف
فان ادى سادسا صح لكل وان قضى الثانية فاشتر
التي ادى بطل وصف فرضها فانه لا يلزم من بطلان
الفرض بطلان اصل الصلوة عند احمد واسمها
فلا فطره وانما قال احمد به بالثالث الموقوف لانه ان
في كل من ادى سادسا صح عليه الترتيب في غير موقوف
ادى سادسا صح ان رعاية الترتيب كانت في
الكثير وهذا باطل فقلنا بالنوقف خبر يظهر ان رعاية
الترتيب كانت في الكثير فلا يجوز ادعى التخييل في
باب سجود التسهو يجب بعد سلام واحد سجدة
ولشهادة وسلام اذا قدم ركنا او اخره او ركعا او غيرهما
او تركها بها كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى القعدة
بزيادة ٢ روى عن احمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله
الشهد الاول في وجوب سجدة التسهو وقيل لا يجب
عليه سجدة التسهو بقوله اللهم صل على محمد و آل محمد وانما اعتبر

في الخبرات في بعض النسخ
السورة ان كان ركعا او ركعتين
وان كان ركعة واحدة

اذا قرأ الفاتحة او غيرها
سجدة التسهو بعد الركعة
او ركعتين او ركعة واحدة
او ركعتين او ركعة واحدة
او ركعتين او ركعة واحدة

فيه مقدار ما يؤدى فيمكن **م** وركوعين والمهم فيها
 بخافت وترك ليعود الالواح قبل كل هذا القول في
 الواجب لا يجب هو المؤمن بل يجب هو ما كان محج
 له هو المسبوق بسجدة اما في حق يقضي من كل سجدة ^{عليه}
 عن الفضة الا انه في قولها اقرب عا ^{بان زكاة الفضة من الارض وركعتا} ولا هو والا
 قام وسجد له هو وان سجد عن الاخرة عا ^{عليه} لم يقيد
 بالسجدة وسجد له هو وان قيد تحول فضة نقل فضة ^{عليه}
 ان ش **م** وانما قال ان ش لانه نقل لم يشتر فيه
 قصد ان يحل تمامه **م** وان قصد الاخرة ثم قام سجد
 عا ^{عليه} لم يسجد الخ م وسلم وان سجد لما تم فضة
 وضم مائة وسجد له هو وان كان نقل فضا
 لوقطع ولان التوبان عن سنة الظهر **م** فان قلت
 لم قال قبل هذه المسئلة وضم مائة ان ش اوقال
 فبهذه المسئلة وضم مائة ولم يقل ان ش مع ان
 الاكتين نقل ^{عليه} والصورتين ^{عليه} يلفظ قطع لا قضاء فيكون

فيكون في هذه المسئلة ايضا فتم سنة مفيدة
 قلت ضم السنة فبهذه المسئلة اكره ضم الش
 فذلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء ^{عليه} المسئلتين
 وذلك لان فضة قدم فبهذه المسئلة لكن جاز
 الت ^{عليه} يجب سجدة السهو فانهين الاكتين ^{عليه} سجدة
 السهو لندرك نقصان الفضة طيب فانهين
 الاكتين فلو قطع فانهين الاكتين بان لا يسجد
 له هو لم يترك الواجب لو جلس من القيام ^{عليه}
 له هو لم يؤد سجدة السهو على الوجه المستوفى
 فلا بد ان يضم السنة وجلس على الاكتين وسجد
 له هو بخلاف تلك المسئلة فان الفضة قد بطلت فمادة
 من تدارك نقصان الفضة غير موجودنا على ان كل
 الصلوة باطل عند سجدة فعل ان ضم السنة صيانة ^{عليه} البطا
 اكره هذه المسئلة فلهذا لم يقل ان ش وانما لا تنوب ^{عليه} قال
 عن سنة الظهر لان النبي عليه السلام وانطب عليها تحريم

مبتدأة ومن اقتدى به فيها صلواتها ولو افسد
 قضاها **١** لانه شرع قصدا **٢** وعذر من لم يصلي سناو
 ولو افسد لا يقضي **٣** كما ان الاثم لا يقضي **٤** تنقل ركعتين
 وسنن **٥** لا يبي **٦** لان سجدة السهو يقع في حال
 الصلوة **٧** فان نسي **٨** اي ان يتركها في الصلاة
 من غير ان يجد النسيئة **٩** يجوز **١٠** سلام **١١** من عليه السلام
 من عليه السلام **١٢** من غير ما هو قوام حتى يصح الاقتداء به
 ويصل وضوءه بالفرقة **١٣** ويغير وضوءه اربع الاقامة ان سجدة
 بعده والا فله **١٤** اي المصلي الذي عليه سجدة **١٥** سجدة السهو
 ان سجد في الصلاة قبل ان يسجد للسهو **١٦** يجوز **١٧** الصلوة
 وضوءه قافضا **١٨** ان سجدة السهو بعد ذلك **١٩** سلام
 بانه لم يترك سجدة الصلوة **٢٠** وان لم يسجد بل رفض الصلوة
 يحكم بانه قد كان **٢١** فربما عذرنا حتى ان سلم ثم اقتدى
 ان **٢٢** ثم سجدة السهو يكون الاقتداء **٢٣** صحيح ولو لم يسجد
 بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء **٢٤** واذا سلم ثم رجع ثم سجدة

ثم سجدة السهو **٢٥** بل ان وضوءه اذا القهزة وجدت في حال
 الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يسجد وضوءه ولو لم يسجد
 الاقامة **٢٦** ثم سجدة السهو صار هذا الغرض اربع الاقامة
 كانت **٢٧** في حال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يسجد **٢٨** في حال
 لان نية الاقامة وجدت بعد الصلوة **٢٩** وسجد **٣٠** وسجد
 القطع بطلت نية **٣١** حتى تكون نية باقية كما **٣٢** منك
 اول مرة انه لم صلى استأنف وان كثر اخذ ما غلط **٣٣**
٣٤ لانه اذا كثر كان في الاستئناف **٣٥** وان لم يترك
 الاقل **٣٦** وقعد فكل موضع طهارة **٣٧** يعني ان
 ان صلى ثلث ركعات **٣٨** واربعة ركعات **٣٩** ولم يترك طهارة
 اجمعا **٤٠** اخذ بالاقول **٤١** والثلث **٤٢** لكن يعقد ثم يصلي
 اخرى **٤٣** وانما يعقد لانه يمكن ان يكون اخر الصلوة **٤٤** وا
 القعدة **٤٥** الاخرة **٤٦** فرفق قوله طهارة **٤٧** ليس المراد بان
 رجحان احد الطرفين **٤٨** لان المفروض انه لم يترك احد
 الطرفين **٤٩** على الاقرب **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

لان القعدة الاخرة فرض في كل ركعة
 ويغير احيانا ثم ثم يشك في سجدة السهو

حدث قبل الصلوة وفيها صلى قاعدا ركعتين ويسجد وان
تخذ **٢** اي الركوع والسجود او بركعة قاعدا وسجد
انخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شي السجود وان نذر
العود او في مستلقيا ورجلا الى القبلة او مضطجعا
الها والاول وان نذر لا يما اضرت للركوع فليجث
وجاهد قلبه ان نذر الركوع والسجود للقيام فليجث
واوى وهو قاعدا افضل من الايام قائما لان العبد
اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم
وموم يصح في الصلوة استئناف **٢** اي ابتداء **٢** وقا
يركع ويسجد فيها بنى قائما وصلى قاعدا في فلكس جاز
بلا عذر صح وفي المروءة لا بعذر من اوانى عليه
وليلة ففسي ما مات وان زاد مثالا **٢** هذا عند الحقة
واسود ليو واما عندكم فالمعية بركعة الاوقات الى
استوجب وقت ست صلوة بسقط وقوله وان
زاد مثالا اي زمانا لا ما تارة المنجورين وعبرة الخ

قد رآه في ابي عبد الله
والركوع والعود والسجود

التحريك وان نذر استقام او في ركعة قاعدا
قد رآه في ابي عبد الله وجعل سجودا وحقق من ركوعه
والاثنى يرفع اليه سجدة على اقل من ثوبها الى القبلة
على ظهره وكذا هو الاولى والايماء بالركعة نذر فرت
وموم يصح ان نذر اي نذر الركوع والسجود مع القيام او في
قاعدا ان قد رآه في العود ولا يما الى المص الفهم ان نذر
الركوع والسجود ولا القيام فالقيام قاعدا واجب وقوله ولا
فعل في سجدة اي ان لم يقدر على العود او في على سجدة متوكل
القبلة او على ظهره متوكل بالركعة رجلا الى القبلة وقوله
والايماء بمبدأ وبالمس فبره **باب** سجود السجدة
هو سجدة بين تكبيرين بركعة الصلوة بلا رفع يده وتشهد
وسلام وفيها تسعة السجود وجب على من لا اتي من اربع
عشرة التي في منزلة الاعراف والحدود والنخل ونحوها
واول الحج **١** اخر من الثانية وهو قوله نعموا للركوع
والسجود فانه لا سجدة عندنا مطلقا للمنع في كل موضع

الى القبلة
اعلم ان سجدة في القرآن اربع عشر
سجدة في السنة ثلثين سجدة في السنة
سجدة في السنة ثلثين سجدة في السنة
في الارض والسموات والارض والسموات
ومن رجع من مكة فليجث في مكة
منها رجب فليجث في مكة
ومسجد مكة فليجث في مكة
سجدة في السنة ثلثين سجدة في السنة
والعلق في مكة

قالوا ان اول سجدة
في الصلوة هي سجدة
سجد السجود

من القرآن قول الكون بالسجود مترادف السجدة
والفرقان والنمل السجدة يوم السجدة والنجم والشفق
واقراء وعبد النبي في رجب عشرة ايام ففي كل عده
يسجد وفي رجب عده سجدان واختلف في موضع
السجدة في كل سجدة فعند علي بن ابي طالب هو قوله تعالى كنتم
اياهم يعبدون وبه اخذ الشيخ وعند عبد الله بن مسعود
هو قوله تعالى وهم لا يبصرون فاخذوا به اجابا فان
تأخير السجدة جائز لا نقد فيها او سجدتها وان لم يقصد
اي السماع **٢** تلا الايام سجدة المؤمن منه وان لم
وان تلا المؤمن لم يسجد **٣** اي لا في الصلوة ولا
بعدها **٤** يسجد مع الخليلي سمع المصلي ممن سجد
سجدة او لو سجد فيها اعادة الا الصلوة بسجدة باليمن
ولم يزل منه او دخل في ركعة اخرى سجد فيها وان دخل
فذلك ركعة ان كان **٥** اي الدخول قبل سجدة اياه
سجدة والا لا يسجد السجدة الصلوة لا تقضى خارجها **٦**

في كل ركعة
بما يجوز الصلوة في كل
ركعة

١ اي سجدة التواضع التي جعلها الصلوة لا تقضى خارج الصلوة
وانما قلت جعلها الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة
تماما وجبت في الصلوة وحدها فانها كانت الصلوة كما اذا سجد
عن ركن او سمع من امامه واقضى به ركعة اخرى
من تلا يا اثم شرع في صلوة واعاد ركعة سجدة وان تلا يا اثم
شرع فيها واعاد سجدة اخرى **٢** لان في الصلوة الاولى
في الصلوة صارت سجدة للصلوة وان لم تجد الجهر في
الصلوة الثانية لا يسجد قبل الصلوة لا يقع عا وجبت في
الصلوة والفظ المختص وان اعاد في محله او في صلوة تاتى
سجدة اي قراء وغير الصلوة ثم اعادها في الصلوة فهم من
تحصيلها يكون في الصلوة ان الاول في غير الصلوة
٣ وكل ركعة ركعة سجدة **٤** ولا فرق بين ما ذكرنا من ان
ثم سجد وقراء سجدة ثم قراء فذلك الجواب على هذا ان كل
ركعة واحدة تكفي بسجدة سواء سجد ثم اعاد او اعاد ثم سجد
وان كرركة اخرى تكفي بسجدة واحدة هذا عند الجمهور

وان تواقاة نصف شهر لانهم لم يعبروا مقبلين نية
 الاقاة لانهما اجنبة فوفا والا صرح اي لا يقصر بل
 اجنبة فوفاة نصف شهر فاجنبة لان الاقاة نصف
 منهم والصحيح ان الاقاة اصل فلا تطلق بانقالهم من
 مرق الى مرقى هو الاصح قبل الانصبة اقامتهم فان
 الاقاة لا تصح الا في الامصار والقرى ولقطا المحضر
 هذا وبجاء دارنا وهو ضايف لا بد من الحرب او البني
 بما لم يكن طال كنية بلانية اي يقصر لمرأى الى ان
 بنوى الاقاة بصرا دارنا والحال نه ضايف اي من طال
 انجباي وهو انجبة لان لا يقصر فان نية الاقاة وهو
 دارنا صحيح اما غير اهل الجوار لو بنوى الاقاة فصح
 كما تصح تعلم منه ان من جاور اهل البني فدارنا لا تصح
 منه نية الاقاة اذا كانت في الصحاح فاحول لا بد من الحرب
 عطف على قوله بصرا دارنا فانه جعل نية الاقاة صحاح
 دارنا نية للقصر وجعل الغاية مخالفة لكان المنها فيكون حكمه

وقرر ان يقولون بوجوب اقامتهم في كل بلد
 موضع او بلد او امانة في الطريق ونسبوا الاقاة
 ونسبوا الاقاة كنية بلانية لكونها من اهل الجوار
 مقبلين كونه في القرى والبلد
 قوله ان اهل دارنا وهم الاعراب والاكاد والترك
 والى بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف
 او بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف

عدم القصر ثم قوله لا بد من الحرب لفي ذلك ان فيكون
 حكمه القصر اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بدار
 الحرب جاورا وقوله كمن طال كنية بلانية لا فهم من قوله
 لا بد من الحرب حكم القصر قال كمن طال كنية اي يقصر من
 طال كنية في بلدة او قرية بلانية المكث ٢ فلم يمتدح
 وقوله اولى ثم فرضه واس ٢ اثار السلام وشبهه
 عدم قبول صدقة الله ٢ وما زاد نفل وان لم يقصر
 فرضه ٢ ترك لقعدة الاخرة وهي فرض عليه ٢ من
 من مقيم ثم فرضه في الوقت وبعد الايام ٢ اي الا
 في الوقت يصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد الوقت لا
 فرضه اصلا ٢ وفرضه ٢ افي امانة الاش المقيم ٢
 قصر المشا وانتم المقيم ويقول ندبا انما اصلوكم فما
 فاذ مشا وبطل الوطن الاصل مثله لا السفر و
 ووطن الاقاة مثله والسفر والاصيل ٢ والوطن
 الاصل هو المكن ووطن الاقاة موضع نوى ان

قوله ان اهل دارنا وهم الاعراب والاكاد والترك
 والى بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف
 او بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف
 قوله ان اهل دارنا وهم الاعراب والاكاد والترك
 والى بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف
 قوله ان اهل دارنا وهم الاعراب والاكاد والترك
 والى بكنها والى الجوار والموقوتين من صوف

قوله وويل من بالانفال الوطن منقول ومن قال
 بجزا النكران الا في بلاد الاصل بصف ما بعده
 قوله وويل من بالانفال الوطن منقول ومن قال
 بجزا النكران الا في بلاد الاصل بصف ما بعده

فما انتقل من وطنه الاصل الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده

في انفسه انفسه في كل وقت من وقت الانتقال من وطنه الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده

ان يستقر في بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده
مكنا فاذا كان اللسان وطنه اصلي ثم انتقل
موقعا اخر وطنه اصليا سواء كان بينهما مدة السفر بل
الوطن الاصل الى الاول حتى لو ظله لا يصير مقبلا بل
الدخول الى بلده الاقامه لكن لا يظن الوطن الاصل
بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصل يصير مقبلا بل
الدخول واما وطن الاقامه فانه يظن الوطن الاقامه
فانه اذا كان له وطن الاقامه ثم انتقل موقعا اخر
اقامه وليس بينهما مدة السفر لم يبق الموضع الاول
وطن الاقامه حتى لو ظله لا يصير مقبلا بل
الساكنه وكذا ان انتقل الى وطنه الاصل
وضعه لا يظن الاقامه اي اذا قضى فانيه السفر في
في السفر قصر وان قضى فانيه السفر في السفر لا يقصر
البلد شرط لوجوبها لا لانها الاقامه بحضره العتق والحرية
والذكورة والبلوغ وسلامة العاين والرجل متيقظا

فما انتقل من وطنه الاصل الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده

فما انتقل من وطنه الاصل الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده

فما انتقل من وطنه الاصل الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده
لا وانها لا تملكها الا بالحق
في غير المصنفه البعض هو موضع لا يبرق
يقول الامام ويقوم الحدود وعند البعض هو موضع
اذا اجمع اليه اكثر من اربعة لم يصير مقبلا بل
القول فقال وما لا يصير الا ببلده
اختار هذا دون التفرق الاول والظهور التوافق
الشريعة لاسيما اقامه الحدود والامصار
معد الصالحه فانه مصالح المصالح كقول الخليل
الى كروم وزوج للرعي ووفى الموت وعلوه
المنزلة ونحو ذلك وجازت بها الموت والخلع
اولا لغيرها لانها لا تملك الا بالحق
او نائية وقت الظهور والخلع ونحو ذلك
هذا عند احمد رحمه الله واما عند غيره
يشترطه عند من لا بد من ثلثين من اهل بلده

في انفسه انفسه في كل وقت من وقت الانتقال من وطنه الى بلده وعمل ببلده اخرى ثم فرغ من الاول لا يصير مقبلا دوله الا ببلده

والم أن من المطالب العالمة في هذا الباب صلوة العيد والجمعة انما هما صلوة العيد وان كان العيد
يخالف لكن تقدم الجماعة في صلاة العيد وكذا اذا اجتمع العيد مع الكسوف يقدم العيد في الصلاة
ولا خلاف في تقدم الجماعة في صلاة العيد وكذا اذا اجتمع العيد مع الكسوف يقدم العيد في الصلاة

ووقتها من ارتفاع الكا والى والى ويصلى بها
ركعتين يكبر الاولى وثلاثين ثم يكبر ثلثا وثلاثين الثانية
وسورة ثم يكبر في الثانية ثلثا وثلاثين ثم يكبر في الثالثة
واخرى للركوع ويرفع يديه في الركوع ويحط بعد
خطبتين في يعلم فيها احكام الفطرة ومن فاتته مع الاما
لم يقض ١٢ اي ان صلى الامام ولم يصل على من معه
٢ ويصلى غدا بعد الصلاة ولا يصح في الفطر احكاما لمن
ندب لامت الا ان يصل ولا يكبر الاكل فيها هو المختار
ويكبر جهرا في الطريق ويصل في الصلاة ثم يركع
ويصل بعد الركعة الثانية والاربعاء والاجام يوم معرفة
تسبها بالواقفين بسبب ١٢ فان الوقوف في مكان
مختص وهو عرفات قد عرف قربة اما في غير هذا
١٢ ويجب تكبير التشرين في قول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
وانما اكبر الله اكبر والله اعلم من معرفة عقيب كل
وفضل في جماعة سجدة ١٢ حراز عن جماعة الناس

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

انما صلاة العيد والجمعة
انما صلاة العيد والجمعة

وجاهت على التيمم بالماء ومقتد به برحوش ثم يركع
الى الله العلي وقالا اعلموا ان صلاة العيد والجمعة
يدخلونهم ولو ترك ما به ١٢ صلوات في اذان
خوف الله وجعل الامام اه بواله وصلى باخرى ركنه
ان كان مثلا وركعتين ان كان معي ومضت يداه
١٢ اي الى العدو وجازت وحلي بهم ما في حكم جهته
وذهبت اليه ١٢ اي ذهبت اليه الى الله الى الله
جاء الاولى وكنت بلا فراه ثم الاخرى بفراة وفي
المكوب يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى ركنه اعلم
انهم يكبرون في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
حرث في كل ركعة وهو قوله صلى باخرى ركنه في الثاني
فالتثنية في فسخه متاوال وهو ظهر في وعمر وعنه وغيره
الثاني متاوال التثنية اي المكوب وظهر في وعمر وعنه
وان زاد خوف صلواتك فادب بالاي الحاشا وان
عجزا عن التوجه ونفد بالعتل ولكن والركوب

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

فصل في صلاة العيد والجمعة
فصل في صلاة العيد والجمعة

المشقة الذي يوطى له الشفاقة
والدعاء للبالين من هذا الدهر الغفر
لجينا وميتنا وشاهاونا وغايبنا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من عباده

بتقدمنا واصل الفاروط والقوط فيمن يتقدم الواردة
كذلك المغرب وصغيرنا وكبرنا وذكرنا ونفسي نال الله
من ايمتنا فاصحبه على الاسلام ومن توفيقنا فتوفقه
على الايمان وانما قال في الاول الاسلام في الدنيا
على الايمان لان الاسلام والايمان وان كانا في
فالايمان يعني عن الانقياد فكانه دعا في حال الحيوة
بالايمان والايقار واما عند الوفاة فقد دعا بالانقياد
على الايمان وهو التصديق والاقرار واما الانقياد
وهو العمل بغير وجوده في الوفاة وبعدة ويقوم
المصلحة بخلافه عند الميت واللاحق بالامانة السطان
ثم القام في تمام المصطفى في ترتيب العصب وال
باسم الله في الامانة فان صلح غيرهم بعد الوفاة
فقد دعا بالانقياد ومن لم يصلح عليه ففرض صلح
قوله عالم فليمن انه تفصح ٢ وقوله في الدنيا
راكبا استخفى ٣ الاستخفاء هو الدليل الذي يتلوه في

فصل في ترتيب العصب في الدنيا
والاولى في الامانة في الدنيا
والثانية في الامانة في الآخرة

فصل في ترتيب العصب في الآخرة
والاولى في الامانة في الآخرة
والثانية في الامانة في الدنيا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من عباده

في مقابلة القياس على الذي سبق اليه الا انهم قالوا
هنا ان يجوز ذلك لانها ليست بصلوة لحد الاركان بل
وعاء والاستحسان على صلوة من وجوبه والتميز في
فلا يترك القياس من غير هذا راجعا ١ وكذا في من
ان كان في فيه وان كان غاربه اختلف المذهب في
على ان عليه الكرامة عند البعض توهم ثبوتهم
كان في غاربه لا يكون عندهم وهذا البعض ان
يكون الا للصلوة الخفية وان كان غاربا كان
التميز من ولد فوات سمي سمي وعلينا ان استعمل
افترق فخرقة ولم يصل عليه من هو كذا ٢ وفي غاربه
ان لا يصل لانه في حكم كذا لا يصل عليه في الاصل لكن
التميز هو الاول ٣ صبي سبي فوات ان سبي بلا احد

فصل في ترتيب العصب في الدنيا
والاولى في الامانة في الدنيا
والثانية في الامانة في الآخرة

فصل في ترتيب العصب في الآخرة
والاولى في الامانة في الآخرة
والثانية في الامانة في الدنيا

فصل في ترتيب العصب في الدنيا
والاولى في الامانة في الدنيا
والثانية في الامانة في الآخرة

والحال انه عاقل فاسلامه صحيح فيصلي عليه وان اسلم احد
 ابويه يكون مسلما تبعا لاجل صلته عليه والا فلا اي ان
 سبي مع احد ابويه ولم يسلم ابيك ابويه ولا هو عاقل لا يصح
 عليه هذا التحمل اذ لم يسلم احد الا و اسلم هو غير عاقل كما
 ماتت في كونه المسلم مثل النجس اي يصح عليه ما عليه
 الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

باب التشديد هو كل ظاهر بالقتل مجزئة ظلم ولم يجز
 به مال او وجبت جرمه في المعركة فالظاهر اجترار عن
 وجب عليه النفس كالجانب والجانب والنفس والظاهر
 اجترار عن القنبى ومجذبة اجترار عن القنبى بالمشقة
 وظاهر اجترار عن القنبى جدا وقصا ما لم يجب بال
 اجترار عن قتل وجب به مال المراد ان المال لا يجب
 بنفس القتل فان اللاب اذا قتل ابنه مجذبة
 ظلم يكون الابن شريفا لان المال ان وجب عليه
 لم يجب بنفس القتل وقوله او وجب ميتا جرمه فان
 من وجب ميتا جرمه والحركة فهو شهيد لان الظاهر
 ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيداي شيء
 قتلوه وانما شرط الجرمه فيمن وجب في المعركة ليدل
 انه قتل للميت تحف الظلمة فاما اصل ان الشهيد
 قتل مجذبة ظلم ولم يجب مال ومن وجب ميتا جرمه
 في المعركة سوا قتل مجذبة ام لا لكن فهذا الترتيب

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الوجه الذي فصل النجاسات لا كما فصل المسلم بالبدن لا يلو
 وبالماس من وجهه ويغفرها من وجهه النجاسة
 اربعة وهو ان يضع يدهما على عنقه ثم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 قبل وضعا وتسمى خلفها اربع ويقرأ القبر ويجوز بعد ذلك
 ويوجه الى القبلة وتعمل العقدة ٢ اي العقدة التي على الكف
 وتسمى العقدة ١ اي العقدة التي على الكف
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم
 ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا بسم الله الرحمن الرحيم

نظر وموانع للشتم ما يقع فيه المشركون واهل البني
او قطع الطريق بغير مجدية فان قتلهم شهيد باي
آلة قتلوه فالعرفان ليس له موبر فقلت في المحذور هو
مسلم ظاهر بالقتل ظاهرا ولم يجب به مال ولم يرتب عليه
ذكر المجردة والوجدان في المعركة فيقتل المشرك في
واهل البني وقطاع الطريق باي آلة قتلوه ويشتمل الميت
الحية والمجردة لانه مسلم مقتول ظاهرا ولم يجب بقتله
مال واما مقتول غير مؤلف وهو مسلم قتل مسلم غير بارع
ونحو قاطع الطريق مسلم قتل ذي فائدة انما يكون شهيدا
عند اجهت وجهه اذا قتل مجردة ظاهرا قال ولم يجب بماله
علم انه مقتول مجردة لانه لو قتل بغير مجردة لم يجب بماله
عند لان الدية واجبة عنده والعقل المنقول واما عند
فلا يتصل الى ذكر المجردة لان المقتول المنقول شهيد
ولم يجب بقتله بل الواجب قصاص عندهما واما
قوله ولم يرتب عليه فليعلم في المجردة فينزل عن غير مجردة اي

قوله ولم يرتب عليه فليعلم في المجردة فينزل عن غير مجردة اي

اي غير قرب يقتل بالميث كالفرو والحشو والعنف
والسلاح ونحوه ويقتل من كلفه اي
لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالارز ونحوه
يزاد ولو كان معه ما ليس من جنس الكفن
ولا يغسل ويحلى عليه ويدفن بدينه وغسله وجب
وجاهل من غفل من وجد قتيلا فمصر لم يعلم
فانه اذا لم يعلم فانه غفل سواء علم ان قتله
وقر بالجدية او بالعصا الكبيرة او الصغيرة لان الواجب
فيه الدية والقصاص كذا ذكر في الذخيرة ولم يذكر انه وجب
في موضع يجب القصاصه او لا اقول المراد به وجب
يجب القصاص اما اذا وجد موضع لا يجب القصاصه كالسرا
والبجاس فان علم ان القتل بالمجردة لا يغسل لانه شهيد
وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغسل غيبا
اذ ليس شهيدا عند ظاهرا لانه وان علم انه قتل بالعصا
الصغيرة فينبغي ان يغسل اتفاقا لان نفس العقل

معنى كلام الشرح انه لو لم يوجد مع الميت بعض
جنس الكفن كالارز ولا يغسل وجب القصاصه
والقصاص يزداد الا اذا علم ان الميت لم يكن
الاكتفاء بهما في الكفن كما في غير ذلك
فالغسل افضل من القصاص في كل حال
لو زاد على هذه السنون جلت
فمنه كذا في الكفن لان كل من غفل من
فصل كان النفس بغيره عذبة فان الاب
وجوب الدية لا يمنع من القصاص فان الاب
اذا قتل بغيره لم يكون شهيدا وان وجب
الدية قلنا فيه رواية جلت

وهو الطريق الاكبر كذا في الصحاح عليه

قوله ويقتل عليه وارتضى في بعض النسخة على الصلوة على الشهيد ويقول السبحان والذنوب
فان في عن الشريعة ونحن نقول الصلوة على الميت لا طهارتها كرامة الشهيد او في يده الطاهر
عن الذنوب يستغنى عن الدعاء كما ينبغي في الصلوة هذا

فعدم وجوب العارض جهل القاتل لا يجعله شهيدا اما اذا
علم القاتل فان علم ان القتل بالجدية لم يثبت لانه
شهادة وان علم ان قتل العاص الكبير يثبت ان يغفل
عنه بجهل عاصيها وان علم ان قتل العاص الصغير يغفل
اتفاقا وفعال الهداية من وجهين لا من وجه واحد
لان الواجب فيه الهداية والقسم فحقا في العلم لا اذا
علم ان قتل بالجدية فلهما قول هذه الرواية مخالفة لما ذكر
والذريعة لان رواية الهداية فيها اذا لم يعلم قاتل لا يثبت
بوجوب القتل ولا وقت الا اذا لم يعلم القاتل ففيه عيب
عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالجدية ففي رواية
الهداية لا يغفل لان نفس هذا القتل واجب القصاص
واما وجوب الدية والقسم فلعارض للوجوب فقامت
القصاص فلا يجوز تخريب هذا العارض عن ان يكون
شهيدا واما عارضة الذريعة فيقتل عبارة الذريعة
هذا وان حصل القتل بالجدية فان لم يعلم قاتله جاز بالدية

والقتل على كل من المخل فيقتل ان علم القاتل لم يغفل
عنه ففي الذريعة لم يعتبر بجهل القاتل فوجب الدية وان
كان بالعارض اضره من الشهادة وفي المتن اضره
هذه الرواية هذا اذا علم انه باي الله قتل ما اذا لم يعلم
فاقول يجب ان يغفل لانه لو لم يعلم ان موجب
نفس هذا القتل لم يعلم يمكن اعتباره فلا بد ان
يعتبر ما هو الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا
عارضيا فالواجب لدية فلا يكون شهيدا او قتل بجذبة
او قصاص لان هذا القتل لم يثبت له اوجبه
وارثت بل انما او شرب واكل او عولج او
اداء ثبته ونقل من المعركة حيا او بقا عاقلا وقت
صلوة او اوصى بشي غفل وصلى عليهم ارث
المجوع اي حمل من المعركة ويدينق والارث
والشرع اي يقع بشي من اهل الحيوة
يثبت له حكم من احكام الاجيا فاذا بقي عاقلا

قوله او اذا اضره من الشهادة

قوله او اذا اضره من الشهادة

قوله او اذا اضره من الشهادة

قوله او اذا اضره من الشهادة

قوله لا يرفع عليه وفي النوادر هذا اذا قتل في اثناء الوضوء اما اذا قتل بعد ثبوت بداهة الوضوء فيفسد الوضوء على ما لان القصد يكون
لغيره لا يستوي ومن قتل نفسه بعد الوضوء في اثناء الوضوء لا يفسد الوضوء ولا يصح عليه زجره ان كان من قبل ان يركع او بعد ان يركع
عليه بانته و حكم اهل التعصب حكم اهل البغاة اذ هو من قبلة

صلوة وجب عليه الصلوة وهذا الحكم للاجتماع والاولا
والا ايضا ارتشاش عند استماعه صلافا لمحمد
وان قتل لغيره او قطع طريق غسل ولا يصلي عليه
باب الصلوة والكعبة صح فيها المفروض النفل
المذكور والبداهة صلافا للتحقق فيها والمذكور
فكتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها والصلوة
جنبا في الوضوء الى السبا وهو مفتوح ولا يكون ارتقاء
عقبته بقدر موضع الرض لا يجوز وكنته فيها انه اذا
انهدمت لكعبة والعبا زابا عند تجوز الصلوة
خارجا متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان
بين يديه سنة او بقية جدار وهذا حكم عجيب لان
الصلوة خارجا على تقدير الانهدام يدل على ان
القبلة اما ارض لكعبة او هوايا فيجب ان تجوز فيها
من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرفق
مثل مؤخرة الرض ولو ظهره المظهره لان

قوله لا يرفع عليه وفي النوادر هذا اذا قتل في اثناء الوضوء اما اذا قتل بعد ثبوت بداهة الوضوء فيفسد الوضوء على ما لان القصد يكون
لغيره لا يستوي ومن قتل نفسه بعد الوضوء في اثناء الوضوء لا يفسد الوضوء ولا يصح عليه زجره ان كان من قبل ان يركع او بعد ان يركع
عليه بانته و حكم اهل التعصب حكم اهل البغاة اذ هو من قبلة

الامن فظهره الموجه لان هذا تقدم ذكره فوقها
في نظيرها لكعبة وفي الهداية انه لا يجوز عند التحلل
كسبه انه لا يجوز الا يكون بين يديه شيء مرفق
اقصد ومما قلنا قولها وبعضهم اقرب من امامه اليها
جاز لمن يستحقه فانه اعلم ان الكعبة اربعة جوانب
بحسب جدارها الاربعه فالواقف في الجانبي الذي يكون
الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون متقدما على
الامام بخلاف الواقف في الجانبي الاخرى فان
من هو اقرب الى الكعبة من الامام لا يكون متقدما على
الامام **كتاب الزكوة** هي لا تجب الا في نصاب جولي
فاصل عن حاجته الاسلامية اعلم ان الزكوة لا تجب الا في
في نصاب تام جولي وبحول هو المثل من الاستعانة بالتملك
على الفصول الاربعه والغالب فيها تفاوت الاستعداد
مقام الثراء فادرك حكم عليه هذا هو المذكور في الهداية
وفيه نظر لان هذا يقتضيه انه اذا جال الجول على النصاب

ان الامام لا يملك وجوب الزكوة على غيره فانه اذا جال الجول على النصاب
ان الامام لا يملك وجوب الزكوة على غيره فانه اذا جال الجول على النصاب

قوله لا يرفع عليه وفي النوادر هذا اذا قتل في اثناء الوضوء اما اذا قتل بعد ثبوت بداهة الوضوء فيفسد الوضوء على ما لان القصد يكون
لغيره لا يستوي ومن قتل نفسه بعد الوضوء في اثناء الوضوء لا يفسد الوضوء ولا يصح عليه زجره ان كان من قبل ان يركع او بعد ان يركع
عليه بانته و حكم اهل التعصب حكم اهل البغاة اذ هو من قبلة

قوله لا يرفع عليه وفي النوادر هذا اذا قتل في اثناء الوضوء اما اذا قتل بعد ثبوت بداهة الوضوء فيفسد الوضوء على ما لان القصد يكون
لغيره لا يستوي ومن قتل نفسه بعد الوضوء في اثناء الوضوء لا يفسد الوضوء ولا يصح عليه زجره ان كان من قبل ان يركع او بعد ان يركع
عليه بانته و حكم اهل التعصب حكم اهل البغاة اذ هو من قبلة

تجب الزكاة سواء وجد النماء او لم يوجد كالف السقفة
 اقيم مقام المشتقة فقدر الزكاة عليه سواء وجدت
 المشتقة او لا لكن ليس كذلك بل لا بد من الجول من
 شئ آخر هو الثمنية كشيء الثمنين اى الذرة والفقه
 او اسم كالف الانعام او نية التجارة فغير ما ذكرنا
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا
 لا تجب فيها الزكاة وان حال عليها الجول ولا بد ان يكون
 فاضلا عن حاجته الاسلية كالاطعمة والثياب واثاث
 المنزل ودواب كالحمار وعبد آخرته ودور السكنى
 وسائر يستعملها والاثاث المحترقة والكتب لا عليها
 ٢ حملوكا تاناما اى رقبته ويد ١ على مكلف
 ٣ اى على عاقل بالغ ٤ مسلم غيا تجب على المكاتب
 لعدم الملك لانهم فان له ملك اليد لا ملك الرقبة
 ويدون مطالب من عبد بقدر رقبته لان ملكه غير غايى
 عدا الحاجة الاسلية ويحق قضاء الدين وفيه خلاف

قوله لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة

قوله لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة

تجب الزكاة سواء وجد النماء او لم يوجد كالف السقفة
 اقيم مقام المشتقة فقدر الزكاة عليه سواء وجدت
 المشتقة او لا لكن ليس كذلك بل لا بد من الجول من
 شئ آخر هو الثمنية كشيء الثمنين اى الذرة والفقه
 او اسم كالف الانعام او نية التجارة فغير ما ذكرنا
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا
 لا تجب فيها الزكاة وان حال عليها الجول ولا بد ان يكون
 فاضلا عن حاجته الاسلية كالاطعمة والثياب واثاث
 المنزل ودواب كالحمار وعبد آخرته ودور السكنى
 وسائر يستعملها والاثاث المحترقة والكتب لا عليها
 ٢ حملوكا تاناما اى رقبته ويد ١ على مكلف
 ٣ اى على عاقل بالغ ٤ مسلم غيا تجب على المكاتب
 لعدم الملك لانهم فان له ملك اليد لا ملك الرقبة
 ويدون مطالب من عبد بقدر رقبته لان ملكه غير غايى
 عدا الحاجة الاسلية ويحق قضاء الدين وفيه خلاف

قوله لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة

قوله لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة
 لو كان له عبد لا تجارة او دار لا سكنة ولم يتوانا لا تجب فيها الزكاة

منه على من لا يملكه من امواله او من اموال غيره
فيكون له ان يملكه او لا يملكه او لا يملكه
او لا يملكه او لا يملكه او لا يملكه

قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره
قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره

او من اموال غيره او من اموال غيره
قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره
قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره

منه على من لا يملكه من امواله او من اموال غيره
فيكون له ان يملكه او لا يملكه او لا يملكه
او لا يملكه او لا يملكه او لا يملكه

منه على من لا يملكه من امواله او من اموال غيره
فيكون له ان يملكه او لا يملكه او لا يملكه
او لا يملكه او لا يملكه او لا يملكه

قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره
قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره

قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره
قوله في قوله تعالى
الا يملكه من امواله او من اموال غيره

[illegible][illegible][illegible]

١١١
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين

لبون وقد يكمل عشرة نفق في عشرة نفق فالواجب
 ثلثا بنت لبون وربع بنت لبون واما قوله ثم
 ونعم الى ان ينتهي فلم يذكر مثالا للمنفق فنفقوا
 ملك من اربعين بغير نفق فاربعة نفق في العفو
 واحدا عشرة النفق في العفو وخمس النفق في العفو
 حتى يبقى اربع نفق في العفو اذ ملك عشرة نفق او ثلثون
 او نحو ثلثون **م** وكنتم في الكثرة بالحق في اكثر نفق
م الرعي كسر الكلام اخذ البغاة زكوة السوم ونفس
 واخرج يفتي ان يجيد نفقة من لم تصرف في حق النفقة
م اعلم ان ولاية اخذ الخراج للام وكذا اخذ الزكوة
 فالاسوال الظاهرة هي عشرة نفق وزكوة السوم وزكوة
 اموال التجارة ما دامت تحت حاية العاشر فان اخذ
 البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا اعادة على
 لان معرف الخراج المقابلة ومن من المقابلة لانهم
 يجارون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان

هذه حجة من غير اجازة

والحق بالحق

فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكوة فلا
 اعادة على المالك وان لم يصرفوا الى مصارفها حكمهم
 فكلهم الا اعادة نفقة اي يؤخذ منها الى مستحقها
 فيما بينهم وبين احد نفق انما قال يفتي ان يفتي
 احدنا من قول بعض الشيخ **م** لا اعادة عليهم
 لانهم لا تسلطوا على المسلمين فحكمهم حكم الامم
 ضرورة ولهذا يصح منهم نفق القضاء واقامة الحج
 والاعباد ونحو ذلك والواجب على هذا ان ما ثبت
 بالضرورة بقدر بقدر ما بين نفق القضاء واقامة
 ما هو من خارج الاسل ضرورة بخلاف الزكوة فان
 الاصل فيها الاداء نفقة وقال الله تعالى وان
 ونفقتوا الفقراء فهو نفقكم لكم وعن قول بعض
 انه اذا نفق بالبيع اليهم لم يصدق عليهم نفقهم
 لانهم باعوا نفقهم من الفقراء وبيع الامم المنصو
 المتريدي يورث نفقا فانه قال لا يثبت اسلام

نفقة النفقات وهي حقوق التي
 عليهم كالديون والمغفلة يتبعها
 ما تتبع به حجة
 فونفقا وان نفقهم اذ اردوا ما لهم لا من
 اخذوا ما من لم ينفق معهم شي

هذا هو الحق
 لا اعادة

المتصدق عليه الفلأفخاف في ان الزكوة عبادة
 مجتهد كالصلوة فلا تنافي في البابانية الخالصة فتدعى
 ولم توجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة والندوة
 والزكوة مضمرة في الفقر ولا يعرفونها اليهم وفيه لا يولي
 بالفتح المتصدق عليه من سقط عنه في دفع المال لكل سبط
 جابر لانهم باعليهم من المبتدئين والاول هو اولهم
 ان تنافى في هذه الرواية انه ان لم يكن منها المتفق على الزكوة
 عن المعلوم نظرا له ودفعه للمخرج عنه ولا يندو الوارث
 ولانه على ان يكون للتوارث والاول الجوز ان ياخذ الزكوة
 ويعرفونها بالاجورهم ولا يعرفونها الا الفقراء جابر لانهم
 فقراء فانظر لهذا الذي روي في الاماكن ركن آخر كيف
 تمسك بهذه الرواية فيسقط لولا الهاتين هذين شيئا
 بالحقفة العلوية بل فرض عليهم ذلك حكم بغير من انكره
 والحقفة المعلومة ان يرضى لاغنة واخذ الخاريج
 عن الارض اضعافا مضاعفة فوضعوها على الملاك الفقير

فيأخذونها جابرة وقهرا وليس قول بالاجورهم كما هو
 عادة اهل الاسراف والاشقي في اليمين
 السعي وعلى المرأة ما على الرجل منهم فذلكم السلام ابو
 قبيدة ونسبة اليها تعني بفتح اللام استنجاشا لولا
 الكسرين ورجاءا قالوا بالكره كذا في الصحيح وينوب
 قوم من مشرك العرب طاب لهم عمرهم بالخيرية قابو وقالوا
 لفظ الصدقة مضاعفة فصولها على ذلك فقالوا
 هذا فيكم تسبوا تسبوا فلا يرى الصالح على ضعف زكوة
 المسلمين الا تؤخذ من صياتهم وتؤخذ من نسائهم
 كالمسلمين مع ان الخيرية لا توضع على النساء وبار
 تقدير الجول لا كثر منه ونصب لذي النصارى والاول
 هذا ان المال الذي سبوا جوب الزكوة وهو
 لوجوب الاداء فاذا وجد التبت صح الاداء مع انه
 لم يجز ان وجد النقص لصح الاداء قبل الجول وكلها ادراكا
 له نصبا واجه كانه درهم مثله فيلوي اكثر من نصبا

لا يجوز ان يكون من ذلك ما

حتى اذا ملك اكثر بعد الاداء اقرها ادى من قبل
 اذ لم يملك نصيبا اصل لم يصح الاداء **م** وهو للذئب
 منقلا **م** من **م** والفضة مائة درهم كل من قبل
 سبعة مثاقيل **م** اعلم ان هذا الوزن يسمى **م**
 وهو ان يكون درهم سبعة ابر من الاجزاء التي يكون المنقال عشرة
 منها ان يكون الدرهم نصف مثقال ومنقال ثلثه
الطراز التي يكون المنقال عشرة دراهم بوزن **م**
 مثاقيل ومنقال عشرة دراهم اربعة مثاقيل
 والقراد خمسة ابر **م** وفي معوله وجره وعرض
 تجارة قيمة لثلاثين اصدان مقوما بالانفع للفقراء
 ربع عشر **م** اي اذا كان القوم بالدرهم المنفع في
 قوم عوفس التجارية ان كان بالدينار المنفع قوتها
م ثم فكل من قبل على المنقال **م** اعلم ان الزكوة
 لا تجب في كسور عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب
 فاذا زاد على ما درهم اربعون درهما وفي

بالدرهم

في الزكوة درهم وان زاد ثمانون درهما ودرمان شيئا
 في الاقل وورق غلب فضة فضة وما غلب غلبه ليقوم
 ونقصان النصاب في الحول **م** اي لو كان في اول الحول
 عشرون دينارا ثم نقص في اثنا عشر حولا ثم في اخر الحول
 جرب الزكوة **م** ولغير الذئب الغفصة والعوفس لهما
 بالقيمة هذا عند حصة واما عندهما فيضه الذئب بالاف
 حتى اذا كان له عشرة دنانير وسبعون درهما قيمته عشرة
 دنانير يجب عندنا لا عندنا اما اذا كان له عشرة دنانير
 ومائة درهم يجب بالاتفاق اما عندنا فالظن بالاجر **م** فيضم
 واما عندنا فما زاد درهم ان كانت قيمة عشرة دنانير قطار
 وان كانت اكثر فكذا الوحد نصيب الذئب من حيث
 القيمة فجب الزكوة وان كانت اقل فيكون قيمة عشرة
 دنانير اكثر من قيمته درهم ضرورة فجب باعتبار وجود
 نصيب الغفصة من حيث القيمة **باب الفضة** **م** من نصيب
 على الطريق لافضة التجارة وصدق مع اليمان

من اكل من ثمنهم تمام الجمل او الفلغ من الدين او اكل
اداه المفقير في مصرف غير اليوم حتى اذا ادق الله
الى فقره في مصرف اليوم لا يصدق ذنب له في اليوم
الاداء الى الفقير بل يأخذ منه السلطان ويصرفه للمفقير
م او الما عشرة افران وصدقة السنة اي اذا اكل ادا
الى عشرة افران و الجلال ان عاشره موجود في هذه السنة
بلا اضرار البقرة اي لا يشترط ان تحرق البقرة
من الاثر يصدق مع اليمان م وما صدق ام
يصدق ولا يأخذ منه شيئا في المسلم صدق فيه الذي لا
لحرج الما في قوله لامة بمى ام ولدى م اي ان الله
الحريه ان هذه لامة ام ولدى يصدق ولا يأخذ منه
شيئا م واخذ من المسلم ربع عشر ومن الذي ضعف
ومن الجهد ليشتر ان يبلغ مالهما ليعلم قدره واخذ
منه ان لم يحب اذ مرأته عليها م وان علم واخذ
منه ان كان بعضا لا اكلا م اي ان علم قدره واخذ

اي ان لم
يعلم قدره
منه

اخذ منها اهل الحرب فعاشره يأخذ من الحرب مثل ذلك
ان كان بعضا حتى انهم لو اخذوا كل اموالنا ففعلنا
لا يأخذ كل اموال الحرب المار م ولا من قليله وان
اخذ بها حتى النصف في بيته القليل لا يبلغ النصف م
ولا يأخذ شيئا منه ان لم يأخذ واما م الفير لم يأخذوا
راجح اهل الحرب وان لم يذكروا اللفظ ولو عثر
ثم م قبل الجمل ان جاء من داره عشرة ثانيا والافلا م
اي ان اخذ من الجهد العشر ثم م قبل الجمل ان كان
في المرة الثانية جاء من داره عشرة ثانيا وان كان
من دارته الى داره لا يأخذ منه شي م وعثر عثر
لا يضرب بهنهما او باحدهما م ولا عند احد م ولا عند
الشخصي ولا الجسد م ولا عند كل واحد منفدا وعند
ابو سفيان ان مربيها يسترهما فجعل لغيره بها النحر وان
بالجهد منفدا الا والفرق عندنا ان الخمر بين ذوات
القيم فاخذ قيمته كاخذ عينه ونحوه من ذوات الاشياء

بوشه
وان
بالتجسس

تاریخ الاسلام الخ کتب الشیخ الاسلام

وَالْمِیْلُ خَمْسٌ وَسِتُّونَ

بوليفة و...
 كاجر...
 ٢ ونفس...
 سواء...
 ان...
 فل...
 بال...
 واحد...
 عشر...
 اي...
 ثم...
 وفي...
 او...
 الع...
 ج...

عند

قوله...
 جعل...
 لان...
 باعتبار...

س...
 عند...
 خارج...
 اذا...
 في...
 والم...
 على...
 ان...
 عند...
 وهم...
 اح...
 الاج...
 ل...
 ح...
 الج...

وال...
 وال...
 وال...

لنفه وطفله فقير او خادمه ملكا ولو مبرأ يوم ولدا
 كافر الا زوجه وولده الكافر طفله الغني من ماله
 ومكاتبه وعبد للتجارة وعبد له الحق الابطاح عوده
 ولا العبد وعبيد من اثنان على احدهما
 هذا عند الحنفية واما عندنا فتجب عليها ولو بنح
 احدهما فعلى من يصليه الطلوع في الفطر فتجب على
 او ولد قبله اي قبل طلوع الفجر وهذا عندنا
 الشمس فيجب غروب في اسم الليل او ولد قبله لا يجب عليه
 عنه **م** ولان مات وليته خلافا لحنابلة
 تجب عليه لانه ادرك وقت الغروب **م** او اسم
 او ولد بعده **م** اي بعد طلوع الفجر فانه لا تجب عليها
 اجماعا ما عندنا فلا يلزم بترك وقت الطلوع
 غيره فلا يلزم بترك وقت الغروب **م** وان قد
 جازلا فصل بين مدة وقعة ونسب بجملها ولو
 لا نقط **كتاب المقوم** هو ترك الاكل والشرب

قد روي عن الحسن ان سقيا
 الحمر وقد روي عن علي بن
 يوم الفطر ما لا يحصى

قد روي عن الحسن ان سقيا
 الحمر وقد روي عن علي بن
 يوم الفطر ما لا يحصى

والوطي من الصيام المذموم مع البنية وصوم رمضان
 فرض على كل مسلم مكلفا وقضا وصوم التذرو
 والكفارة واجب وغيره تفصيل ذكره الله تعالى
 رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام
 فريضة انقضت بالاجماع وهذا يكفر بجاهد والمندرج
 لقوله تعالى ولو فريضة فريضة فريضة فريضة
 ولو فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة
 والمطهرة وعادة المرفق فليكون
 قطعيا فيكون واجبا لقول المندرج اذا كان
 العبادات المعصومة كالصلوة والصوم
 ذلك فزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعيا
 وان كان سندا لاجماع فليكون واجبا
 فينبغي ان يكون فرضا ولا يصوم الكفارة لال
 انفس القطع مؤيد بالاجماع فقوله صاحب المندرج ان
 واجب يمكن ان اراد بالواجب لغرض كماله فرضا

قد روي عن الحسن ان سقيا
 الحمر وقد روي عن علي بن
 يوم الفطر ما لا يحصى

كتاب الصوم الصوم فرضان واجب نفل ويجوز ان
يقال ان الصوم المذموم والكفارة وان كان فرضا
بسبب الجماع اما المطلق على لفظ الواجب لان سئل
يجب ظني **م** ويجب صوم رمضان والنذر المعين بنية
من الليل الا الضحية الكبرى لا عند ما لا يصح **م** اعلم ان
النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فالله والضحية الكبرى
متصفه ثم لا بد ان يكون النية موجودة في اكثر النهار
فيستلزم ان يكون قبل الضحية الكبرى وفي جامع الضحية
قبل نصف النهار في قبل نصف النهار الشرعي **م** فمتصف
القدوري الى الزوال والاول **م** وبنية مطلقة او
بنية نفل واداء رمضان **م** يجب واجب في الايام من او
سفر عاقل والنذر المعين عن واجب في نواف **م**
اي اداء رمضان يصح بنية واجب في الايام السوا
فانه يقع عن ذلك الواجب اذ ان الصوم يومين
ففي ذلك اليوم واجبا في يقع عن ذلك الواجب

هذا هو الصوم المذموم
والصوم المذموم هو الذي
يكون فيه عيب في النية
او في العمل

سواء كان مفرا او مقبلا صحيا او مريضا وعبارته
هذا ويجب اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي
وبنية نفل بنية مطلق وواجب في الايام من او
وكذا النفل والنذر المعين في الايام من حكم النفل
والنذر المعين حكم اداء رمضان الا في الايام وموت
الاضر والنفل بنية بنية مطلقة قبل الزوال لا بعده
ونشر للقضاء والكفارة والنذر المطلق التيب والتم
المراو بالتب ان ينوي من الليل وال علم ليلة **م**
الشك اي ليلة الاثنين من شعبان **م** لا يصح
الانفراد ولو لم يواجب كره ويقع عن الواجب **م** اي
عن الواجب في الواجب وقيل يقع تطوعا لئلا يترتب
عنه فلا يتأذى به الواجب **م** ان لم تقم رمضان
والافضه **م** اي عن رمضان فان صوم رمضان
يتأذى بنية واجب في النفل فيجب اجماعا ان
وافق صوما يعقده والايام الصوم الحواص **م** كما لم يقع وا

من الايام الصوم الحواص
من الايام الصوم الحواص
من الايام الصوم الحواص
من الايام الصوم الحواص

م ويظهر غيرهم بعد الزوال للصوم لو نوى ان كان
 النحر من رمضان فانما صام عنه والا فلا وكره
 لو نوى ان كان النحر من رمضان فانما صام
 عنه والا فلا واجب فراه والا فلا نقل قال
 ظهر رمضان نيته كان عنه لو جرد مطلق اليه والا
 فص نفى فيهما ١٢ اي فيما قال والا فلا واجب فراه
 قال ولو الا فلا نقل في الصورة الا واخلاه
 مترد في الواجب لا نقل في ما يقع عنه فمطلق النية
 فيقع عن النقل وفي الثانية لو جرد مطلق النية
 الفهم ومن راي هلال صوم او فطر وجبه للصوم
 وان رد قوله وان افطر ففي فقط ذكر القضاء
 فقط بيان انه لا كفارة عليه حاله في ١٢ وقبله
 دعوى ولفظ شهد للصوم مع غير شرط ان عدل
 ولو قتا وامرأة او حرة او عتق فاقف تايبا بشرط
 للفظ رها ان اوصل وانما واللفظ شهد لا الك

اي لو نوى ان كان
 من رمضان فانما صام
 عنه والا فلا

قوله وان رد قوله
 الفهم ومن راي هلال
 فقط بيان انه لا
 دعوى ولفظ شهد

لا الذنوى وبما غنم شرط جميع عظيم فيها ١٣ الجمع العظيم جمع
 يقع العلم بجرم وكبح العقل لعدم تواترهم على الكذب
 بعد صوم اثنين بقول عدلين على الفطر وبقول عدل
 لا ١٤ اي اذا شهدوا احد عدل بهلال رمضان وفي
 السماع عليه فصاموا اثنين لا يحل الفطر لان الفطر لا
 يثبت بقول واحد بل بالجماع الفطر يثبت بتسوية
 عندكم وكمن شهد بغيره ولا يثبت قضاء ولا اي
 كالقسط ١٥ اي في الاحكام المذكورة باب موجب
 اي ما يوجب الفسخ كالقضاء والكفارة من جارية
 او من واحد السبيلين او كل او ضرب فدا او دوا
 عدا او حتى فظن انه فطره فاكل عدا قضي وكف كالمظالم
 شك في ١٦ اي كفارة الظهار وهو ١٢ اي التكفير باب
 صوم رمضان لا غير ١٧ اي بافساد اداء رمضان
 عدا ١٨ وان افطر عطا ١٩ او موافق يكون ذكرا للصوم
 فافطر من غير قصد كما اذا مضى فدخل الما فوطقه

فدا لا يفرق الا بغير عذر او غير

والادام معلوم ان كل الذي
 اهل العبد بهلال رمضان يجب
 الصوم على اهل البيت

روي في اهل البيت
 الا كفارة على اهل البيت
 بالجماعة فانما لا بد من
 الادل على اهل البيت

ان كفارة الصوم شرط
 عتق رقبة فان لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين او فطر
 كل مسكين او كفارة
 بغير ذلك الا ان كان
 عتق رقبة او فطر

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

الاستغفار
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

او كذا او كذا او كذا
الالف ففصل الما قصبة المالف م او فطر فاذنه او
دولة طائفة او آتة ففصل الما جوفه او دما مة الجائفة
الجرامة التي بلغت الجوفه والامة الشمية التي بلغت
الرياح او اتيل جصاة او جديدا او استقامت ففصل
او افطر ففصل ليل او مولود او اكل سببا ففصل انه فطره
فاكل عذرا او جومت ثمانية اوم بنو ففصل كل لا فطره
ولا هو ولا فطر او اصبح ففصل لا الصوم ففصل ففصل فقط
فلا اكل او شرب وجامع سببا م اي غير ذكر الصوم
او نام ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
نقيا او غلبه القى او كلفه قليلا او اصبح جنب او صبت عليه
من او فاذنه ماء او ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
او جبرته او ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
ان انزل قضى والا فاذنه او اكل الجاهلين اسنانا

او بعد او لم يشرب او لم يشرب
او بعد او لم يشرب او لم يشرب
او بعد او لم يشرب او لم يشرب

ازم

مثل المصحة قضى فقط ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
واخذ بيده ثم اكل م التقية بالاذنه باليد وقع
اتفاقا م ولو بالاكل سبب مة ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
فانه تيلاشي في ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
يف ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
لا عود الكثرة م اذا عا والحق ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
الكثرة اي عا الفم وعنده ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
يف ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
فلا ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
م حرم م وكرة التوق ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
والقبة ان لم يأس للامن امن ولا الحمل
الطيب والسوك ولو شيا م اخر ازمن ففصل
الشيء م وعنده ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل
فال عجز عن الصوم ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل ففصل

الاستغفار
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

كالقطر ويضعه ان قدر وامل او منعه خاف على نفسه
او ولد له ومريض خاف زيادة مرضه والمساكين فافطروا
وقضوا فدية قبل حال الاضطرار فخص بمرضى
اجرت نفسه للارضاء وللجل للوالدة اذا لاجب
عليها الارضاء اقول لو كان على الاضطرار
على وجوب الارضاء فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان على الاضطرار ليس له ان يملك قبل رمضان
بل لو بغير نفسه في رمضان ينبغي ان يملكها الا
اذا لاجب عليها الاجارة الا اذا اوعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا يملكها الاضطرار الا اذا
فجح عليها الارضاء فيقبل الاضطرار وصوم رمضان
لا يفرض اجبة لا قضاء الومات في سفره او مرضه
٣ اي لا تجب لفدية **والان** وان صح اوقام
ثم مات فدى عنه وليه بقدر ماتت ان عائل
بعده بقدره والا فبقدرها **٣** اي بقدر الصرة وا

وان اضره
فلا فطر رجب

اي وان لم يشبعه بقدره بل ان لم يشبعه
اي بقدر ماتت ففوات بالمرض او غير ذلك
فدية رجب فدية رجب فدية رجب فدية رجب
فدية رجب فدية رجب فدية رجب فدية رجب

والاقامة فانه اذا فاتت عشرة ايام فاقام بعد
رمضان خمسة ايام ثم مات او صح بعد رمضان
خمس ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام وشرطه
الايضاح وصح من الثلث وفدية كل صلوة ركعتين
يوم هو الصحيح وعند البعض فدية صلوة يوم واحد
صوم يوم **٣** وبقية رمضان وصلا وفطرا فان
جا اضر صامه ثم قضى الاول بلا فدية **٣** وعند
مع القضاة تجب لفدية **٣** ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه
صوم نفل شرع فيه داء وقضاء **٣** اي يجب عليه
اتامة فان افس فعليه قضاء **٣** الا في ايام التيمم
٣ وهي خمسة ايام عيد الفطر وعيد الاضحية مع ثلثة
بعده **٣** ولا يفطر بل عذر فدية **٣** اي اذا شرع
في صوم النفل لا يجوز له الاضطرار بل عذر لليلة
ابطال العمل وفدية اخرى يجوز لان القضاء
٣ وبيع بعذر ضيقه هذا الحكم يشمل المصنف

اي الفدية

فان كان عذر
فان كان عذر
فان كان عذر
فان كان عذر

اي وان لم يشبعه بقدره بل ان لم يشبعه
اي بقدر ماتت ففوات بالمرض او غير ذلك
فدية رجب فدية رجب فدية رجب فدية رجب
فدية رجب فدية رجب فدية رجب فدية رجب

فان كان عذر
فان كان عذر
فان كان عذر
فان كان عذر

الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية اذ لا معصية
 في النذر ثم ان ينو لم شيئا او نوى النذر لا يلزم
 او نوى النذر ونوى ان يكون يمينا كان
 نذرا فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون
 نذرا كان يمينا وعليه كفارة يمين ان افطروا
 نوى اما او نوى اليمين ٣ اي من غير ان
 ينفي النذر كان نذرا ويمينا ٣ حتى لو افطر بيمين
 عليه القضا للنذر والكفارة لليمين ٣ وعند اليعاقبة
 نذرا في الاول ويعين في الثاني ٣ المراد بالاول
 ما اذا نوا بما وبالله ما اذا نوى اليمين واعلم ان
 الاقرب سنة ما اذا لم ينو شيئا او نوى عليه ما هو
 النذر بل ان نوى اليمين او مع نفيه ونوى اليمين
 نوى النذر او مع نفيه ففي النذرية جعل اليمين معناه
 مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان
 النذر واجب لمباح فيدل على تحريم فحده

وتحريم الحلال يمين لقوله لم تحرم ما اهل الله لك
 الحقوله قد فرض الله لكم تحمة ايمانكم فاذا كان اليمين
 معناه مجازيا وعليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 فلهذا هذا قيل في كتب اصولنا للبيهقي معناه مجازيا
 بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بموجبه والمراد بالموجب
 اللزوم كما ان شرى القريب شره بصيغة اعتاق
 بموجبه فيكون با لال اليمين لو كانت موجبة لثبت
 بلانية كشره القريب بل مع مجازي فالجواب بين
 الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في الازالة لا يجوز
 بل كسر فان النذر لا يثبت بالازالة بل بصيغة فان
 صيغة الشرع للنذر فثبت النذر سواء اراد او لم يرد
 ما لم ينو ان لا يفسد ما اذا نوى ان لا يفسد
 فيما يمينه ويحل الله تعالى فان هذا امر لا دخل فيه لغيره
 التي هي في المعنى المجازي لثبت بارادة فعلها مع غيرها
 الازالة فتم وتكون السنة في الشرع والاعمال لله

خبریه پند و اندرز
بنیاد انوار

توفي في سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة بغداد
عن اربعين سنة من عمره

الطيغاني خوش
 بالبرك
 الطيغاني خوش
 بالبرك
 الطيغاني خوش
 بالبرك

وهي من بين ما يثبت ان يصدق الله تعالى
 قيل له فافتى وانت حرم فقال انما ارثت ما خلق
 بهننا والصفوة من يرجع الى الال والهمير صوت
 فعل اخفها والهمير اسم جارية والهمير نفعها ما كان
 النصفه والال والصفوة من يرجع الى الال والهمير صوت

النيكال رفيقه وقيل مجاوله المستركن في نقد الحجة
 وقت وانجده ^{او} قتل صيدا البر بالبحر والاشراق اياه
 والدلالة عليه والفتية وقام الظفر وستر الوجه
 والراس وغسل راسه وجميته بالخلع وقصرها وعلق

بها وشيعة بنه وبنس قبص وسراويل وقبا وعما
وخصيل ونوب فصع بما لطبل لا بعدن وال طيبة لـ
لا الاستحم والاستظلال بيت ومحل الجلفج
الجلد الاول وكسر الشذوي على اكل المونج الكرم

[illegible]

10

تولد باليد أو بالقبلة أو من الكفة من السكة بفتح
السين وكسر اللام وهي الحجة أن قدر غير مؤيد
من غير أن يوثق بسلا ولا حجة ولا لا يثبت
فيه ثم قيل وإن عجز عنهما سقيل ولا يثبت

انتهى (واصل على النبي عليه السلام وطوافه القدوم
ومن اللغات اقر عن محمدين فيسبى، مما يلي الباب ٣
الفرقة يمينه يرجع الى الطائفة في الطائفة المتقبل
للحج يكون الى جانب الباب فيسبى من الحج والبا
الذي هو في الباب فيسبى من الحج والبا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some creases and discoloration. A small, dark, handwritten mark is visible in the upper right corner.

[illegible]

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and faint horizontal lines, suggesting it might be part of a bound volume. The page is set against a dark background.

فترت به الميادين الاضراس بره انما شيطان على شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين واما شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين واما شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين

ورفع يديه ودعا بما شئت من نعم الخالق وسأى بان
الميلين الاضراس من صنعها وقيل ما فعله على الصفا
يفعل كذا سبعا باده بالقفا ويحتم بالمروة الى السبي
من القفا المروة شوط ثم من المروة الى القفا شوط
آخر فيكون بداية السبي من الصفا وغتم وهو السبي
على المروة وفي رواية الطي وحيات من الصفا
الى المروة ثم منها الى القفا شوط واحد فيكون السبي
عشر شوط على رواية الطي ويقع الغتم على الصفا و
القيح هو الاول ثم سكن حرم وطاف بالبيت فقل
ما شاء وخطب امام سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك
وهي الخروج الى المنا والصلوات والوقوف بعرفات
والافاقة ثم التماس بعرفات ثم حادي عشر منها
بين كل فطنتين يوم واحد ثم خرج خراف الزوية
وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يعني ذلك لانهم يرون
الابل في هذا اليوم الما وكث في هذا الفجر يوم عرفه

فترت به الميادين الاضراس بره انما شيطان على شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين واما شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين

فترت به الميادين الاضراس بره انما شيطان على شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين واما شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين

فترت به الميادين الاضراس بره انما شيطان على شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين واما شيطان الميادين في تان من نفس مدار الميادين

عرفه ثم منها الاعراف وكل ما موقوف الا بطن من عرفته
واذا زالت الشمس فطلب الامام فطنتين كل واحدة
وعلم فيها المناسك وهي الوقوف بعرفة والمروة
وهي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة وصلى
الظهر والعصر فيه اي في وقت الظهر باذان واقية
وشرب الامام والماجرام فيها فلا يجوز العصر المنفرد في
في احدتي والممن صلى الظهر بها ثم حرم الا في وقت
هذا استفتا من قوله فلا يجوز العصر وانما فضل العصر
بهذا الحكم لان الظهر بمجاعة جائز لو توفعه في وقتها
فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط المجاعة في صلاة الظهر
والعصر وكونه مجرعا في كل واحد من الصلوة بين ثم في وقت
الى الموقوف بغسل سن ووقوف الامام على ناقته بقرة
جبل الرحمة مستقبل ودعا بخبره وعلم المناسك
ووقوف الناس خلفه بقرة مستقبلين سامعين
مقوفين واذا غربت الشمس الى الزوية وكل ما موقوف

الاربع

في وقت العصر

اي في وقت العصر

اي في وقت العصر

اي في وقت العصر

اي في وقت العصر

في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ

والا فمعهما واول وقت بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه
 اي في يوم النحر وجعل الناس اوقاتا اخره عنها كره
 اي عن ايام النحر وجعل يوم ثم اذ لم يمتدوا بعد زوال
 ثالثة النحر من ايام النحر سبعا على المسجد اي في يوم النحر
 الصلوة ثم على ما فيه ثم بالعقبة سبعا وكبر لكل ووقف في كل صلاة
 بعد رمي يومه في فقط اي يقف بعد رمي الاول
 وبعد الثالث لا بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر
 ودعا ثم دعا كذلك ثم بعد ذلك ان كان في وقت
 وان قدم الرمي فيه اي في يوم الرابع على الاول
 جازل الفجر قبل طلوع الفجر يوم الرابع في النحر
 الجاهل من منام لا بعد فانه ان وقف حتى طلوع
 وجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي راكبا وفي الاولين
 ما شيا افضل لانه العقبة الاوليان على المسجد
 ثم طيبتهم ولو قدم نقل الركعة واقام بمنى لركبوا واذا
 انقرا لامة نزل ساعته بالمحصب ثم طاف للصدر بسبع

تقصير شعر الرأس

في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ

في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ

في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم النحر من ذي الحجة سنة ١٢٠٠ هـ

بل ارجل وسعي وهو وجوب الاعتكاف من ثلثين يوماً
 وقيل العتقة ووضع صدره ووجهه على المذبح وهو
 ما بين الحجر والباب **٢** وتحدث بالاستسار ساعة ودعا
 جهره او يكي ويخرج ثم يقرأ حتى يخرج من المسجد
 طوافاً له ولم يكن وقف بغيره قبل دخول مكة ورائي
 بركته **١** ولا يجب عليه شي بركته **٢** ومن وقف بغيره
 ساعة من زوال يومها اطلق في يوم النحر او انكار
 نجا او مقي عليه او اهل عليه فبقية او جعل لها عتقة صح
 ومن لم يقف فيها فأتى بغيره حتى ويحل وقضي
 من قابل هذا المن اجرهم ولم يدرك الحج والمهر فله الاجرة
 كالقيل لكن لا تكشف رأسها بل وجهها ولو ارتدت شيئا
 عليه وجازت عنه صبر ولا تلبس جرها ولا تلبس من الزينة
 ولا تلبس بل تعمر وتلبس بحيط ولا تقرب حجر زانها
 ويحضرها لا تمتنع لسخط الطواف **٢** فاته في المسجد
 ولا يجزى له ايض وقوله **١** وهو بعد ركبة يسقط طواف
 ايض

طواف لوداع **١** اي يحض بعد الوقوف بعرفة وطواف
 التباركة يسقط طواف الوداع واعلم ان الاجرام قبل
 يكون بنوق الذي فاراد ان يعتقه فقال **٢** فله بدنة
 نفل وانذرا وجزا فله بدنة **٢** كالماله الواجبة للحج
 في السنة الماضية **٢** فله بدنة او بدنة بالمتعة **٢** اي بدنة
 بالبدنة للتمتع **٢** وتوضع بالبدنة الاجرام فله بدنة
٣ المراد بالتقليد ان يربط قلادة على عنق البدنة
 فيصير بدنة كالتقليد للبدنة **٢** ولو اشترى **٢** اي شى
 سميها ليعلم انها بدنة **٢** او بطلها **٢** اي التي الجبل
 على ظهره **٢** او قلادة لا يولد الوضوء بدنة وتوجبه
 اي ان لم يتوجه مع البدنة ولم يستقر بان يعتقها
 لا يصير محرما حتى يلقها فاذا لقيها يصير محرما **٢** والبدنة
 من الابل والبقر **٢** بدنة او انا عند الش فوج فانه
 من الابل فقط **٢** **والقران والتمتع** **٢** القران **٢** فضر
 مطلقا **٢** اي افضل من التمتع والافراد **٢** وهو ان

والمراد بالافراد ههنا افراد كل واحد من التمتع والقران

يخرج وعمره من ميفات معاً **١** الا لئلا يرفع الصوت
 بالتلبية **٢** ويقول بعد الصلوة **٣** اي بعد ارفع
 الذي يصلي فيه الصلاة **٤** الترتيب الذي هو في
 فيه يهمل وتقبلها من وطاف العرة سبعة يبرك في
 في الثالثة الاوّل يسمى بخلق ثم كثر فان لا
 بطوافين وسبعين الزاوية **٥** اي يطوف اربعة عشر
 شوطاً سبعة للعره وسبعة الطواف القدوم للمحج ثم يسمى
 لها وانما كره لانها تسمى العرة وقدم طواف القدوم
 للمحج **٦** وفي الحج للقران بعد رمي يوم النحر وان يحج
 ثلثه ايما آخر عرفة وسبعة بعد حجابين **٧**
 اي بعد ايام التشرى **٨** فان فاتت الثلثة تباين ثم
 فان وقف قبل العرة بطأت **٩** اي العرة **١٠** وقضيت
 ووجب دم الرض وسقط دم القران والتمتع
 من الاضداد وهو ان يحج بمجره من الميفات
 في شهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويحلق

فإذا دخل مكة

ويقطع التلبية فاول طوافه **١١** اي في اول طوافه العرة
 ثم آخره بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج كامله **١٢**
 الا انه من طواف الزياره ويسعى بعده لانه اول
 طواف الحج بخلاف المعركة فليس في مرة في طواف العرة
 ولو كان في التمتع بعد ايام الحج طواف وسعى قبل ان
 يرفخ الى منام يبرك في طواف الزياره ولا يسعى بعده
 لانه قد لا يملك مرة **١٣** وفي حج التمتع لا يصح عنه ولا
 عن ضام كالقران وجاز صوم الثالث بعد ايامها **١٤**
 كقران غير افضل وهو ان يصوم ثلثه متتابعة آخر
 عرفة **١٥** وان شاء السوق وهو افضل اجرم وساق
 بهية وهو اولى من قوده وقدر البدنة وهو اولى
 من التجليل **١٦** اي التجليل جائز لكن التقيد اولى منه
 ولا يدل هذا على انه يصير بالتجليل محرماً فانه قد ترفع قيل
 هذا الباب انه لا يصير بالتجليل محرماً بل لا بد من التلبية
 او فعل يقوم مقامها وهو التقيد **١٧** وكره الاستحباب

ويقطع التلبية فاول طوافه
 ثم آخره بالحج يوم التروية
 الا انه من طواف الزياره
 طواف الحج بخلاف المعركة
 ولو كان في التمتع بعد ايام
 يرفخ الى منام يبرك في طواف
 لانه قد لا يملك مرة
 وفي حج التمتع لا يصح عنه
 عن ضام كالقران وجاز صوم
 كقران غير افضل وهو ان يصوم
 عرفة وان شاء السوق وهو افضل
 بهية وهو اولى من قوده وقدر
 من التجليل اي التجليل جائز لكن
 ولا يدل هذا على انه يصير بالتجليل
 هذا الباب انه لا يصير بالتجليل
 او فعل يقوم مقامها وهو التقيد
 وكره الاستحباب

وهو سنة ثمان من الاربعة وهو الاشبه **اي** الاشبه **اي** الاشبه
 قال النبي صلى الله عليه وسلم قطيعان في جانب البئر فصد
 وفي جانب اليمين اتفاقا وفي جانب الشمال اتفاقا
 الضيق لانه مشقة وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان
 كانوا لا يمتنعون عن تفضيل هذا وقيل انما كره
 اهل زمانه لما اقره بهم حتى خاف منه السراية وقيل انما
 كره ان يثاره على التقليد واعلم ولا تجل من **اي** من
 وهذا عند سوق الهدي اما ان لم يكن سوق الهدي
 يتجل من اجرام العدة كما **اي** ثم اجرام العدة كما **اي**
اي يوم التروية وقيل الفصل **اي** وجعل يوم النحر
 من اجرامه والى بقية فقط **اي** لا لقران له ولا
 تمتع **اي** ومن اعتمر بلا سوق الهدي ثم عاد الى البصرة فقدم
 ومع سوق هدي تمتع **اي** اعلم ان التمتع هو الترفيق بين
 السكنى والضيعة **اي** في سفر واجد من غير ان يات بماله
 الا ما يصح من غير ما قاله في اعتمر بلا سوق الهدي **اي**

لا تعاد اليه صح المأنة فمطل تمتع قوله فقد ذكر المأنة
 وقصد الارزاق وهو بطلان التمتع اما اذا سبق
 الهدي لا يكون المأنة صحيحة لانه لا يجوز له التحلل فمطل
 عوده واجبا فلا يكون المأنة صحيحة فاذا عاد واجر
 بالحق كان تمتعا فان طاف لها اقل من اربعة
 قبل ان يهر الحج وانهما فيها وجع فقد تمتع ولو طاف
 لها اربعة ههنا **اي** لو طاف اربعة قبل ان يهر
 لا يكون تمتعا **اي** كونه حاجا عن عتقها **اي** في شهر
 وسكن مكة او بغيره وجع فتمتع **اي** لان اسفر
 الاول لم يثبت بوجع البصرة فصار كانه لم يخرج
 من الميقات **اي** ولو افسد او رجع من البصرة و
 وقضاها وجع **اي** لان حكم السفر الاول لا يقي
 بالرجوع الى البصرة فصار كانه لم يخرج من مكة ولا
 تمتع للسكنى بكنة **اي** الا اذا لم يات به ثم رجع الى بها
اي لانه لما اتم باهله ثم رجع واجتبا بالحقه وجع كان هذا
اي نزل

والله عز وجل في طهر من غير ما قاله

انك سوف لا تنهوا السفر الا وان لا الام فاجتمع نسكنا
 في سفر واحد فيكون اجتماعهم واي انفس راقية بلا
 دم اي من اعظم في السفر الحج وخرج من عليه فاجتمع
 فافه مضى فيه لانه لا يمكن الخروج من عهده الا ان
 الا بالافعال فقط دم التمتع لانه لم يترقى باطن
 النكسرين الصالحين في سفر واحد **باب الجنائز**
 ان طيب محر م عضوا او خضب راسه لجناء او اذن
 بزيه اي استعمل الدفن في مضمون الارواح
 كانت بزيه فالصل ورجل فالصل بحبل الدم عند
 الجنيحة وعندهما بحبل القدمة وعند الشافعي
 ان استعمل في الشعر بحبل الدم وان استعمل في غيره فلا
 عليه واما الدفن المطيب كدمن البنفسج ونحوه
 فيجب الدم اتفاقا للتطيب او بلس خيط او
 ستر راسه يوما او خلق ربع راسه او جاجية او ارجل
 ابطية او عانة او رقبته او قصن اظفار يديه او جبهة

او رجليه في مجلس واحد او يد او رجل او طاف للقدوم
 او للصدقة جنبا او للوضوء محض او اقام في موضع من عترة
 قبل الامام او تركل قام في سبع الوضوء اي تركل
 ثلثه اشواط او اقل من طواف الزبارة او تركل اكثر
 بقي حرجا حتى يطوف اي تركل اربعة اشواط او اقل
 من طواف الزبارة بقي حرجا حتى يطوف او طواف
 الصدقة او اربعة منها او استعمل او الوقوف في الحج
 او ارجل كله او في يوم واحد او ارجل او الاول
 او اكثر او يومين حجرة العقيقة يوم النحر او حتى
 في صلح او عترة فان لم يلق احد من بني امية
 لا في معتمرة رجوع من جبل ثم قصه اي ان خرج
 المعتمرة من اجم ثم عاد اليه وقصر لاشي عليه انما قصر
 المعتمرة لان الحاج ان خرج من اجم قبل التحلل ثم عاد
 الى اجم يجب عليه الدم وقيل او لم يسره
 انزل او لا اعلم ان قوله او قبل يستعطفون

على قوله ثم قصرت من موطوم على قوله او خلق قبل او
 الخلق وطوا في الغرض عن ايام النجرا و قد تم
 على امر كا خلق قبل الري ونج القارن قبل الري
 او الخلق قبل النج **م** فعليه **م** هذا جواب الشرط
 وهو قوله ان طيب محرم عضو **م** فيجب ان كان على
 ان خلق في **م** دم الخلق قبل اوانه ودم لنا في الذبح
 عن الخلق وعند هذا دم واحد وهو الاول فقط **م**
 وان طيب قبل ثم عضوا وسر رائحة او **م** في
 اقل من يوم او خلق اقل من ربع راسه او قبل
 من تحت الظفر او تحت شفة او طاف للقدوم او
 للصدر بحدنا او ترك ثلثه من سبع الصدور او احد
 جوارث **م** وبني يابى مسجد اوماليه او العقبة
 في يوم بعد يوم النجرا وخلق راس في تصديق انشاء
 بنصف صاع من نثر وان طيب او خلق بعد **م**
 اي طيب عضوا او خلق ربع راسه **م** فيج او تصديق

او تصديق ثلثه اشوع طعام على ستة مسالكين او صاع
 ثلثه اشوع ووطيه ولو ناسيا قبل وتوفى الغرض ليقضى
 ويقتضى ويذبح ويقتضى ولم يتفرقا **م** اي يمسح عليه
 ان يغار قماره في قضاها ما اخذاه وعند مالك يغارها
 اذا خرج من بيته وعند فرم اذا اخرجها وعند
 الش في نواذيلها المكان الذي واقع بها فيه **م** وبعد
 وقوف لم يقدر ويجب بدنه وبعد الخلق من وقت عمره
 قبل طوافه اربعة اشواط مفردة في فوج وفي
 وبعد اربعة ذبح ولم يفسد **م** اي وطيه في عمره قبل
 ان يطوف اربعة اشواط مفردة للمرة فيجب لمضغها
 والذبح والقضاء وبعد اربعة اشواط يجب به الذبح
 ولا يفسد به العرة **م** فان قتل محرم حينئذ او دول
 عليه قاتله بلاء او عودا **م** اي سوا كان اول مرة
 او لا **م** او او كذا فعليه جزاءه ولو سجد **م** اي ولو
 القيد **م** او مستأنث او حراما مشرولا او هو
 النسي

ولا يفرط

الى كل واحد من هذه ما هو معد لان مقتله او اقرب مكان
 منه اي ان لم يكن له قيمة في مقتله يقوم في اقرب
 مكان من مقتله يكون فيه قيمة ^{اي القيمة} لكن في السبع لا يرد
 على شاة ثم ان يشتري به يد ويبيع به بكم او يطعم
 ويصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع
 من تمر او شيء الاقل منه او صاع من طعام كل مسكين يوما
 وان فضل عن طعام مسكين تصدق به او صاع او ما
^{اي ان لم ينفذ صاع من} ^{اي ان لم ينفذ صاع من} ^{اي ان لم ينفذ صاع من}
 هذا عند تصدقوا بالبر او صاع من تمر او ما
 وان نفع رجما الله فان كان للصيد مثل صورة
 يجب ذلك في الطهي والضيعة شاة ودرهم
 غنائي ودرهم لربوع شاة ودرهم لثلاثة ودرهم
 الوجع بقرعة ودرهم لثلاثة ودرهم لثلاثة
 قوله تعالى ومن فضل منكم فخذوا حذرهم مثل ما قبل من النعم
 بكم ثم زدوا عدل منكم هذا ما يغني عن الكثرة او كفارة طعام
 مسكين او عدل ذلك صاعا من تمر او صاعا من طعام

يمكن ان المثل على مثل صورة بدل من المثل بالنعيم
 ونحن نقول المثل في الضمانات لم ينفذ في الشيع الا و
 براد من المثل صورة ومن في المنليات او من في موافقة
 في غير المنليات اما البقرة فلم يرد ان يكون مثل حمار
 الوحش وكذا البقرة للنعامة وكذا البقرة في قوله تعالى
 من النعم اي كان من النعم فالمعنى ان الواجب جزار
 مماثل لا يقتل وهو القيمة كان من النعم بان يشتري
 بذلك القيمة بعض النعم ثم قوله بكم زدوا عدل يرد
 هذا المعنى فان النعم يحتاج الى اراى العدول ولو
 لا التقويم او لا كيف يصالح الاختيار بين النعم والقيمة
 والقيمة والقيمة ان لم يكن في النعم من النعم فخذوا
 وان نفع رجما الله يجب عند ابد منه فخذوا اولاً
 في مثل على القيمة ولا دلالة لثلاثة على هذا المعنى ويجب
 بجزء ونصف شعيرة وقطع شعيرة ما نقص من مقتله
 وقطع قوائم وكسر بغيره وكسر وقطع فخرج ميت

القبيحين

والم بيتة
احد من

لأفاده هذا الموضع اذ في صورة وجوب القيمة لو كان

بل ليفيد ان هذا الضمان واجب كما غريب

و ذبح صيد الحرم و عليه و قطع حنيفة و سجدة ٢٥ ولا

بأن كانت كف من الطعام

الثاة والبقو والبور والرجاح والبط الالهلي

11/11/11

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فقد استلجوا الزمان بالسرعة والجلد
في عيادهم لئلا يضيع الوقت الا اذا عاين
الماضي وراحهم فانه سقطت عندهم الحجة

وایضا در این کتاب
باز در این کتاب
و در این کتاب
و در این کتاب
و در این کتاب

فوقه او حوا علیہ علی قریب و کرمه علی

وہجوز لکھو

آر و افعال عمره را

عند ايجافه واما عند فضل العرة واما قال طاف
 شوطا لانه لو طاف اربعة اشواط يرضى اجرام
 الحج اتفاقا فلو اتى بها صحيح ونج لانه اذا فعلها
 لكنه منى عنه والنهي عن الافعال الشرعية يوجب
 المشقة لكن يجب دم للشقصان م ومن اجرام
 بالحج ثم يوم النحر اضر فان جلق الاول لزمه
 الاضربا دم والدمع دم فصاروا لا اى اجرام
 بالحج ثم اجرام يوم النحر بحج اخرى في العام القابل
 فان جلق الاول قبل هذا الاجرام لزمه الاضرب دم
 وان لم يجلق لزمه الاضرب دم ومن اذ بعرة
 الا يجلق فاجرام باخرى ونج لانه يجمع بين اجرام
 العرة وهو كونه فزم الدم م افا في اجرام به ثم
 زناه فان طاف لان يجمع بينها مشروع في الافاق
 كالقران م وبطل بهى بالوقوف قبل افعالها لبا
 بالتوجه الى عرفات م اى بالتوجه الى الوقوف م

قبل هذا الاجرام م

م قال لانه نعم اجرام بها يرضى عليه ما وج م لانه افا
 بافعال العرة على افعال الحج م ونسب رفضه بافعال
 رفض قضى واراق ومن حج قابل بعرة يوم
 الحج او ثلثة نسيه او نسيه ورفضت وقضيت مع دم
 م انا لزمه لان يجمع بين اجرام الحج والعمره صحيح
 م وان مضى صح ويجب دم فاجتاز الحج اهل مكة او با
 رفض وقضى ونج م اى فاجتاز الحج هذا اجرام
 حج او عرة يجب ان يرضى الاجرام ويجعل بافعال
 العرة لان فاجتاز الحج يجب عليه هذا ثم يقضى باجرام
 الصلح الشريف وينج واما يرضى اجرام الحج لانه
 يصير جامعاً بين اجرام الحج والقران فيرفض الثاني
 واما يرضى لغير العرة لانه يجب عليه عرة لغوايت الحج
 فيصير بالاجرام جامعاً بين القران فيرفض الثانية
 واما يجب عليه دم للتجمل قبل آوانه بالرفض باب
 الاحصاء م ان اجرام الحج بعد او من وقت المفرد
 اى المنع م

المنع م
 من تركه بالشر

وذكره مطلقا والتفصيل بان كان سجدة واحدة
 وذكره مطلقا والتفصيل بان كان سجدة واحدة
 وذكره مطلقا والتفصيل بان كان سجدة واحدة

وما قاله اهل الدين وعلماء يومنا من ان سجدة واحدة
 يوم النحر وهذا عندنا محقق واما عندنا فما كان
 بالجملة فكذا وان كان محصرا بالجملة لا يجوز النجس الا
 في يوم النحر وفي كل الايام من قبل خلق وقبض
 وعليه ان كل سجدة في سجدة واحدة ومن سجدة واحدة ومن
 قرآن سجدة واحدة واذا كان احصاها واحدة
 اكل الهدي والمجزة ومع احصائها فقط لان كل
 ادراك سجدة واحدة هذا عندنا بغير شك وان ادراك الهدي
 اذ عنده يجوز النجس قبل يوم النحر واما عندنا فبغير
 ادراك الهدي والمجزة لان النجس لا يجوز الا في يوم
 النحر وكل من ادراك الهدي ادراك الحج ومنه
 عن ترك الحج اعصار ومن احصاها لا ومن غير ذلك
 صحيح ويقع عنه اداء مجزئه الى موته ونوى الحج
 ومن حج من اذنه وقع عنه وضربها ولا يجزئ
 عن احصائها وذلك ان حج على الحاج عابدا
 وهو الذي احصاها

فان كان النجس من غير النجس
 فان كان النجس من غير النجس
 فان كان النجس من غير النجس

اي تبرع بجذبه غنما يوم الاحصاء اي احصاء
 على الامر وفي مالها يوم النحر والنجاسة
 على الحاج اي اذا امر به وان يقرن عنه يوم
 القرآن على المصور وهو النقصان في
 قبل وقوفه لا بعد فان في الطريق حج من سرك
 امره بثلث مائة لاسن لا حيث مات اي اذا
 ان حج عنه فاجزئ عنه في الطريق ففقد الحج
 حج عنه بثلث مائة فان قسمته الوصي وعزله
 لا يصح الا بالتسليم له وجه الذي عليه الموصي
 ولم يستلم له ذلك الوجه لان ذلك مال قصص
 فينقض وصيته بثلث مائة وعند الميراث ينفذ
 من ثلث الكل وعند غيره ان يبقى شيء مما دفع
 الى الاول حج وان لم يبق رطل الوصية
 الهدي من ابي ولغيره ولا يجب تعريف اي
 الذهاب به الوفاة وقيل له ان لا يعلم كالتقديم

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

والجارية المأجورة النسيئة وجاز الغنم في كل سنة
في طواف فرض حنبا وطواف بعد الوقوف يوم النحر
من بهي تطوع ونية وقيل في يوم النحر
لنحو المأجورين وغيرهم من شاة كالتين يوم النحر
لصدقة أي ليتعين في يوم النحر لصدقة وتصدق

حجوة وطاعة ولا يطأ بطنه ولا يركب الأضرة
ولا يجلب لبنه ويقطعه بفضة في يوم النحر
او تيب بغاض ٢ اي ذمب اشرفه في ذمبا واد
او عينه في وجبا بدله والمعبود في نحره لا شيء عليه
وتجربة النفل اعطيت في الطريق وصنع فاعلمها
بدنها وضرب بها صفي سبها لياكل منه
لا الفتي وان شربوا بوقوف بعد وقفة للقبول
اي اذا وقف الناس في صلاة يوم النحر وقفوا
بعد يوم عرفته لا يقبل شهادة يوم النحر لغيره
مجلس فتنع بين الناس فتنه ولكن اذا استدعى

تجول اهل عرفته اذا وقفوا في يوم النحر وقفوا يوم النحر
بما اذا وقفوا يوم النحر في يوم النحر وقفوا يوم النحر
الاستحسان ان هذه شهادة فاستعمل على النسيئة وعلى امر لا يد على تحت الحكم فان القصص منها لا يحكم
والجارية المأجورة النسيئة وجاز الغنم في كل سنة
في طواف فرض حنبا وطواف بعد الوقوف يوم النحر
من بهي تطوع ونية وقيل في يوم النحر
لنحو المأجورين وغيرهم من شاة كالتين يوم النحر
لصدقة أي ليتعين في يوم النحر لصدقة وتصدق

تجول اهل عرفته اذا وقفوا في يوم النحر وقفوا يوم النحر
بما اذا وقفوا يوم النحر في يوم النحر وقفوا يوم النحر
الاستحسان ان هذه شهادة فاستعمل على النسيئة وعلى امر لا يد على تحت الحكم فان القصص منها لا يحكم
والجارية المأجورة النسيئة وجاز الغنم في كل سنة
في طواف فرض حنبا وطواف بعد الوقوف يوم النحر
من بهي تطوع ونية وقيل في يوم النحر
لنحو المأجورين وغيرهم من شاة كالتين يوم النحر
لصدقة أي ليتعين في يوم النحر لصدقة وتصدق

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

تجول اهل عرفته اذا وقفوا في يوم النحر وقفوا يوم النحر
بما اذا وقفوا يوم النحر في يوم النحر وقفوا يوم النحر
الاستحسان ان هذه شهادة فاستعمل على النسيئة وعلى امر لا يد على تحت الحكم فان القصص منها لا يحكم
والجارية المأجورة النسيئة وجاز الغنم في كل سنة
في طواف فرض حنبا وطواف بعد الوقوف يوم النحر
من بهي تطوع ونية وقيل في يوم النحر
لنحو المأجورين وغيرهم من شاة كالتين يوم النحر
لصدقة أي ليتعين في يوم النحر لصدقة وتصدق

فان كان يوم الجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة

فان كان يوم الجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة

بها وحرب بها صبيحة
لا الغنى وان شهدوا الوقوف بعد وقت القيل
الى اذ وقف الناس وشهدوا انهم وقفوا
بعد يوم عرفته لا يقبل شهادة ولا التمسك غير
على فنتفع بين الناس فنتنه والذرا او شهدوا

شهدوا عشرين يوم يتقدم الناس من يوم التروية
برؤية الهلال ليلة يصير هذا اليوم باعتبارها
يوم عرفته فانه لا يقبل شهادة لان اجتماع الناس
في هذه الليلة متعذر فخط قبول الشهادة وقوف
الفقهاء وقيل وفيه قيلت لفظ الهداية اعتبارا
بما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب الجواشي
شهد يوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول
صورة هذه المسئلة مشككة لان هذه الشهادة
لا يجوز الادعاء بها لغير ليلة كذا ويولون
المتكلمين بل روى ليلة بعدة وكان شهر الاخي
نانا ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون
في القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة
ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا
في الحسب وكان الوقوف يوم التروية فان علم
بهذا اصح قبل الوقت بحيث يمكن التذكر فانه

ليلة

اعادوا انفسهم ان يكون من يوم التروية
على ما هو وانما كان كذا ان امر باي
ولم يامر بالان والى كذا ان امر باي
لن يصدق فنتنه الا ان كان في كذا
عند ما يقع في الاكراه فاصح

فان كان يوم الجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة
والاثنين والاربعاء
والسبت والجمعة

والتاريخ المذكور في نسخة
الخط المذكور في نسخة

جاءه الصديق
وكان فيه بولي

والا حسن الله حاله ان يتزوج بامر دينه لعله
تقارن حاله ما طالبكم من الف مشق الا انكم كالم

والفرق بين عبارتي عن ضم الضمير
في الكلام عبارة عن ضم الضمير

الرجل من المرأة فلعقد رابط أجزاء العقد فلهذا لا يابى
والقبول شرعا لكن من شرطه العقد الجاهل بالمصدر
وهو الارتباط لكن النكاح هو الإيجاب والقبول
مع ذلك الارتباط وإنما قلنا هذا لأن الشرع
يعتبر الإيجاب والقبول لا سيما إذا كان عقد النكاح
لأموار فإما حيث كان شرطه ونحوه وقد ذكرنا
في شرح الشفيع في فصل النكاح أن النكاح كالبيع
فإن الشرع يحكم بأن الإيجاب والقبول الموقوف
جسديا يرتبطان ارتباطا جاكيا فيحصل من شري
يكون ملك المشتري شرعا فذلك المانع هو البيع
فالمراد بذلك المانع المجموع المركب من الإيجاب
مع ذلك الارتباط الشرعي لأن البيع هو مجرد
هذا المانع الشرعي والإيجاب والقبول التام كما نؤمن
البعض لأن كونهما أركانين في ذلك ولا شك أن
علما ارتباطا فالحالة الفاعلية المتعاقدين والمادة الإيجاب

وہو اے سہ و قہول

نور الایضاح

والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي

يعتبر الشرع وجوده والغاية المصالح المتعلقة

بالنكاح وانما قلنا هو عقد موضوع له لان البيع لا يستلزم

والرب ووجهها ثبت به كمال المتعة كس غير موضوع

فلهذا البيع هو وجهه في محل البيع كمال المتعة بخلاف النكاح

٢ موقوفه باليجاب وقبول لفظها ما من كزوجت

وتزوجت او ما من واستقبل كزوجت فقال زوجت

وان لم يعلم معناه ٣ والانعقاد وهو الارتباط

لشرعي المذكور والمبالغة قبل الامر وقوله زوجت

صدق مقوله يجوز ينشك او نفسك واعلم ان زوجت

ليس الحقيقة ايجابا بل هو توكيد ثم قوله زوجت

ايجاب وقبول ان الواجب يتولى طر النكاح بخلاف

البيع فانه اذا قال بعني هذا الشيء فقال بعني لا

يعتقد البيع الا ان يقول الشئ بعني فان الواجب

لا يتولى بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

البيع بطر البيع وذلك لان حقوق كان

قوله ان العلم الى العاقد ان معناه ان معنى لفظ
الاباء والقبول هو لفظ امره زوجت فلهذا
بالعبودية وبها يعرف ان معنى ما قبل ذلك مع
النكاح كذا في المتن وذكر في المتن ان
اذا علم ان النكاح منقوض ان لفظ كان
لم يعلم ذلك فلهذا ان يعرف ان معنى ما قبل

النكاح انما انما انما
بالقبول هو لفظ امره زوجت
فلهذا بالعبودية وبها يعرف
ان معنى ما قبل ذلك مع
النكاح كذا في المتن وذكر
في المتن ان لفظ كان
لم يعلم ذلك فلهذا ان يعرف
ان معنى ما قبل

ولا يصح بيع
ولا يملك الوصي لانها وصفت لتملك العبد لا يملك
اذا لم يقيد بالعمل

العقد راجع الى القدر باب البيع واما النكاح
 فحقه يبرج الى الزوج والزوجة لا الى العاقدان
 والعقدان كان غيرهما فهو محض ^{نكاح} وقولها
 داد و بريدت ^{نكاح} لا يبرج الى ادنى وبريدتى
 اى اذا قيل للزوجة فقلت من ربي بريدت
 فقالت داد و بريدت للزوجة فقلت فقال بريدت
 بخلاف البيع النكاح كبيع وشراء اى لو
 للبايع فروضتي فقال فروضت ثم قيل للزوجة
 فقال خريدت البيع لا بقولها عند الشهود
 ما زن وشوكم ويصح بلفظ النكاح وتزوج وانه
 وتلك وصدة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة
 واعارة ووصية ^{نكاح} لفظ المختص هذا ويصح بلفظ
 وتزوج وبيع ووضع تخليك العين جاللا هذا هو النكاح
 ولا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانها لم توضع
 ولا بلفظ الوصية لانها لم توضع لتخليك العين لا لغيره
 اذ المقييد بالفعل

قوله ان العاقدان معا
 الا انهما لم يوافقا
 بالحيثية وحيثية
 النكاح كذا في قوله
 اذ على ان النكاح يقع
 لم يبرج ذلك فلو ان
 قوله ان العاقدان معا
 الا انهما لم يوافقا
 بالحيثية وحيثية
 النكاح كذا في قوله
 اذ على ان النكاح يقع
 لم يبرج ذلك فلو ان

لا يتولى بطرف البيع وذلك لان حقوق
 العقد
 يجب ان يكون
 ٩٢

قوله ان العاقدان معا
 الا انهما لم يوافقا
 بالحيثية وحيثية
 النكاح كذا في قوله
 اذ على ان النكاح يقع
 لم يبرج ذلك فلو ان

فالفظة الذي وضع تمليك العين اذا اطلق ويؤ
القرينة دالة على الموضوع لا غير ما بان يكون الزوجة
حرة ينبت هذا المع المجازي ^{انما تمليك العين} ومو ملك المتعة
فان ملك العين سبب لملك المتعة فيكون طلاق
لفظ السبب على السبب وعندنا في قولنا لا نفقه
بمنه الا الفاظ والعقارة بلفظ الابهتخص بالمتعة
لقوله تعالى خالعتك ولنا قوله وانما نبت
نفسه بالمتعة ^م الآية مجاز والي لا يخص بحرف
الرسالة وقوله تعالى خالعتك كذا في عدم وجوب
او اقلنا من خالعت كل اى لا اهل لاجل احسن عجز
^{فان شئت} ^م وشروط سماع كل واحد منها لفظ الاخر وهو
او حصرين ^م خلا فالت في رواية لا يصح الا
بشهادة التال ^م مظافين مسلمين سامعين معا
لفظها لا لاعتدائها فلا يصح ان سمعوا منفردين
كما اذا تكلم بمحضر واحد ثم غاب وهو وحده اذ فاما

فأما بخصوصه **٢** وصح عنه فاسفل **١** أحمد ودين
في قذف وعند عيسى وابن الرواحين وابن أبي
كثير **٣** في النظر بها إذا ادعى القرب **٤** أي إذا ادعى
ابني الزوج **٥** فإن ادعى بمولم قبل شهادة أو بينه **٦** أو
إذا ادعت المرأة تعقب شهادتها بها **٧** وإن تكى عنه
ابني الزوج **٨** فإن ادعت لا تعقب شهادتها بها **٩** وإن
ادعى الزوج يقبل **١٠** ما صح كإجماع مسلم فثبت عنه **١١**
ولم ينظر بها **١٢** أي **١٣** المسلم **١٤** فإن شهادة الكافر على
المسلم لا تقبل **١٥** وإن ادعى المسلم تقبل **١٦** أن أقر
أن يكسح صخرة فتكسح عنه **١٧** وإن حضر أبوها **١٨** والأب
١٩ فإن الأب إذا كان حاضرا ينقل عبارة **٢٠** الوكيل
إلا الأب فصا **٢١** كان الأب عاقدة والوكيل مع
ذلك الفرد **٢٢** بيان **٢٣** يكسح بالفتح عنه **٢٤**
حضر صح **٢٥** والألف **٢٦** فصا **٢٧** كان الأب عاقدة
والأب وذلك الفرد **٢٨** بيان **٢٩** وعبارة **٣٠** هذا

چند اقسام

۱۰۰

نكاح امرأة وعدها نكاح المرأة اخرى ايها
فانكح
والمنفق والمفكر

بعدة الرجال من سنة اوجم الاول كان الاصل اربعة نسوة فطلق ابنهم لاجل
ان يزوجه امرأة اخرى فلم يقض عنها والثانية اذا كانت امرأة واحدة فطلقها لاجل
ان يزوجه بائنة ما دامت العدة بائنة والثالثة اذا اشترى جارية لاجل ان يقربها اليه
فغيرها بخفضة والاربعه رجل في دار الحرب فتزوج حرة لاجل له وطعها بالمخض فخفضت
والخامس ان يخرج الحرة معها جرة ولها زوج في دار الحرب لعدة لها معها فان كانت
فان كانت حاملة لاجل ان يزوجهها قبل وضع الحمل ولو اشترى اذا تزوج بها لاجل له
ان يقربها اليه بضع الحمل ولو تزوج في حال النفاس المرددة والثامنة في حال الحيض والثانية
ان يزوجه رجل باسرة فتم زوجهها فخذها كحرة واسودت فوجب عليها الاستبراء فمقتضى
معية كسرة على النكاح واطع رجل غاب عن امرأة عشرين سنين فتزوجت باسرة وكانت المرأة
على سبيل ذلك الاول لا تزوج الاول عند كسره وبعده العوي وعنه كسره بالزوج الثاني وعليه
قافوري وروى عن كسره بالزوج الثاني وعليه يقتضون خزانة الوفاة وكذا في كسره بغير
غاية وامرته وبني بلوا فوجب عشرين سنة فمقتضى وجبات بالاول وقال كسره بالاول
الزوج الثاني لا تزوج في الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء ويجوز زواجهما ولم يروى عند الكسرة
عن كسره بالاول ولا في الثاني ورجع الى هذا القول وعليه يقتضون في كل واحدة من النكاح
على القول الاول فمقتضى خزانة الوفاة من غير زوج او قال لا يلحق الاول ولا الثاني وانما يثنى
وعليه يقتضون قاضيه وقدره الموطوعه فمقتضى الوفاة وان كان ثمة ثبت في غير الموطوع
ولا يلحق على الاول والوطي غير كمال الموطوعه ولا على الثاني اصله انما انشقه فيه وقدره
في التاتر يخاف في تخمسين فوامر زوجه المزوج على الوفاة انما على الاول ولا الموطوعه ولا
امرهما خزانة تذكر في نكاح الفتاوى القاعدية ولا يلحق به ولها اوله جامع الصغير الزوجة
يفضاح زوجه من الزحام ولو ادعى احب ابوداها فبشرها بالانصاف وطلعت امرأة حرة
عليها بناتها نسبا ورضا كما ذكره في نكاح النساء

وذكر في شعره المراءى في بيت حمزة
الحصان في ذراتهم الناطق
من رقيقه في الفقيه المجمع
رسد في كورس المستر المذنب
في كورس المستر المذنب
في كورس المستر المذنب
في كورس المستر المذنب

وفاوون تسع سنين ليست بمشتهرة وبمختلفة
 ٢ اعلم ان بنت تسع سنين او اكثر فيكون مشتهرة
 وقد يكون وبها مختلف بطولها وصغرها واما قبل
 التسع سنين فافقوى على انها ليست بمشتهرة
 ٣ وبجميع بيان الاختلاف فلها عدة ولونها بين
 ووطيا بل بين وبين امل بين اشهرها فحرفت
 فاذا لم تحمل الى الارض ٢ عبارة مختصرة لادوية
 فلها عدة واما ما كان من الارض ٢
 فاعلم

[illegible][illegible]

فرضت ذكر المخلع الاخرى وطهرها ملكا وكذا وطهرها
 ملكا وطهرها ملكا وملكها لانها جارية فان ملكها
 لا يطا، واجرة حتى يجرم الاخرى اي تكون المرأة
 في النكاح رجل وفي عدة ولو طلاق يمين يجرم النكاح
 امرأة اتيها فرضت ذكر المخلع الاخرى وايضا
 يجرم وطى هذه المرأة بملك يمين وانما وطى ابيها
 بملك يمين يجرم وطى الاخرى نكاحا وملك يمين
 لكن لا يجرم نكاحا جارية اذا نكحها لا يطا واقعة
 يجرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال فان تزوج
 اخت ابنه وطهرها لا يطا، واجدة منهنما حتى يجرم
 احدهما عليه ٢٠ انما زالة الملك من كلها او بعضها
 او بالزوج ٢١ وان تزوجها بعقدين وهي
 الاولى قرق بينهما ولها نصف المهر ٢٢ لان النكاح
 الاخير باطل غير موجب للمهر النكاح الاول صحيح وقد
 فارق الاولى قبل الوطى فيجب نصف مهره ولا يري

بما تضمنه من عدم ابرار المهر وان
 فصل في ما اذا ثبتت اربعة احوال
 وطى انما اربعة احوال على الزوج
 غير تزوج ولو شقها القول قول
 اربعة غير تزوج ولو شقها القول قول
 غير تزوج ولو ابرار المهر وان

ولا يدرى لمن هو نصف بينهما وانما قال بعقدين
 حتى لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحها فلا يجرى
 من المهر ٢٣ لان المهر اربعة وثبتت زوجها لانهما
 لان ثبت الزوج لو فرضت ذلك كان ابن الزوج
 وهو حر لم يمتها المهر الاخرى ان فرضت ذلك
 لا يجرم عليه ملك المرأة ٢٤ ومصحح النكاح الكتابية
 والصلحية الموثقة بنهي المهر بكتاب الاعادة
 كواكيل الكتاب لها ٢٥ اعلم ان نكاح الصائبة
 رجل عند رجله لا عند فقيل هذا الخلاف بناء
 على نفي الصائبة اهل الكتاب على النكاح لانها
 كذلك يجوز نكاح الصائبة وبها عاين في عدة
 الكواكب ولا كتاب لهما فلو كان كذلك لا يجل
 نكاحها ثم عطف على نكاح الكتابية قوله ٢٦ ونكاحهم
 والمهر والامة مسلم والكتابية ٢٧ وفيه خلاف
 ان ثبتت، على ان اتحد عصيان ولو نصف بيمين

في بوجيفقه زعم ان
 النكاح

فانما تضمنه من عدم ابرار المهر وان

[illegible]

فارس و قنبرین علی غایت از ارباب فاضل وقت است که در این کتب را

الملكوت ١٢٠٠ سنة
الملكوت ١٢٠٠ سنة

قوله في العنقودين
المنقذين

بالكتاب فظاهر الفسخ عند البلوغ **وقال** لم يكونا عالمان
فظاهر الفسخ **عنه** على عدمه وفيه خلاف الثالث فظاهر
فيخرج من الباب ويجوز قبل البلوغ **عنه** ما ذكرناه
الولي المجرب وليس كذلك الأب والجدة وسكونت البكر **فأما**
أى عند البلوغ أو العلم بالكتاب بعد البلوغ **ولا يعتد**
بغيرها إلا إذا لم يكن **أى** جهلت به **أى** بالحيض فإنه
البكر إذا سكنت بعد البلوغ أو العلم **بها** على أنها لم تعلم
أن لها الحيض **فإن** كان سكوتها رضاً ولا فائدة
بالجمل والمجمل **السن** بعد رفقها **بمختلف** العقدة **أ**
أى إذا اعتقدت الامة ولها زوج ثبت لها الحيض
فإن لم تعلم أن لها الحيض **فإن** بعدز لأنها لا تفسخ **اللعنة**
بغيرها **فإن** طلب العلم **فرضه** على كل مسلم ومسلمة
وبالتقصير **لا تغزر** **فإن** قيل كل من أتى البكر **كان** **مؤثماً**
وهي قبل البلوغ غير مكاتبة **بالشرع** **فإن** إذا لم يكن
القربة **والصبي** **يعتد** **فإن** أن يجب عليه **بما** **علم** **الاب**

موقوف
للمعلمين في دار المعلمين
بمدينة القاهرة
في سنة ١٣٠٠ هـ

العالم فریخته علیها ۱۲۹۰

توسعه و انقباض و الاقناع
البیاض بالقباض و انقباض و الاقناع

واجتماعه او وجب على كليهما التعليم والتمضي الى
 شتر كما سئى قال النبي ^ص من تزوج حبسناكم بالصوم
 اذا بلغوا سبعا واضربوا امرؤا بالجنوا عشرة او ثمانية
 الفل ^ص والنيكاي بطل لا رضا صريح او دلالة ^ص
 اى صريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل
 ما ييل على الرضا كالعقبة والتمضي اعطاء الغلام
 المهر وقبول الشيب ^ص ولا اقيامهما مع المجلس
 وشروط القضا الفسخ من بلغ لان ^ص اعتقت فان الا
 الزام ^ص الضرر على الزوج بخلاف فسخ العقد فانه منع
 زيادة المك ^ص الزوج عليه فان اعتبرت الطلاق عند
 بائنه فاذا اعتقت صار المك عليها بائنه ^ص تطبيقا
 بعد ما كان تطبيقا ^ص ويكون الفسخ امتناعا عن هذا
 فلا يحتاج الى قضاء القاضي فان مات احد قبل
 التوفيق بلغ الاول او رتبة الاخر ^ص الصبي النكاح بينهما
 والولي العصبة ^ص المراد بالعصبة العصبة بنفله ^ص

قد سرس چشم بدین منجی الدنیا که است
بجای زامن و نه قدرتی که بر او است
از یک کسی آید که
و از هر اقصای این عالم و از هر دین و از هر زبان
و از هر دین و از هر دین و از هر زبان
و از هر دین و از هر دین و از هر زبان

[illegible]

يصل الى متوسط اني اما العصبية بالغير كالنبت
اذا حاربت عصبية بالابن فلا ولاية لها على امارها
لخجونه وكذا العصبية مع الغير كالنبت مع النبت
لا ولاية لها على اخيرها لخبونه **علي بن زيد** لا رتبة
اي قدم الخبز والاصل ثم السفلى والاصل والى علي
عاقبة الاصل القريب كالان ثم بينه والى سفلى ثم
جزء الاصل البعيد **قال** سفلى ثم بينه ثم بينه و
سفلى الاقرب فالاقرب ثم التسوية بقوة القربة
اي قدم الاعيان على العلان **بشرط** خجونه وتكليف
واسفل في ولسه دون كافر **قال** ثم ذوالرحم
الاقرب فالاقرب ثم مولى **المولات** اي المولات
لا وارث **قال** في غير ذلك ان ابن جني فارت عليه
وان مات فارت له ثم السلطان ثم قاض في
منشور ذلك **اي** كتب في منشور **الولاية**
والابعد يزوج بعقبه الاقرب **المالم**

يعني لابد من قرب بلا قرب ابن الله

[illegible]

اولادهم في الحيات
والاخرات وفي الحيات
اولادهم على الزنيد
علاء الملك

ما لم ينظر الكفو الى طلب الجندية وعليه الاكثر ومنه فم
 عند جميع من المتأخرين **اعلم** ان الابدولانية التي
 عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وغير باعند الاكثر
 ما ذكر وهو قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب
 ثم عطف على ما ينظر قوله ومنه السفر عن جميع من المتأخرين
 وعليه القنوي **م** وولي الجندية انبها وولي مواعيد
م بناء على ما ذكر ان الابدولان مقدم في العصبية على
 الابد **م** ويختب الكفاءة في النكاح ان باقر يش
 بعضهم كقول بعضهم والعرب بعضهم كقول بعضهم **ش**
 اي العرب الذين لم يكونوا من قرين بعضهم كقولهم
 لبعض اعلم ان كل من هو من الاولاد قرين كذا
 قرين واما اولاد من هو فوق الضر فلا واما
 الكفاءة في النسب بالعرب لان العوض هو الابدول
م وفي العجم اسلافا فذو البوين في الابدول كقولهم
 اباؤهم فيه وسلم ثم غير كقولهم اي اباؤهم ولادهم

قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 وهذا هو المطلوب في قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 من المتأخرين اعلم ان الابدولانية التي عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وغير باعند الاكثر
 ما ذكر وهو قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب ثم عطف على ما ينظر قوله ومنه السفر عن جميع من المتأخرين
 وعليه القنوي م وولي الجندية انبها وولي مواعيد م بناء على ما ذكر ان الابدولان مقدم في العصبية على الابد م ويختب الكفاءة في النكاح ان باقر يش بعضهم كقول بعضهم والعرب بعضهم كقول بعضهم ش اي العرب الذين لم يكونوا من قرين بعضهم كقولهم لبعض اعلم ان كل من هو من الاولاد قرين كذا قرين واما اولاد من هو فوق الضر فلا واما الكفاءة في النسب بالعرب لان العوض هو الابدول م وفي العجم اسلافا فذو البوين في الابدول كقولهم اباؤهم فيه وسلم ثم غير كقولهم اي اباؤهم ولادهم

اب فيه الذي البوين فيه وجرية فليس عند منق
 كقولهم جرية اصلية ولا يعق الوه كقولهم ان البوين
 جرية وبانه فليس كقولهم رجب صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي **م** وعند بعض
 ان الفاسق اذا لم يعلن يكون كقولهم الرجب
م وما لا فاعلم ان المهر والمهر والنفقة ليس في النفقة
م وانما قال للفقيرة له فاع وبعث من تومل ان الفقيرة
 يكون كقول الفقيرة وكذا للفقيرة بالطريق الاول لان
 عزاء المهر والنفقة الواجبين تحقيق مع زيادة
 التسمية والقادر عليها كقولهم ان المهر والنفقة
 هو الصحيح **م** لان المال عاد ولا يملكه الا بغيره
 الا ان يكون بحيث لا يقدر على ادائه الواجب وهو
 المهر والنفقة **م** وجرية فحايك او حيا او حيا او حيا
 وباع ليس كقولهم طار او طار او طار وباع
 وان كجبت باق من مراء اي من مراءها فلولي

قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 وهذا هو المطلوب في قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 من المتأخرين اعلم ان الابدولانية التي عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وغير باعند الاكثر
 ما ذكر وهو قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب ثم عطف على ما ينظر قوله ومنه السفر عن جميع من المتأخرين
 وعليه القنوي م وولي الجندية انبها وولي مواعيد م بناء على ما ذكر ان الابدولان مقدم في العصبية على الابد م ويختب الكفاءة في النكاح ان باقر يش بعضهم كقول بعضهم والعرب بعضهم كقول بعضهم ش اي العرب الذين لم يكونوا من قرين بعضهم كقولهم لبعض اعلم ان كل من هو من الاولاد قرين كذا قرين واما اولاد من هو فوق الضر فلا واما الكفاءة في النسب بالعرب لان العوض هو الابدول م وفي العجم اسلافا فذو البوين في الابدول كقولهم اباؤهم فيه وسلم ثم غير كقولهم اي اباؤهم ولادهم

قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 وهذا هو المطلوب في قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب الجندية
 من المتأخرين اعلم ان الابدولانية التي عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وغير باعند الاكثر
 ما ذكر وهو قوله ما لم ينظر احدا لم ينظر الكفو الى طلب ثم عطف على ما ينظر قوله ومنه السفر عن جميع من المتأخرين
 وعليه القنوي م وولي الجندية انبها وولي مواعيد م بناء على ما ذكر ان الابدولان مقدم في العصبية على الابد م ويختب الكفاءة في النكاح ان باقر يش بعضهم كقول بعضهم والعرب بعضهم كقول بعضهم ش اي العرب الذين لم يكونوا من قرين بعضهم كقولهم لبعض اعلم ان كل من هو من الاولاد قرين كذا قرين واما اولاد من هو فوق الضر فلا واما الكفاءة في النسب بالعرب لان العوض هو الابدول م وفي العجم اسلافا فذو البوين في الابدول كقولهم اباؤهم فيه وسلم ثم غير كقولهم اي اباؤهم ولادهم

هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم
وهذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم

حتى يتم ايقون ووقف الكاح فضولي او فظولي
علا لاجازة اي يجوز ان يكون من جانب الزوج
فضولي ومن جانب المرأة فضولي فيتوقف على
الاجازة هما ويتولى طرف الكاح واحد ليس فضولي
من جانب اي يتولى واجبة لايجاب والقبول
ولا يشترط ان يتكلم بها فان الواجد اذا كان
وكيلها فيها فقال بوجهها اياه كان كافيا وهو
على تمام ايا ان يكون اصيلا وليا كابن لعم
تزوج بنت عمه الصغيرة او اصيلا وكيلها اذا
وكلت رجلا ان تزوجها بنفسه فزوجها من نفسه
او وليا من الجانبين او وكيل من الجانبين
او وليا من جانب وكيل من جانب ولا يجوز
ان يكون فضوليا كما اذا كان اصيلا فضوليا
او وليا من جانب وفضوليا من جانب او وكيل
من جانب وفضوليا من جانب او فضولي من

هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم
وهذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم

من الجانبين ٢ وصح الكاح اتمه زوجا من امره كاح
امراة لا امر ٢ اي وكل ان يزوجه امرأة فزوجها
اتمه صح ٢ والكاح للاب ولجد الصغير والصغيرة بنين
فاحش او من غير كفو لا غير بنين ٢ اي لا يصح لغير الاب
والجد الكاح الصغيرة والصغيرة بنين فاحش والمهر
او من غير كفو اتفاق وجه المرأة للاب والجد بنين فاحش
او من غير كفو من قبل سمع وخلق في لهما اي لو فعل الاب
والجد عند عدم الاب لا يكون للصغيرة والصغيرة بنين
بمنه البليغ وان فعل غيرهما فلا يان يفسخ بغيره
ولا يصح الكاح واجدة منهن اما امرأته زوجة بنين
من اثنين بنين زوجا المأمور بوجودة الامر اي لم
أمر ان يزوجه امرأة فزوجها امرأتين بعقد واحد
لا يصح كاح كل واحد منهما بماله من المكات
عشرة او اقل الثاني **باب المهر** اقل عشرة دراهم
هذا عندنا وانما عند الشافعي فكل ما يصح ثمنه

هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم
وهذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم

هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم
وهذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين
الوجهين من جهة الوجود والعدم
فان الوجه الاول هو الوجود والوجه الثاني هو العدم

يصلح من اسوا كانت عشرة او اقل منها او يجب
 هي ان يسمى بخبره ١٢ اي غير دون عشرة وراهم
 وهو انما عشرة او ما فوقها فالحسنى عند الوطى
 او موت احدكما ونصفه للزوجة قبل وطى وفوت
 صحت ١٢ اي الثلوة الصبيحية وسيجيء تفسيرها فان
 قال قلت لم يكف بقوله قبل فلو صحت فانه
 ان كان قبل الثلوة كان قبل الوطى قلت لا
 فانه يمكن ان يكون قبل الثلوة الصبيحية ولا يكون
 قبل الوطى بان وطى بالثلوة صبيحية ثم وطى
 مع وجود المانع اشترى كصوم رمضان ونحو
 ١٣ وضع النكاح لا ذكر منه ومع نفيه ونحوه
 وبهذا الذي مر الخ فهو حر وبهذا الجهد فخر
 ونوب وبما لم يبين جنسهما وتعلق القان
 ونجست زوجه احرها سنة ١٤ وانما قيد بالحر والامة على علم
 لو كان عبدا تجب له ذمة وسيجيء ١٥ وفوت زوج
 ١٦

لو تزوجت
 بالحر والامة
 على علم
 لا يملك
 من المهر
 الا نصفه
 والامة
 لا يملك
 الا نصف
 المهر

بنته او اخته منه على تزوج بنته او اخته منه معا فانه
 بالعقد ١٧ اي في صحيح النكاح في صورة تزوج
 بنته منه وقوله معا فانه يمكن ان يكون تميزا او
 عدم التمييز اي حال كون التزوج بتوابعها هذا
 العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهما ولم
 مهر مثلها في جميع عند وطى او موت ١٨ كتحقيق
 الوطى ولم يذكر الثلوة لانه اراد الوطى حقيقة او
 دلالة ففي الثلوة دلالة الوطى اقامة للملكية مقام
 المهر وقوله او موت اي موت الزوج او الوطى
 وعبارته ان تصدق بها وصح النكاح بلا ذكر مهر فصح
 نفيه وبشيء غير مال متقوم ونحوه وان نسي وجب
 مهر المثل كما مر او نصفه فالوسط او قيمته اي صح
 النكاح بغير مهر نصفه فيجب الوسط او قيمته ١٩ ومتى
 لا تزيد على نصف ولا ينقص عن خمسة ٢٠ اي لا تزيد
 على نصف مهر المثل ولا ينقص عن خمسة دراهم ونحوه

مسعودي
 جازيت بك جادرويك براهن ويك معصدة

بنته او اخته منه على تزوج بنته او اخته منه معا فانه
 بالعقد ١٧ اي في صحيح النكاح في صورة تزوج

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة
في قوله تعالى وتعدون على الموسعة
في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

بجاء في الصحيح لقوله تعالى وتعدون على الموسعة
وعلى غيره الآية وعند الأخرى تعدون على الموسعة
أدفع وخمار وطهنة يطلق قبل الوطى في كل
في صورة المذكورة وهي قوله لا ذكر المهر الخ وفيه
الزوج العبد لها هي أي يجب على الزوج العبد لها
وفي قوله الزوج العبد لها أي وفي قوله ما فرض الله الخ
أومات عنها زوج والمتعة الخ طلق قبل الوطى
المفوضة هي التي يجب نفسها بلا ذكر المهر أو على أن
لأمرها ثم تراضيها على مقدار فلها ذلك المفوض الخ
وطهرها أومات عنها والمتعة الخ طلقها قبل الوطى وعند
الزوجين هو وهو قول الشافعي بولها نصف المفوض
وما زاد المهر يجب بسقطه بالطلاق قبل الوطى وصح
عنها عن أي سخط المهر عن الزوج ولم يرد في قول
المهر ليس على الزوج كما في قول فإلا يوطى ويمنع فبطل
على كل المهر وبعضه الزيادة في صورة ما زاد على المهر

فإنه ولو طهنت ما فرض الله الخ
وإنما ما فرض الله الخ وهو ما فرض الله الخ
وإنما ما فرض الله الخ وهو ما فرض الله الخ

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

وعلقه على المانع وعلى ما أوثره أو طهره أو طهره
بأنه المانع المحض وهو منعه من طهره أو طهره
بأنه المانع المحض وهو منعه من طهره أو طهره
المانع الطبعي ولا يفرق أن يكون المانع الشرعي موجودا
فيها أي قوله أي لو كان المهر مفوضا ولو ذكره
وأعلم أن المراد بالخطوة اجتماعها بحيث لا يكون معها
عاقق فمجان لا يطلق عليها أحد غير أن في أوله الطبع
عليها أحد للظن ويكون الزوج عالما بأنها المهر أي
كلية محبوب أو عتيق أو صبي أو قضاة الخ
ونفذ في رواية ومعها حديث المتقدم الأول والصلوة كما
فرضا ونقل أي لا يكون الخطوة صحيحة مع الصلوة
المفوضة كما في الصوم المفروض ويكون صحيحة في صلوة
النفل كما في الصوم النفل ويجب المدة في العمل احتياطاً
أي جميع ما ذكرنا من أقسام الخطوة سواء وجد فيه المانع أو
وغيره أو لم يوجد ويجب المدة لمطلقاً لم توطأ ولم يست

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

في قوله تعالى وتعدون على الموسعة

والنكاح بالف على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها
 ١٠ وبالف ان اقام بها وبالف ان اخرجها فان
 ١١ اي نفيها نكحها على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها
 ١٢ واقام ١٣ اي نفيها نكحها باقاربا وبالف ان
 ١٤ اخرج ١٥ فلها الالاف والافقر مثلها ١٦ عند
 ١٧ فعنده الشرط الاول صحيح وول الثاني وعند
 ١٨ الشرطان صحيحان وعند فروع كل منهما فاسد
 ١٩ كذا في الثانية لا يزوج على الفين ولا ينقص عمر الف
 ٢٠ اي باقاربا وبالف ان اخرجها وبالف ان
 ٢١ المروا بالثانية المسئلة الثانية وبالف قوله
 بالف ان اقام بها وبالف ان اخرجها فان
 اخرجها تجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر
 من الفين لا تجب لزيادة فان كان اقل من الف
 يجب الالاف ولا ينقص من شيء لا اتفاقا ولا على
 المهر لا يزيد على الالفين ولا ينقص عمر الف ٢٢
 نكح بهذا او بهذا فلها مهر المثل ان كان بينهما ولا
 العبد العبد

والله دونك والاعرف لوفوقه ای ان کلمه بیه
العبد اوبد کاک واجد بی اکثر قیمته من الامر بحجب
من المثل ان کان من المثل فوق قیمته بین قیمته
العبدین وحب العبد الاقل قیمته اذا کان من المثل
دول قیمته العبد وحب العبد لا اکثر قیمته ان کان من المثل
فوق قیمته فاعلم ان اذا کان من المثل مساوی قیمته
اجد من المثل العبد ووطقت قلبی ان فاضل الامر
وان کلمه بیه العبدین واجد فیما حذرهما العبد
ان مساوی عشق وان شغل السکاره وحبها
الوسط اوقیمته وایین جسر کبیل او کمونک و
فذلك والحب شیء فخره فاسد لا یحیی وان فلا
وان یحیی ان یزاعل من المثل ان کان من المثل
المتساوی اقل من المثل واجب وان اکثر من المثل

[illegible]

٢ وبقيت النسب ودمت مع وقت الخول عندئذ
 ويقتضي **٣** أي ان كان مع وقت الخول لا وقت
 الوضع ستة أشهر بقيت النسب لان كان قبل الخول
 انكحوا والى يوم سعة جرمها انكحوا بغيره وقت النكاح كان
 النكاح الصحيح **٤** ومهر مثلها مهر مثلها موم ايها
 وقت العقد **٥** اي بقيت مهر مثلها ثم يتبع قوله مهر
 فراد بالاول المصطلح شرعا وبالثاني المعنى اللغوي
 اي مهر امرأة مماثلة لها وهي من قوم ابيها ثم يتبع
 ما به المثل بقوله **٦** سعة وجمالا ومالا وعقلا ودينا
 وعصر والكارة وشباب فان لم توجد مهر من الاجابة
 لامهراتها ومثلها الا اذا كانت من قوم ابيها **٧**
 اي اذا كانت امها بنت عم ابيها ومهر مثلها ومهر
 ولو صغيرة وتطالب باي اشياء ولو ادى رجوع على
 ان مهر موم والمأفلا وانما قال ولو صغيرة لانها اذا
 كانت صغيرة تطالب بمهر ابيها وليس لغيرها فتبين ان لا يجوز

قرب ومهر مثلها اي وقت النكاح والى يوم سعة جرمها انكحوا بغيره وقت النكاح كان النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها موم ايها

فوالله ان اوجب ضمها في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس

قرب ومهر مثلها اي وقت النكاح والى يوم سعة جرمها انكحوا بغيره وقت النكاح كان النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها موم ايها

فوالله ان اوجب ضمها في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس

لا يجوز الفضي لان باعها الفضي لا يكون مطالبا بمثلها موم
 الواجب مطالبا ومطالبا لان لا اعتبار لهذا الوهم لان
 حقوق العقد من اربعة الى الاصل والوحي سعة ومهر مثلها
 بكذا البيوع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز له
 ان يبيع المثل الحقوقي راجع الى العاقبة ولها مهر موم
 والسفر بها والنفقة **٢** اي اياها النفقة على
 على نفقة المهر **٣** ولو لم يوطأ او طهر بها مرة برضاها
 عن قولها فانه اذا وطأها او طهرها مرة برضاها بالاجابة
 لها حق المهر لانها سعة المهر المحقوق عليه فلا يكون
 لها حق الاسترداد ولا يحسد له ان كل وطء معقوف
 عليها فبالحق لا يوجب تسليم الباقية قبل الباقية
 فبقيت كل او بغيرها **٤** انظر وهو قبل متعلق بقوله
 موم عطف على قوله ما بين تجزئ قوله **٥** او قد يجر
 بمثلها موم مهر مثلها عفا عنه فقد راجع قوله **٦** ان
 بين **٧** فقط المختص بها والمهر والمهر ان يتبين

قرب ومهر مثلها اي وقت النكاح والى يوم سعة جرمها انكحوا بغيره وقت النكاح كان النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها موم ايها

فوالله ان اوجب ضمها في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس

قرب ومهر مثلها اي وقت النكاح والى يوم سعة جرمها انكحوا بغيره وقت النكاح كان النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها موم ايها

فوالله ان اوجب ضمها في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس والانس في هذه الامور والانس

والألفا المتعارفة **٢** ولم يفرغ من خروجها من الدنيا
 انما بالاولى قبل قبضه **٢** اي ولها السطر الخ قبل قبض
 المعجل لا بعده **٢** ولها المنع لقبض الكل في اختيار **٢**
 اي الى لم يتبين المعجل والمؤجل لا يكون لها ولاية
 منع النفس لاختلاف كل امر من هذا الحكم فمما تقدم فانه قال
 او قدر ما يتجلى الى قوله ان لم يتبين فقيديه ولاية المنع
 بقدر المعجل يدل على نفي بطريق المفهوم علان ليس
 المنع بقبض المرائة على الدنيا ولا خلاف ان التخصيص
 بالذكر في الروايات يدل على نفي حكمه عن اعداء كذا اراد
 التصريح به من المبدل علان مختلف فيه وحقنا هذا
 فان المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف
 وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع لا لغير
 كل امر فاذ لم يتبين مقدار المعجل والمؤجل لان امر مؤخر
 البضع فما لم يقبض كل العوض لا يجب عليه تسليم البضع
٢ ولا لو اجل كذا فانه لو اجل الكل فقدرته طهرتها فلا
 اي لا لها المنع **٢**

فلا يكون لها حق منع النفس للضمة **٢** ولا السفر بها
 او اذ في ظاهر الروايات **٢** اي بعد اذ ما يتبين
 او قدر ما يتجلى بمثلها في ظاهر الرواية **٢** وقيل للمؤجل في
 الفقيه ابو الليث هو وله ذلك فيما دون مدة السفر **٢** اي
 له نقلها فيما دون مدة السفر **٢** وان في المذهب في كل امر
 يجب من مثل ما عاين ان اختلاف في افعال اصبحت لم يسم
 منه وقال لا يخرج من مده قال انما البنية لا تملك
 في قبولها وان لم يقم فعند هذا يختلف فان لكل بيت
 دعوى التسمية وان حلف بحجب من مثل ما عاين
 ينبغي ان لا يختلف لانه لا يختلف في النكاح فيجب من مثل
 وفي قدره حال قيام القول لم يسمه لم يسم لم يسم
٢ اي ان كان من مثل مساويا لما يسمه الزوج
 او اقل منه فالقول له مع الميمان وان كان موثقا
 لما يسمه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع الميمان **٢**
 واي انما بنية قبضت من مثل ما عاين او اقلها او ذلك
 هو انما لم يسمه من مده **٢**

لان الحق تدعى الزيادة فان اقامت بيته قبلت
 وان اقام الزوج وجهه بقبل البيت لان البيت تقبل
 له في البيت كذا اذا اقام الحق بيته على رءوسه
 الى ما كان يقبل وان اقاما في بيته ما ان شهد به
 وبينت ان شهد بها لان البيتات شرعت لانها
 ما هو في الظاهر واليمان شرعت لايحاء الاصل
 على ما قال النبي عم البيت على المعنى واليمان على ما
 والاصل في النكاح ان يكون بين المثل فالذي يدعى
 خلاف ذلك في بيته قوي وان كان بينهما ما
 الى ان كان من مثل ان ما يغيره الزوج والمهمل
 بيته لاصحهما قال طحا او اقاما قضي به
 اي بمثل فان طحا قضي بمثل وكذا ان اقام
 كل منهما البيت وان اقام احدهما فقط تقبل بيته
 ولم يتركه القسم لظهوره وهذا المذهب ان هو في كل
 قيام النكاح فالادان النصف ما يغيره الرجل او امرأته

منتهى النكاح وبيان
 في النكاح اي اذا كان
 في النكاح اي اذا كان

منه في القول وان كانت مساوية لنصفه في غيره
 المرأة او اكثر منه فالقول لها وان اقاما بيته قبلت
 وان اقاما في بيته ما ان شهد به وبينت ان شهد بها
 ان شهد بها وان كانت بينهما طحا فان طحا
 يجب منه المثل وموت احدهما في بيته ما حكم
 وبعد موتهما فالقول لمورثته وفي اصله يقض للمذموم
 البني وقال قاضي القضاة في بيته وان بعت اليها
 فقالت هو يهدى وقال هو مهر فالقول له لانها
 لا كل كالحظ في المخطئة وان تلج في دينه او
 جريد جريته ثمة اي في الدار كجرب بمهنة او لا مهر
 وذا جاز عنه اي في الدار لان النكاح بلا مهر
 يجوز عندهم فلا يجب شي وانما قال هذا لان لم يجر
 هذا في غيره او جاز عنه اي في الدار لان النكاح بلا مهر
 عدم وجوب المهر فوطئت او طلقت قبل او مات فلها
 لها وان تلجها بغير مهر او غيرة غيرة ثم سلم او لم

في النكاح اي اذا كان
 في النكاح اي اذا كان
 في النكاح اي اذا كان

م في منتهى ولايت خبرها اي لم يمس **م** فان لم يمس
 رجع صريح **م** اي الرجوع **م** وسقطت **م** اي التيقن
 الزوج يرجع لمولى عدم التيقن ولو ختمت بل استحبابه
 لا اخلان ختمت الامة للمولى بلا اخلال مع وجود التيقن
 لا تسقط التيقن مع الزوج والتيقن مع عدمه
 ولو ثبت له اذ كانت له منتهى ولايتها وان لم يمس
 فالتيقن عند السيد باعتبار انه يمكن الرجوع من ذلك
م ولد الكاچ عبده وامته كذا **م** اي تزوج كل واحد
 بلا رضائه **م** ولو تزوجت نفسها قبل المولى المهر للمهر
 امته قبلها قبله **م** اي قبل المولى لا قبل المهر
 تجوز في بالحيان اما في الصورة الاولى فانها لا بد
 لاننا قد ثبتنا فعل المهر بالموت وانما قال قبل المولى لان
 بعد المولى المهر واجب في الصورة **م** وزوج الامة
 يجوز باذن سيد **م** فان الغزل منع من جود
 الولد وهو ملك للمولى لا **م** ونفرت امته مكانه معقبت

تحت جوارحه **م** فان كانت تحت المهر فبالحيان
 وفعلها روي وان يكون المهر فبالحيان كانت
 تحت جوارحه فان كانت تحت المهر فبالحيان كانت
 الطلاق فانتهى عن ذلك فلهما فيما منع زيادة الملك
 عليها وعندها بالرجوع فلم يوجبه عليه الفسخ وهو لا راد
 زيادة الملك **م** امته كانت بالاذن فحققت نفقته ولم تحرم
م لانها قد رعت **م** وما ستم السيد وان زاد علمها
 لو وطئت فحققت وان عتقت اولادها ومهر
 امته فقلت فادعاه فعتت السيد وبهي ام ولد **م**
 وجبت على الاب قيمته **م** فان قوله نعم اذنت وما لك
 لا يكتفون بوجوب لا يملك الاب مال الابن عند الجاهل
 المولى تصير ملكا له لئلا يكون المولى حرا ما يوجب قيمته
م لامر **م** لانه وطئ مملوكته **م** ولا قيمة ولا **م** لانه ولد
 في كمال الاب **م** واجد كالا ب بعد موت فيه **م** اي المهر موت
 الاب في الحكم المكون **م** لا قبل **م** اي لا قبل موت الاب

قبل

في منتهى ولايت خبرها اي لم يمس
 رجع صريح اي الرجوع وسقطت اي التيقن

فان كان كذا مع ان النكاح الذي صح ولم يفسخ ولم يرد
ويجب مهره بالقيمة ما ولو كان مهره بقرابة ١٢ اي بقرابته
الابن فان الامة ملك لما بين فتجبها الولد فيعتق
علاجه ٢ وفيه نكاح مبرور قالت لسيده زوجها ما عتقه
عن بالف فعل اي حرة تحت عبد قالت لسيده زوجها
اعتقني بالف ففعل مع الامر ويتيق الزوج على امره
ويشتر النكاح خلافا لفرقوه فانه لا يعتق على المرأة عنه
لعدم الملك ويحق نقول بالانقضاء بنت الملك فصار
كالموت قالت لسيدي كذا غرم عتقني وقول لولائي عتقه
صار كما قال عتق من ملكك فاعتق عنك فلم يثبت الملك
انقضاء النكاح وبه عليه ان غايته ما في المباشرة
صار كقوله ببيع عبدك عني بالف وقال الامر بعتك لا يفسخ
البيع لان الواجب لا يتولى طرفي النكاح لبيع بخلاف النكاح
وايضاً الملك الذي يثبت بطريق الانقضاء ملك ضروري
فثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في ثبوتها ونحو النكاح
فثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في ثبوتها ونحو النكاح
فثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في ثبوتها ونحو النكاح

البيع
المات
النكاح

حتى يفسخ النكاح وهو ان يفسخ الاول ان البيع الثابت لا
بالانقضاء من غير القبول فانه قد عرفنا من قول الفقهاء ان
المقتضى ليس بالملك فكل من هو امر ضروري في سقوطه من الملك
والشرط ما يثبت السقوط من الثاني ان الثابت بالانقضاء من البيع
وان كان ضرورياً يثبت به لو اريد ان لا يثبت السقوط
سبباً في مسكن الرهبة ان الرهبة الانقضاء سبباً لانه لها
من القبض فكل ان ملك النكاح لو ان مبرور ملك البهائم
يجوز لا يثبت عليه ١٢ والولاء ١٢ لانه عتق عليها
ويقع عن كفارة ولو لم يثبت به ١٢ اي لو لم يثبت به لانه لا يعتق
الاعتقاد عن الكفارة يقع عن الكفارة ١٢ وان قالت
بالميل لم يفسد ولا ولاء ١٢ اي قالت اعتقني ولم تتم
ماله لم يفسد ولا ولاء ١٢ اي لم يفسد هذا عند محققين وكذا
عند محققين لو امانة عند يوسف وهذا الاول سواء فثبت
الملك مثلاً بطريق الرهبة ويستثنى الرهبة عن القبض وهو
شرط كالتسليم البيع عن القبول وهو كمن قلنا القبول

بوجه الملك

الشرع عتق عبدك بالانقضاء

صاحب اليد الفاضلة
من الشيخ علي بن محمد
شعب الدار البغدادية
عن والده المرحوم

الزبد لو كانت غير مملوطة
لكنه ثبت الا ان الماء
والزبد من اجزاء الزبد
والزبد من اجزاء الماء
والزبد من اجزاء الماء
والزبد من اجزاء الماء

[illegible]

التي صحت ٣ اي النية حتى يقع الثلاث في الحال خرقا
 لغيره لا بدعي وهو عند النبي وعندنا الثلث
 دفعه سني الوقوع اي وقوعه بانه مباح للثمة
 وعند الروافض لليقع الماتمسكا بقوله تعالى طلاق
 مرتين الآية فان الثلاث لا يقع الا بثلاث مرات م
 ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ عاقل عاقل ولو سكر
 او اضر من اشارة المعهودة لا طلاق صحيح ومجنون
 ٣ اي وان كان الزوج سكران خلافا للثمة
 لا يقع طلاق نائم وسيد علة زوجة عبده وطلاق
 امة والامة ثلاثه اثنتان ٣ اي طلاق امة ثلثة
 وطلاق الامة اثنتان ٢ ولو زوجها خلافا ٣
 فان اعتبر الطلاق عندنا بالثمة وعند النبي
 بالرجل فاذا كان زوج الامة جازا الطلاق عندنا
 اثنتان وعند ثلثة وان كان زوج امة عبدا
 فالطلاق عند ثلثة وعند اثنتان **باب اليقاع**

لما فرغ من بيان اصل
 الطلاق شرعا على بيان
 ايقاع الطلاق ٣

ايقاع الطلاق هو ما استعمل فيه قول غيره
 شرعا مثل انت طالق ومطلق وطلاقك ويقع بها
 واحدة رجعية ابتداء وان لوى ضد ٣ اي ضد الواحدة
 الرجعية وهو البتة الواحدة البائية او اكثر من الواحدة
 ولغة المحققين ان يقع به الرجعية ابتداء اي سواء لم
 ينوي شيئا او لوى واحدة رجعية او بائية او اكثر
 من الواحدة ٣ او لم ينوي شيئا وفي انت الطلاق اوان
 طالق الطلاق اوانت طالق طلاق تقع بها واحدة
 رجعية ان لم ينو شيئا او لوى واحدة او ثنتين فان
 ثلثا فثلاث ٣ هنا في امة واحدة والامة فثنتان
 بمنزلة الثلاث في امة وقد ذكر في اصول الفقهاء ان
 لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالثلاث
 في امة واحد اعتبارا بمرتب حيث ان مجموع فيصيح
 نية وان لم ينو شيئا يقع الواحدة الحقيقة اما الاثنان
 في امة فعددهم محض لادلالة اللفظ المفرد عليهم ٣ **باب**
 المأخذ

وبإضافة الطلاق المأكلها أو المأكلها عن الكل
كانت طالق أو ترك أو عتقك أو زوجك
أو بدينك أو بدينك وموكلك أو بدينك أو بدينك
أو بالأجر شايح كصفك أو بدينك يقع والإيدى
أو بدينك أو بدينك الظاهر والباطن وهو المأكل
لأنه لا يعتبر بهما الكل وعند البعض يقع **م** ونصف
طلقة أو ثلثها أو من واحدة أو ثلثين أو ما بين واحدة
الثلثين واحدة **م** فقولته واحدة مبتدأ خبره بنصف
طلقة **م** وفي من واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحدة
إلى ثلاث مبتدأ وثلثا الصافي طلقتين ثلاث
وثلثا الصافي طلقتان وثلثا ثلاث **م** وجم
الاول ثلثا الصافي طلقة يكون طلقة ونصفا **م**
الصف فحصل طلقتان وثلثا ثلاث **م** كل نصف
فحصل ثلاث **م** وفي أنت طالق واحدة وثلثين
يقع واحدة نوى القرب **م** قالوا لا عمل القرب
مقربا

عمل القرب في كناية الجراء لا في زيادة المضروب **م**
وإن نوى واحدة وثلثين فثلاث في الموطوءة
وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثلثين **م** أي إذا
قال في الموطوءة أنت طالق واحدة وثلثين ونوى
واحدة وثلثين يقع واحدة كما إذا قال في غير الموطوءة
فأنت طالق واحدة وثلثين يقع **م** وإن نوى
سبع ثلثين فثلاث وثلثين في ثلثين ونوى
القرب ثلثان وفي من مبتدأ ثلاث واحدة وجمعة
ونحو الطلاق في كناية أو في كناية أو في كناية **م** أي إذا
قال أنت طالق بكناية أو في كناية أو في كناية **م**
وقلت كناية أو في كناية لا يرفع عند طلوع الشمس
في أنت طالق غدا أو في كناية أو في كناية **م**
فقط **م** فأنشأ إذا قال أنت طالق غدا يفتقر إلى
أن يكون مبنيا بالطلاق في كل الغد يقع عند
ولا يصح نية العزم إذا قال صمتا سنة بعد **م**

ما كان بخلاف صحت خرافة وفي قوله انت طالق
 في غيبته وقوع الطلاق خبر من اجزاء الخدوس
 خبر عنه اولى بالجزء الاخر فيقع عند الغيب لا يلزم الرجوع
 من غير رجوع اما اذا نوى خروا محينا صح نيته وعند
 اول ما في اليوم غدا او غدا اليوم اي اذا قال ل
 انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم وان قال انت
 طالق غدا اليوم يقع في الغد وكذا انت طالق
 قبل ان تزوجك وانت طالق ليس لانك بها اليوم ويقع الا
 فيمن لم ينج قبل اس اي ان قال انت طالق اس
 لامرأة فنجها قبل الاس يقع في حال فلا قدرة
 على الابقاع في الزمان كما في م وفي انت كذا ما لم يطلقك
 او انت لم اطلقك او انت ما لم اطلقك وسكت يقع حالا
 وفي انك لم اطلقك في اخر عمره واذا اذنا بالانابة وقت
 وشرط مثل ان عند محضه وعند محكمه ومعنية
 الوقت او شرط كنيته م وهذاها علان اذا عند
 الرافعة

عند محضه موشرة بين الطرفين وشرط وعند محكمه
 حقيقة في الطرف وقيد بجي شرط الطرفين لغير قوله
 اذا لم اطلقك يكون بمعنى لم اطلقك يقع في حال كما
 اذا قال طلقك لئن كذا شئت فانه بمعنى شئت عند
 المحض ولو كان منتهيا بين المعنيين ففي قوله اذا
 لم اطلقك كان بمعنى لم يقع في حال ان كان اذا
 بمعنى ان يقع في آخر عمر فوقع الشك في وقوعه في حال
 فلا يقع بانك وانما شئت المشية فان الطلاق
 يقع بمشيتها فان كان اذا بمعنى ان القطع
 بمشيتها بانها تقضها بغيره وان كان بمعنى لم يقطع
 فلا يقع بانك ووافقت طالق ما لم اطلقك
 طالق تطلق بالافرة م اي ان قال انت ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالافرة وهي قوله انت طالق
 في قوله قال انت فلما لم اطلقك انت طالق يقع وم
 واليوم للنهار يقع في مشية والوقت المطلق في غير
 الا عند محضه وجوبه بشرط لا يتخير تركه بغير كنه
 ١٢١

يقدم زيد وتطلق في يوم اتزويك فانت طالق
 اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل ممتد يراد به النهار
 وانما قرن بفعل غير ممتد يراد به الوقت وذلك
 لان الظرف انما انما اذا تعلق بالفعل بلا فطر
 يكون معيارا له كقولنا صحت سنة بخل في سنة
 فانما كان الفعل ممتدا كالامر باليد كان المعيار
 ممتدا واد باليوم النهار جمعا وان كان الفعل
 ممتدا وقع الطلاق كالنهار غير ممتد واد باليوم الوقت
 وعلم انه قد وقع خطبا واضطراب وان المعيار في الازمنة
 وعلمه الفعل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي
 اضيف اليه اليوم فالنكاح في الزانية في هذا الفصل
 ان اليوم يحل على الوقت اذا قرن بفعل للامتداد
 من هذا القبيل فينظر الليل والنهار في زمانه ليس
 عدلان المعيار الفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق
 في قول يوم اتزويك فانت طالق والمذكور في انما
 الازمنة انما اذا قال يوم اكلم فلان فانت طالق
 الازمنة

يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا
 ممتد يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد في زمانه
 على ان المعيار الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا خبط اضطراب
 فان كان كل واحد منهما غير ممتد كقولنا انت طالق يوم
 يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وان كان كل منهما
 ممتدا نحو امرك بديك يوم يقدم اسكن هذه الازمنة
 باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم
 غير ممتد والفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتدا نحو
 طالق يوم اسكن هذه الازمنة والعكس نحو امرك
 يوم يقدم زيد يعني ان يراد باليوم النهار ترجيح
 لاجل الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان
 المراد بقاء الطلاق فلا يقال ان يكون المرأة طالق
 ممتدا لان الطلاق اذا وقع فكون المرأة طالقا
 امر مستمر فاذمنة في تعلق اليوم به فيكون اليوم متعلقا
 ببقاء الطلاق لا بكون المرأة طالقا واعلم ان

انما تعلق بالوقت في الازمنة

انما تعلق بالوقت في الازمنة

ان المراد بالامتناع ان يكون الزوجان
 لا يطلق الامتناع ولا يتم حلهما
 ان الكفر بمنزلة ما لا يطول له الاصل
 م وراجع في ما انت طالق تنكح من غير
 الوفاق م قبل تزوج امرئ فقل لها انت طالق تنكح
 مع اتفاق مولدك اياك فاعتقها المولى فطقت تنكح
 فان زوجك ارجع لان اعتاق المولى شرط للطلاق
 فيكون مقدر على الاعتق يكون مقدر على طلاق
 فوقع الطلاق وهي حرة فقصير طلاقها فانك
 الزوج الرجوع فان قيل قل مع التفران قلنا جاز
 لتأخر قوله تعالى ان مع العسر يسرا وعند مجي خبره
 عتقها وطلاقها بجيبه لا خلاف لحره م يعني قال المولى
 العتق فان حرة قال الزوج اذا جاء العتق فان طالق
 تنكح فجاء العتق ووقع الطلاق ولا يملك الرجوع
 الرجوع لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فوقع

وطليقها

فوقع الطلاق وهي امرئ بطلاق المسئلة الاولى فان
 وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتق العتق
 وانما خبر بالزينة وعند محمد يملك الرجوع لان العتق شرط
 وقوعه لا بد رجوعا الى اصله وهو امر صحيح
 بطلاق الطلاق فانه بعض المباحات فيكون م ووقع
 بطوء ومات م وتعد كالحرة م بالانفاق اخره لا
 م ووقع بانك باين او عليك حرام ان نوى كذا
 منك طالق وان نوى ولا انت طالق واحدة او لا
 مع مودة او موثيق ولا طلاق بعد ما ملك احدكما
 او شقصد م لانه وقع العتق بينهما يملك الرجوع والطلاق
 بسنة فقيام النكاح م وبانت طالق كذا الشيرازي
 يقع بعد م اي بعد الاصبح والاصبح يذكر وتوقف
 م ويعتبر المنشورة لو اشترطها ولو اشترطها في الفسوخ
 م لانه اذا اشير بالاصباح المنشورة فالعادة ان يكون
 بطلان الكفر في جانب المولى او انعقد بالاصباح يكون
 بطلان الكفر في جانب العاتق وبانت طالق باين او انت

انما يقع الطلاق

مع مودة او موثيق

او شقصد

يقع بعد

م ويعتبر المنشورة

م لانه اذا اشير

بطلان الكفر

طالق الطلاق واحدة او غش او طلاق الشيطان او طلاق
 او كالجمل او كالفيل او كالبنت او كالبنت المولودة او كالبنت
 او كالبنت المولودة او كالبنت المولودة او كالبنت المولودة
 قوله لا يثبت ثلث يثبت ما اذا لم ينعقد او نوى واحدة
 او نسيان وهذا في قوله انما طلق ثلثا ان يثبت ثلثا
 في قوله ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وتعين فان فرق
 بآتي بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة ففيه ان طلق
 واحدة واحدة تقع واحدة ويقع بعد ذلك بالطلاق
 لا ينفذ فلو طلق لوماً ثبت قبله العود وبآتي طالق
 واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة **٣** لان الواحدة
 الاولى وصفت بالقبلية فلي وقعت لم يبق للثانية
 محل **٤** وبآتي طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحد
 او مع واحدة او معها واحدة يثبت **٢** انما قبلها
 وبعد لا ينفذ لان الواحدة الاولى وبآتي لوماً
 في الحال وصفت بالبعدية فاقصدت وقوع واحدة
 متقدمة عليها كذا القدرة له على الاتباع في الزمان
 الا ان

المانع فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية متعاقبتين
 وانما مع ومعهما فظاهر **٢** وفي الموطوعة ثلثان في كل واحد
 ان طلق واحدة واحدة او واحدة الى دخلت الدار ثلثان
 لو دخلت واحدة الى قدم لست **٣** ان قال ان وثقت
 الدار فأت طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرط يقع
 واحدة وهذا في الموطوعة فان الواحدة الثانية تعلقت
 بالشرط واسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الشرط
 وهذا عند المحققين وانما عند بعضهم ثلثان وتجهيزه في
 العقد فمروا في المعالي **٤** وكذا في ما لم يقع له واحدة وغير
 قبل طلق الثانية او لا له الحال ومنها اعتدى واستبرأ
 رجلك وانت واحدة وبها يقع واحدة رجعية وبها قهرها
 كانت باين بية ثلثه حرام عليك على كل حال حتى يملك
 ويملك له يملك ستمتلك فاقولك انك ستمتلك انت
 حرة او تفتق او تفتق استبرأ من غير ما ضحك الزهبي قوله
 اثنى الازواج يقع واحدة باينة ان لو اجمعا للثنتين
 بمعنى طلب كل ازواج راجع

قوله لا يثبت ثلث يثبت ما اذا لم ينعقد او نوى واحدة
 او نسيان وهذا في قوله انما طلق ثلثا ان يثبت ثلثا
 في قوله ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وتعين فان فرق
 بآتي بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة ففيه ان طلق
 واحدة واحدة تقع واحدة ويقع بعد ذلك بالطلاق
 لا ينفذ فلو طلق لوماً ثبت قبله العود وبآتي طالق
 واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة **٣** لان الواحدة
 الاولى وصفت بالقبلية فلي وقعت لم يبق للثانية
 محل **٤** وبآتي طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحد
 او مع واحدة او معها واحدة يثبت **٢** انما قبلها
 وبعد لا ينفذ لان الواحدة الاولى وبآتي لوماً
 في الحال وصفت بالبعدية فاقصدت وقوع واحدة
 متقدمة عليها كذا القدرة له على الاتباع في الزمان
 الا ان

قوله لا يثبت ثلث يثبت ما اذا لم ينعقد او نوى واحدة
 او نسيان وهذا في قوله انما طلق ثلثا ان يثبت ثلثا
 في قوله ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وتعين فان فرق
 بآتي بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة ففيه ان طلق
 واحدة واحدة تقع واحدة ويقع بعد ذلك بالطلاق
 لا ينفذ فلو طلق لوماً ثبت قبله العود وبآتي طالق
 واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة **٣** لان الواحدة
 الاولى وصفت بالقبلية فلي وقعت لم يبق للثانية
 محل **٤** وبآتي طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحد
 او مع واحدة او معها واحدة يثبت **٢** انما قبلها
 وبعد لا ينفذ لان الواحدة الاولى وبآتي لوماً
 في الحال وصفت بالبعدية فاقصدت وقوع واحدة
 متقدمة عليها كذا القدرة له على الاتباع في الزمان
 الا ان

هذا هو
المراد
منه

امرا في فتوى قبل الزوج ولا يتقيد بالجلس وفي قوله
طلق من شئت لا يتقيد اي بالجلس وفي قوله
ان شئت يتقيد ولا يرجع اي قال المحدث طلق امرا
ان شئت يتقيد بالجلس لا يتقيد بشئ فصار عليك
لا توكيل في تقيد بالجلس لا يرجع عنه كما طلق نفسك
ولو قال لها طلق نفسك فلا تطلقك واحدة واحدة
ولا يقع شئ فقلت اي ان قال لها طلق نفسك واحدة
فطلقت ثلاثا ويقع شئ عند من يفتوه لا يفتوه في
ايقاع الطلاق الواحدة قصدا الا في ضمن ثلاثا ولا
يقع واحدة ولو ابرأ باليمين او ابرأ فمك وقع
بأمره ولا يقع طلق نفسك لانا ان شئت لوطقت واحدة
وعلى ان قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت لوطقت
ثلاثا لا يقع شئ في الاول لا يقع شئ لان المراد ان
شئت الثلاث ولم يوجب شئ الثلاث وفي الثانية لا يقع
شئ عند من يفتوه لان المراد طلق نفسك واحدة قصدا

تقيد من شئت لا يتقيد ولم يوجب شئ الواحدة قصدا
يقع واحدة ولا ذلت طلق ان شئت فقلت
ان شئت فقال شئت لا بد على الطلاق من شئ
الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لانها علق وجود
شئ بالوجود وشئ ولا علم لها بالوجود وشئ وذلك
لان قولك طلق ان شئت فهو يقع في الحال لانه
في طمئنتها بمقتضاها لا بد من وجوده في الحال ولم يوجد
ذلك وان نزل الطلاق اي وان نزل الطلاق
بقوله شئت قال في الثانية لا بد من العلم بالمرأة ذلك
ليصير الزوج شيئا طلاقا والنكاح لا يقع في غير ذلك
في قولك شئت طلاقا يقع او انما لا يقع يقع في
لان مقتضى شئ في الوجود او قولك ان قال الزوج انت
طالق ان شئت فمقتضاها ان شئت طلاقك فعلا لا بد
ان شئت اي شئت طلاقا ان شئت طلاقا فعلا الزوج
شئت ان شئت طلاقا فلما كانت الطلاق مقبولا قبل الشئ

هذا هو
المراد
منه

فيمكن ان يجاب عنه ان المقدر هو الطلاق الذي هو
 مفعول المشية فاذا قال الزوج شئت قد ريم مفعول
 وهو طلاق فهذا هو الطلاق المفعول المشية
 لا الطلاق الذي هو مفعول المشية وتقدر ذلك الطلاق في الوقت
 الوقوع لانه علق الطلاق بمشيئة الطلاق في وقت وقوعه
 وليوجد تلك العلق كراهة وجوده في وقت وقوعه
 في معلوم لها اذا قال شئت الطلاق وتوكل في وقت وقوعه
 هذا التاميم وانما اجاب الى التيقن لانه يمكن ان يراد
 بالطلاق ما هو مفعول المشية فان لم ير الا يقع وان
 نوي طلاقا ابتدائيا يقع فلا بد من نيته هو كذا كل علق
 بمحدوم ويقع لوقوعه بوجوده كما لو قال شئت
 ان كانت استأ فوق الارض وفراحت طالق اذا شئت
 او على اذا شئت او من شئت لا يراد بالمراد بان
 لانه ملكا بالطلاق في الوقت الذي شئت فانما علق
 قبل المشية في وقت ما اراد وتطلق من شئت واحدة في
 الزوج

لا غير وكل شئت لها ايقاع واحدة ثم في كل كلمة
 تعلم ان فعلها كما تعلم ان زمان لا التعلق جميعا ولا التعلق
 بزوج آخر قوله ولا التعلق بالزوج عطف على ايقاع
 المتعلق بالثالث تقديره ليس له ايقاع التعلق جميعا
 ولا التعلق **م** وقد ثبت ان شئت وان شئت يقيده
 بالجلوس فيكون شئت يقع رجعية وان لم يشأ فان
 كالزوج بائنة او ثلثا وقع وان نوت ثلثا نوت الزوج
 واحدة بائنة او بالقلب رجعية وان لم يشأ فاما يقع
م هذا قول جمهوره وهو حاصل ان اللفظ مفعول المشية
 لا اصل الطلاق فيقع رجعية ان لم يشأ المرأة ان
 فان واقع شئت به في البدر او التلث في
 ما انشأ عليه وان خالفها يقع رجعية لان لا بد
 اعتبار شئها لان الزوج فوصل المشية اليها بالنية
 لم اعتبار شئها لان مشية باستمارة من مشية الزوج
 فاذ انشأ في خطبة الفصل الواحدة الرجعية

بدون الصفح في المشية

لا يعلم الا من اصدقت فحقها في حصة فقد ان حصة
 فانت طالق فانه وان كنت تحبين عدلها بعد ما
 كذا وعبد جوفالت حصة ^{ان} حصة طلق اي فقط وان ^{ان} حصة
 حصة بحكم الجاهل بعد الم لا تاتي ايام من اوق ^{ان} ان قال
 ان حصة فانت كذا فبعد ان انت الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 من اول الم لا تاتي ايام بزيه الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 بعد الم لا تاتي ايام ^{ان} حصة حصة لا يقع
 حصة ^{ان} قال بحصة الى الكاملة ^{ان} وان حصة بوجاهة
 طالق طلق حصة من يوم صامت بحكم ^{ان} حصة
 فانه يقع على صوم ^{ان} او لو طلق طلق بولادة فلو طلق
 بانتي فلو طلق ولم يولد اول طلق واحدة فضا ^{ان} وتبين
 سنة ^{ان} اي ويا تدين فيما بينه وبين الله ^{ان} والفقهاء
 العدة بوضع ^{ان} اي بالوضع ^{ان} وانما لا يقع طلاق
 الا بالرجال العدة متفقين بالوضع قال الله تعالى ولا
 الا بالرجال ان يضعن حملهن ثم بالوضع ^{ان}

لا يعلم الا من اصدقت فحقها في حصة فقد ان حصة
 فانت طالق فانه وان كنت تحبين عدلها بعد ما
 كذا وعبد جوفالت حصة ^{ان} حصة طلق اي فقط وان ^{ان} حصة
 حصة بحكم الجاهل بعد الم لا تاتي ايام من اوق ^{ان} ان قال
 ان حصة فانت كذا فبعد ان انت الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 من اول الم لا تاتي ايام بزيه الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 بعد الم لا تاتي ايام ^{ان} حصة حصة لا يقع
 حصة ^{ان} قال بحصة الى الكاملة ^{ان} وان حصة بوجاهة
 طالق طلق حصة من يوم صامت بحكم ^{ان} حصة
 فانه يقع على صوم ^{ان} او لو طلق طلق بولادة فلو طلق
 بانتي فلو طلق ولم يولد اول طلق واحدة فضا ^{ان} وتبين
 سنة ^{ان} اي ويا تدين فيما بينه وبين الله ^{ان} والفقهاء
 العدة بوضع ^{ان} اي بالوضع ^{ان} وانما لا يقع طلاق
 الا بالرجال العدة متفقين بالوضع قال الله تعالى ولا
 الا بالرجال ان يضعن حملهن ثم بالوضع ^{ان}

بوضع الطلاق فهو مؤخر بالوضع متفقين العدة بالوضع
 فلا يقع بعده طلاق ^{ان} ولو طلق الطلاق ^{ان} فانت
 ان وجه التام في الملك والافلا ^{ان} فقول ان وجه التام
 في الملك ^{ان} ما اذا وجه الملك او وجه الملك
 فقول ان وجه التام ^{ان} ما اذا وجه الملك او وجه الملك
 الاول في الملك ^{ان} من ^{ان} والتجربة بطل التعاقب فلو طلق
 الطلاق ^{ان} ثم غارت ^{ان} ثم غارت ^{ان} ثم غارت ^{ان}
 الشرط لا يقع شيء ^{ان} من على التلا بوطى زوجته
 فاول ^{ان} اي ^{ان} حصة حتى النقر ^{ان} اولت
 فلا يقع عليه ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}
 لو كان ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}
 بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}
 ولو قال انت طالق ^{ان} انت ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}
 لم يقع ولومات ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}
 انت طالق ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان} بوضع ^{ان}

لا يعلم الا من اصدقت فحقها في حصة فقد ان حصة
 فانت طالق فانه وان كنت تحبين عدلها بعد ما
 كذا وعبد جوفالت حصة ^{ان} حصة طلق اي فقط وان ^{ان} حصة
 حصة بحكم الجاهل بعد الم لا تاتي ايام من اوق ^{ان} ان قال
 ان حصة فانت كذا فبعد ان انت الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 من اول الم لا تاتي ايام بزيه الم لا تاتي ايام ^{ان} بحكم
 بعد الم لا تاتي ايام ^{ان} حصة حصة لا يقع
 حصة ^{ان} قال بحصة الى الكاملة ^{ان} وان حصة بوجاهة
 طالق طلق حصة من يوم صامت بحكم ^{ان} حصة
 فانه يقع على صوم ^{ان} او لو طلق طلق بولادة فلو طلق
 بانتي فلو طلق ولم يولد اول طلق واحدة فضا ^{ان} وتبين
 سنة ^{ان} اي ويا تدين فيما بينه وبين الله ^{ان} والفقهاء
 العدة بوضع ^{ان} اي بالوضع ^{ان} وانما لا يقع طلاق
 الا بالرجال العدة متفقين بالوضع قال الله تعالى ولا
 الا بالرجال ان يضعن حملهن ثم بالوضع ^{ان}

مفحات بندکام
الزوج

[illegible]

استلام کردن و برادر آوردن
عضو شرکت
علی قلی خان با برادر اقبال خان
مستشار و قاضی قضاوت و قاضی
مستشار و قاضی قضاوت و قاضی
رضایت به این جهت و این جهت

اقول فلما الارث واعلم ان حرف م في قوله فلما الارث
في الارث ليس صلة لا فعل التفصيل لان لو كان حرف
يكون الواجب قبل حرف الواجب ليس كذلك بل حرف
واصل التفصيل سيجل باللام فيجب ان يقال ان الارث لا
لما قال الا قبل ان قال ما جبهه وصله الا على حرف وفيه
من الاخر اى فلما اجدها الذي هو اقوال الاخر فيكون الواو
بفتح اء او يكون الواو على حرفها كما لا بد بها الجواب على
الاقول ان هو الارث بفتح اء والموصى به اى فيكون الواو
وهو ان الاقية ثابتة فيها كما يجب ما بين م كملت
ثم انما لم يرد في حرف م واو وحى لان لما قال في ذلك
في الارث في قوله م جبهه ولو علق الثلاث بشرط وجوب
في حرفه ان علق بوقت كجبل وعلق فعل اجتهت ثمة الارث
ان علق في حرفه وان علق بفعل فخر ثمة سواء كان العلق
الذي والفعل لم يثبت كالكل مع الالبته اوله من كمال
وسلوه في كل واحد من الارث وان علق بفعل فان كان
الذي

اي العلق والفقول في حرفه والفقول لما منه لا ثمة
وان لم يكن لها ثمة وان كان اي العلق في حرفه لا ثمة
الذي لا بد لها منه عند الحرف والي يوفق حرفها الله فلا يملك
وغير حرفها الله فانها لا ثمة عند حرفها لا ثمة في حرفه
بعد علق حرفها بما لم يرد عبارة الرادية وسعنا ان الراد
الغارث انما ثمة ان وث حرفه من الزوج في حرفه مونة منع
في الباطل حرفها ان ما علق حرفها بما لم يرد لم يرد
ذلك الصنع لان العلق كان في حرفه من الراد البطلت
حرفها بعد علق حرفها بما لم يرد ذلك لفعل حرفها ان
العلق لا بد لها منه في مقصودة الراد لبيان في نصارت
فعلها ايضا فانما الزوج كما في الكراه او في حرفه ثمة
في الجوال كلها اجمع وقصارتها بمونة وعدها كما انما
انقصت حرفها ثمة ان ثمة اجماعا وعبارة المحققين
والع علق بغيرها في حرفه او بغير بشرط وجوب حرفه
ثمة ان علق بفعل او بفعلها ولما لم يرد ما فيها

وقد علق في بعض النسخ على ان كان بعد ذلك
 مطلقا وان كان بعد ما ولا بد له من كذا كذا
 ان كان التعلق في العجز فغيره فلا حاجة الى ان يكون
 له ما يميزه به لانه يرتب وان علق بغير فعلها فان كان التعلق
 في غير مرتبة والافلا **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 من طلاق دون التمسك **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 من ان يثبت الرجوع بغير طلاق وانما يشترطه في
 الرجوع بالشرع **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 بالطلاق **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 ان يكون الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون

تصديق فاختارها بانقضها العدة وهذا عند المحققين وانما
 في الرجعة لا بد من ان يكون الرجوع بانقضها العدة فانما
 بقاها **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد من ان يكون
 وكذا **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد من ان يكون
 قول المولى **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 عند هذا القول قول المولى **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 تحت ولا علق منها لانه يثبت الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 او يثبت الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 لما دون العدة وكانها انقضت ومقتضى ذلك ان لا يعتد
 بما لا او لم يدرت منكر او غير ما فعل الرجعة اي طلقها المهر
 وبها جامل فانك وطهرها فله الرجعة **باب الرجوع** اي في الرجعة لا بد
 لان وجوده في وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقبل منته
 اشهرهم وقت الطلاق فاذا ولدت انقضت العدة في تلك

في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون
 الرجوع في الرجعة لا بد من ان يكون

الرجعة فيكون كالأول الرجعة قبل وقوع الحيض فيكون كالأول الرجعة
قبل وقوع الحيض فلو كانت الرجعة قبل وقوع الحيض فيكون كالأول
ولما إذا لم يكن الرجعة قبل وقوع الحيض فيكون كالأول الرجعة
الرجعة قبل وقوع الحيض فيكون كالأول الرجعة قبل وقوع الحيض
اشهر من وقت الطلاق فيكون كالأول الرجعة قبل وقوع الحيض
في القبول ان يقال فيمن طلقها ما لم تكن وطئها ورجعها
فجات بولدها قبل من سنة اشهر صحت الرجعة وانما مسئلة
الولادة فمصورها ان طلقها ما لم تكن وطئها قبل الطلاق
منكر وطئها قبل الرجعة وانما تصح في سنة اشهر والولادة مع
انكاره الوطئ لان اشهر كذا في انكاره الوطئ لان الولد لا يورث
م وان طئها وانكرها اي لا يصح رجوعها لان انكار الوطئ
ولو بعد كذب الشريعة انكاره فيكون انكاره عليه وانما
يتأكد له بالخلوة لانها سلمت اليه الحق وعلمه لانه
تفضل الحق عليه بان وطئها فان طلقها فرجعها فجات
بولدها قبل من سنة اشهر فمئة المسئلة متعلقة بمسئلة
الرجعة

بمسئلة الخوة صورتهما ان دخل بامرأة ثم وانكره وطئها ثم
طلقها فرجعها بالاشهر فاما اذا ولدت الاقل من سنة
من وقت الطلاق فيثبت نسب هذا الولد من اذني لم تقر بها
بالنقضاء البعده والولادة في حق البطن فمئة المسئلة متعلقة بمسئلة
الرجعة واطئها قبل الطلاق لا يورث لان ولد له بها قبل الطلاق
يزول انما كذا في الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق حراما فيجب
صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعلن واطئها قبل الطلاق يصح
الرجعة ولو قالوا ولدت فانت طالق فلو كانت ثم انقضت
ببطنين فهو رجعة المهر بطلان ان يكون بين الولد في
الاولى والثانية سنة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل من سنة
ببطن واحد وانما ثبتت الرجعة لانها طلقها بالولادة
الاولى ثم بالولادة الثانية ولت على ان رجعها بولدها
الاولى اي يكون الوطئ حلالا لها اما اذا كانت الولد الثاني
ببطن واحد لا ثبتت الرجعة لان علوق الولد الثاني قبل
الاولى فيكون ولدت ولدت ثلثته ببطنين يقع ثلث الاول

[illegible]

بعد زوج آخر عادت بثلاث خلافاً لمحمد ^{والمباينة} ثم
لوقالت جلست فمدت يدها فغلب عليها صدقها جلست
أولاً ^{فبينما} قل قل لك مدة تسعة وثلاثون يوماً
لا تبين ثلاث جفوف وطهران فاقبل مدتي الحكيمة
ثلاثة أيام واقبل الظاهر عشرة يوماً **باب الملباة**
وهو حلف بمنع وطى الزوجة مدة ^{أى} سنة الدلاء
م قلنا إذا حلف على نكاح ^{بالحل} في الجملة أربعة أشهر ولله
شهران ^{في الجملة} وحكم طلاقه بآية الله ^{بالحل} والكفارة أو كراهة
م فلو قال والله لا أترك ابناً أو ابناً ^{أو ابناً} أربعة أشهر
الأول وثبت دليلاً مؤقّتاً بأربعة أشهر ^{أو ابناً} أو ابناً فتركه
فعلت بوجوه أو صدقة أو فانت طالق أو عهد وصية
فقد كفى أن يقر بما في مدة جهنم ويحجب الكفارة ^{بالحل}
بأنه وفّر له الجدة وقسط الدلاء ^{أو ابناً} أو ابناً واحدة
م أي أن يقر بما بآية الله بطلاق واحدة ^{أو ابناً} وقسط نصف
الموقت ^{أو ابناً} لا يؤخذ به حتى لو كان يحلف مؤقّتاً بأربعة

ولم يقرهما بان بواحدة وسقط الخلاف في كونها علمية
بقرها بعد ذلك لا تبين انما في الخلاف مؤيدان لغيرها ولم يقرها
الرابعة شهر تبين تطليقتين ثانيا ثم ان كبرها ولم يقرها
الرابعة شهر تبين ثالثا من قولهم فتبين باضربان
ان مضت مدة اخرى بعد ذلك ثانيا في غير اخرى كذلك
بعد ثالثا فقولها في ابرار قربان م وفي الخلاف بعد ثلث
اللائل فلو قرها كقرها لا تبين باللائل فلو قرها اي
في الخلاف المؤيدان وقع ثلاث تطليقات من غير قربان
لان لم يقرها ما في حكم السابق باللائل فلو قرها بغير
الثاني وقرها حنف ومجيب الكفاية لبقاء اليمين ولو لم يقرها
لا تبين باللائل لان لم يقرها باللائل وقوله وفي الخلاف
فيه فمضت ان كان الخلاف بدست تطليقتين في الخلاف بغير الكفاية
وان كان الخلاف في خلافها بغير الكفاية وان كان بطلانها
السبق لان الترخيص بطلان التطليق وقوله وانتهى لا يربك
شهرين وشهرين بعد بدلين شهرين لئلا يخلو في قوله بعد

يومه واقبله اقربك شهرين بعد شهرين الاولين اى
 لو قال الله لا اقربك شهرين وكانت يومه قال الله
 لا اقربك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن مؤثرا
 لان في الاول كان حقه على شهرين وفي اليوم الثاني حقه
 على اربعه شهرين الا يوما واحدا او واثنتي الاقرب سنة الا ان
 وقع في السنة والى الاصل الكعبة والى سنة بها ولد لها
 من مائة واجبة على كل واحد لها وانما طاعة الرعية لها ان
 ولو خرج عن الفى بالوطى لم يرض باحد مما اوصفها او رقبها
 او لمسيرة اربعة اشهر سنة ففقيه قوله فيثبت اليها فلا
 تطلق بعد لم يثبت مدته وهو عاجز فان صح قبل مدته ففقيه
 بوطنة وانت على حرام ان نوى به اطلاق فبائتة وان
 نوى به الظهار او النكاح او الكذب فانوى وان نوى التحريم
 او لم ينو شيئا فايلا وقيل هو كل من طلق حرام او مباح
 بدست راسد كبير من حرام طلاق بلانية للوفى وبنية
باب الخلع لا بائع عن عيبها بما يصحها او هو طلاق

للطف وتسا^١ المجلسين لكونهما متبنيين يدل على العطف
 فيكون اخبارا بان عليها الاطلاق في الشيء^٢ وتلحق بها
 في حقها يصح رجوعها^٣ اى اذا كان الايجاب منها فقبل
 قبول الزوج يصح رجوعها^٤ وشروطها^٥ بان قالت
 خالتي على امرئ كذا بعد انعاده واما عندنا فما يصح
 شرطها^٦ لا بعد ما فاطلاق واقع واليه^٧ ارجع
 يقتصر على الجس^٨ اى اذا كان الايجاب من قبلها لا
 من قبول الزوج^٩ والمجلس^{١٠} في حق حصة النكاح
 اى اذا كان الايجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل
 قبول المرأة ولا يصح شرطها^{١١} ولا يقتصر
 على المجلس^{١٢} اى يصح ان قبلت المرأة بغير مجلس
 وانما كان النكاح كذا^{١٣} لان فيه معنى^{١٤}
 فان المرأة تبذل ما لا يملكها^{١٥} وفيها^{١٦}
 معنى^{١٧} فان^{١٨} بين^{١٩} بعد^{٢٠} المرأة^{٢١} شرط^{٢٢} الجواز^{٢٣}
 فانما^{٢٤} تعليق^{٢٥} الطلاق^{٢٦} بقبول^{٢٧} المرأة^{٢٨} وهذا

من طرف الزوج فجعل من جانبها^١ ومن جانبها^٢ معاوضة
 وطرفا^٣ العبد^٤ العتاق^٥ كطرفها^٦ والطلاق^٧ فيكون^٨ طرفا^٩
 معاوضة^{١٠} ومن جانبها^{١١} ومن جانبها^{١٢} معاوضة^{١٣}
 فيترتب^{١٤} الحكم^{١٥} بها^{١٦} ومن^{١٧} جانب^{١٨} الجاني^{١٩} لمولاه^{٢٠} ولو قال
 طلقك^{٢١} لم^{٢٢} على^{٢٣} فقلت^{٢٤} تعلى^{٢٥} وقالت^{٢٦} قبلت^{٢٧} فالقول^{٢٨} له^{٢٩} زوج^{٣٠}
 ولو قال^{٣١} البائع^{٣٢} لك^{٣٣} فالقول^{٣٤} للمشتري^{٣٥} اى اذا قال
 البائع^{٣٦} بعثت^{٣٧} هذا^{٣٨} العبد^{٣٩} منك^{٤٠} بالثمن^{٤١} فقلت^{٤٢} قبلت^{٤٣} وقال^{٤٤} المشتري^{٤٥}
 قبلت^{٤٦} فالقول^{٤٧} للمشتري^{٤٨} ومن^{٤٩} اقر^{٥٠} ان^{٥١} قول^{٥٢} البائع^{٥٣} بعثت^{٥٤}
 اقر^{٥٥} بقبول^{٥٦} المشتري^{٥٧} لان^{٥٨} البيع^{٥٩} لا^{٦٠} يصح^{٦١} الا^{٦٢} بالاجاب^{٦٣}
 والقبول^{٦٤} فقول^{٦٥} فقلت^{٦٦} قبلت^{٦٧} ومن^{٦٨} اقر^{٦٩} به^{٧٠} بخلاف^{٧١}
 المخلع^{٧٢} فانه^{٧٣} يبين^{٧٤} في^{٧٥} حقه^{٧٦} فليس^{٧٧} الفكاك^{٧٨} من^{٧٩} البذل^{٨٠} فلا^{٨١} يكون^{٨٢}
 اقرار^{٨٣} القبول^{٨٤} المرأة^{٨٥} فيكون^{٨٦} القول^{٨٧} قوله^{٨٨} لا^{٨٩} من^{٩٠} المخلع^{٩١}
 وكراهة^{٩٢} تدعيه^{٩٣} ويسقط^{٩٤} المخلع^{٩٥} والمباراة^{٩٦} كل^{٩٧} حق^{٩٨} لكل^{٩٩} ومن^{١٠٠}
 من^{١٠١} جعل^{١٠٢} الا^{١٠٣} من^{١٠٤} يتعلق^{١٠٥} بالنكاح^{١٠٦} فلا^{١٠٧} يسقط^{١٠٨} ما^{١٠٩} يتعلق^{١١٠}
 بالنكاح^{١١١} كمن^{١١٢} اشترى^{١١٣} من^{١١٤} الزوج^{١١٥} ويسقط^{١١٦} ما^{١١٧} يتعلق^{١١٨}

جنس المنفعة كالاعوجاج والاعتقاد لا يعقل انما انما يعقل انما يعقل
واللقطوع يده او ابرها ما او رصناه او يدور على ما
وللاعتقاد ومكاتب او بعضه لا واعتقاد نصفه عند
مشتركة ثم باقية بعد ضمانة الله انتقص نصيب صاحبها
ثم تجوز الامكان للمعتق بالضم والاعتقاد بها يجوز اذا كان
المعتق مؤثرا لا يملك نصيبا به بالضم فكما انما
كلية الاخرى بخلافه اذا كان محسنا فان عندنا
الواجب له غاية نصيب الشريك فيكون اعتقاد ابي
م ونصفه عند غير تكفير ظاهره ثم باقية بعد وطى
ظاهرها لان الاعتقاد بجبل ان يكون قبل الميعاد
يجوز لان اعتقاد البعض اعتقاد لكل عندنا وان
غيره العتق صا شهرين ولا وليس فهم شهرين
ولا خمسة شهور صا وان افطر بعد راوليه او
في شهرين ابدا عا او يواسوا استأنف الصوم
للاطعام وان وطئها في طهاله او هذا عندنا

والا فطرا

ويجوزهما الله وعندنا يوسع له الاستأنف الصوم
لانما يجب ان يكون متنا بقاء مقدرة على الميعاد بوجاهل
كله بقي من ان التقدم على الميعاد في حال الكنية انما
يكون اكل ما هو من الميعاد ولو لم تستأنف فيجوز تقدم
على الميعاد في اوله ولا تحسب وجوهه في الميعاد
يجب ان يكون مقدرا على الميعاد في الميعاد في التقدم على
الميعاد فان لا فطوره على الميعاد في الميعاد في رعاية
م وان غير الصوم اطعمه او ناسه يستأنف في مكان
قدرة الفطرة او قبحته انما عندنا فطوره ان لا يجوز دفع
القيمة وان فطوره في شهرين او شهرين فطوره وان فطوره في شهرين
او اعطى في شهرين او شهرين او شهرين فطوره في شهرين
وفي يوم واحد قد رالشهرين لا الا في يوم واحد
شخصا واحد في يوم واحد قد رالشهرين لا يجوز الا في يوم
اليوم فطوره وانما عندنا في يوم واحد قد رالشهرين لا في
الاستأنف وهو قولنا ما ذكره في الفقه في الاستأنف

الاستأنف

والا فطرا

والا فطرا

او كما فوه او محروقة في طرف او ميتة او مجنونة او مائة
 فلياحه عليه ولا لعان ^{الزوج} لانها ان انقضت باننا
 لا يكون عقيمة وان انقضت بشيء مما ذكر لا يكون اطلاقا
 للشبهة فلو صدر الفرج لعدم احصائها ولا لعان
 لعدم عقبتها او ابايتها بالشبهة او صورة ان يقول
 اولاً اربع مرات ثم يدافعها في صاوق فيما جنتها
 من الزنا وفراغ من لحيته الله عليه ان كان كافراً
 فيما ربا بين الزنا مشيراً اليها فجميعه ثم يقول هي ابنة
 مرات ثم يدافعها في صاوق في كافراً في الزنا فجميعه
 غضب الله عليه وان كان صاوقاً فيما ربا في الزنا
 ثم يقول القافض يدها وان قذف يدها لمولدها
 وباننا ذكر فيه اي في اللعان ^{الزوج} ما قذف به ثم
 يفرق القافض ويفرش بين يديه بجمعة من حبال
 فان اكدب نفسه وجعل لكاهها لا يمس يدها
 يدها فقولته ثم المتلاعنان لا يجتمعان ابداً اي ما

اي ما دام امتن عتس لان عتس عدم اجتماعها اليها
 فلا يطلق اليها لم يبق حكمه وهو عدم البصيرة وكذا ان
 قذف غير ما جنته او زنت فثبت اي جعل لكاهها
 قذف غير ما جنته فثبت فثبت بعد التلاوة فثبت فان
 بقا ابانيتها اللعانة طليقاً حكمه ولا لعان بقذف
 الاخرى ونفي الحمل وان ولدت لا قبل منته شهر ^{الزوج}
 عند الحصة ونزولها عند الله وعند ابو يوسف عند الله
 يجب للعان اذا ولدت لا قبل منته شهر لا يجهل ببيان اوله
 كان موجوداً وقت النفق وللحصة من الزنا لا يتيقن
 بوجوبه وفيما اذا ولدت لا قبل منته شهر يصير كانه قال
 ان كنت حامل فالحكم ليس من ثم يبين انها كانت حامل
 والقذف لا يصح تعليقه ^{الزوج} وبذلك يثبت وبذلك يثبت علانها
 ولا يثبت القافض ^{الزوج} لان تلاعنها كان بسبب قوله يثبت
 لا بغيره ^{الزوج} وان نفي المولود زمان الترانة ومضى آله
 المولود صحيح وبعده لا ولا لعان في حاله ^{الزوج} اي حال النفق زمان

الزنا في الزنا

الكف

قد رزما ان التهمة السبعة ايام كذا في بعض

هذا عند بعض من زمان ما قد يماضي في هذه الزنا في كل

زمان التهيئة وجال النسخ بعد زمان التهيئة وان نفى
 اول توحيين واقربا للفرقة **الزوجة** الله كالب نعمة عوى
 الشاة لانها خلقا من ماء واحد وفي عكسها **الزوجة**
 اذا اقربا للوالت في الشاة لا في الفرقة في نفى الشاة
 ولم يرجع عنهم ومع نسبها في الزوجين لا اعتبار **الزوجة**
 لمجد باجدها وهي خلقا من ماء واحد **باب العباد**
 ان اقربا لمصلحتها باجدها كمن سنة في الصحيح **الزوجة**
 الحسن عن احمد بن ابي حنيفة سنة شمسية وطره الرقا
 سنة قمرية فانت سنة شمسية وصول الشمس الى النقطة
 التي خارت بها من تلك البروج وذلك فثلث ما شئت
 وستين يوما وربع يوم والسنة القوية اثنى عشر
 قمرية ومرت ما ثلثه واربعه وخمسة وثلاثين يوما وثلث
 عشر يوما ومضنا واياهم جيزها من المدة مضمومة
 فان لم يصرفها في فرق القاف بينهما ان طلبه **الزوجة**
 طلبت الزمة التفريق وتبين بطلانها لكل المهر ان خلا

في هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

ان خلاها وتجب لعدة وان اختلفا عطف على قوله
 ان اقر قائله المصنف ابتداء للبعد **الزوجة**
 وكانت ثيبا او بكر فخطت لها فقلن ثيب هلتي فان
 خطت لغيرها وان نكل او قلن بكر هلتي وان خطت لغيرها
 فالتقينا من ثيبا كانه وبطلت بغيرها بخلاف حيث بطلت كانه
 وتغيرت بيبا حيث اجلت **الزوجة** اي لا يخلو اما ان كانت
 ثيبا او كانت بكر فخطت لها فقلن ثيب هلتي فان
 بطلت بغيرها كانه لا يخلو قبل التاصيل فان نكلت بغيرها
 وان قلن بغيري بكر فخطت لها فقلن ثيبا كانه لو اختارت فان
 لو اختارت زوجها بطلت بغيرها فطلب التفريق **الزوجة**
 كالعتيق فيه **الزوجة** اي في التاصيل وفي المهر فرق حاله
 اي في الحال بطلها **الزوجة** اي لا فائدة في تأجيلها في المهر فان
 الوطى من متوقع **الزوجة** ولا يشرع في تأجيلها لغيرها خلافا
 لغيره في العيوب الخفية وهي الجنون والجهل والبرص والبله
 والركن وعنده محمد ان كان بالزوجة جنونا او جذاما او

في هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

فالمدة بالخيار وان كان بالمدة فلا يمكن للزوج دفع
الضرر من نفسه بالطلاق **باب المدة** هي مدة تحيض
والفسخ كالفسخ بخيار البلوغ وكل هذا الزوجين الآخر
وتعبد بالابن الزوج لههوه وارثا واحدا وعلم
الكفاءة ثلاث تحيض كواحد **١** انما بقوله كواحد اذا
ظهر بان تحيض لا تحيض من العدة كما هو ثابت
مولاها او انتقيا او موطوءة بشبهة **٢** اذا رقت الحيض
وهو لا يجرى بانوطئها **٣** وان كان في فاسد **٤** كالنكاح الموقت
٥ في الموت والفرقة يعلق بالوطئ بالشبهة **٦** فاسد
فيها ثلاث تحيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فسخ **٧**
ولم تحيض عطف على قول جرحه تحيض **٨** الحيض او كبر الحول
بالسن **٩** ولم تحيض ثلثة اشهر **١٠** اي العدة لجره لا تحيض للصحة
للاطلاق والفسخ ثلثة اشهر **١١** والموت اربعة اشهر **١٢**
قول والموت عطف على قول للاطلاق والفسخ معنا العدة
لجره اربعة اشهر **١٣** ولا تميز تحيض حيضتها ولا تميز

او مات منها زوجها نصف المدة **١٤** اي العدة اربعة اشهر لا تحيض
حيضتها ولا تميز تحيض لطلقاتها والفسخ نصف المدة اي شهر ونصف **١٥**
واما المدة ثلثة اشهر للجره الفوه وشهرين فحسبها **١٦** والحيض اربعة اشهر
١٧ فاذ لم تحيض لغير ذلك المدة فاسد **١٨** وان مات منها **١٩**
وضعت حملها **٢٠** اي وان كان زوجها الميت عتبتا بعد ما يوضع
الحمل وعلم بانوطئها وان لم يجرها اربعة اشهر فاسد **٢١** لان
بوضع الحمل بانما يحضها من اربعة اشهر ثلثة اشهر **٢٢** فاسد
النسب الصبي والمختصة **٢٣** انما المدة لان قولها فاسد **٢٤** وان
الاجمال اجاز ان ينقص من ان لا يجد قولها **٢٥** وان
يتوكل منكم من زوج **٢٦** انما اجازة يقين النفس من ان يكون **٢٧**
وتشركها من انما لا يقين **٢٨** وانما لا يقين **٢٩** وانما لا يقين **٣٠**
زوجها فان قيل المدة والولاء الاجمال اولت الاجمال **٣١**
نسب لثلاث اجاز لان لثلاث اجاز **٣٢** لان الاجمال الله وجبت
عليها من العدة فمرة بان ان ينقص من اجاز **٣٣** ولم تحيض
بعد موت الصبي عدة الموت **٣٤** لانها لما لم تكن حاملة وتحت

موت المصطفى تعين عدة الموت **م** والاشبه في جارية **م** اي في
 جلد قبل موت المصطفى وبعد **م** والامارة الفارسية ان العبد
 الاجل **م** اي اذا انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض
 مثلا ولم تنقض عدة الحيض فلا بد ان تنقض النكاح عدة الموت
 ولو انقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق تنقض عدة
 الطلاق **م** ولا يخرج بالثبوت ولا انقضت عدة زوجة كعدة **م**
 اي عدة الزوجة كعدة **م** وفي عدة بيان الموت كعدة **م** اي عدتها
 كعدة **م** وايضا في عدة عدة الكهنة كعدة **م** اي في عدة
 اي اذا كانت الزوجة في سن الدائمين في خمسة وخمسة
 فصاعدا وقد قطعت واما في طلاقها الزوج فعدة ثلثة اشهر
 فقبل انقضائها رأت الدم فعدت اليها كعدة **م** اي في عدة
 بالحيض في المدة واليه يرجع في رواية **م** اي في عدة
 رأت الدم بعد حكمها باسرها لا يكون حضا ولا يبطل الا بال
 ولا يظهر الا في فساد الكهنة لا في غيره **م** اي في عدة
 بالاشهر من حيض عدة شهر **م** اي في عدة **م** اي في عدة

انقطع بها

اي ان كان في عدة زوجة او في عدة
 في عدة **م**

وفي سن الايسر تسعة اشهر بالاشهر او قول الايسر في طلاق
 لانه لو ظهر ان عدةها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي
 رأت قبل الايسر تسعة اشهر على الوقت فيجب ان يكون حيضا
 من الحيضة التي حلت له وقت **م** وفي عدة **م** اي في عدة
 عدة اخرى وثلاث اشهر وحيض تراه **م** اي في عدة
 تراه عدة ومنها خبره ان حيض تراه بعد الوطى بالثبوت وفيه
 فهم هذا من ان وطئت فوطئ وفيه فعل مستعمل ومنها
 اي العدة من اعلان هذا من هذا اما عند الشك فعدة
 ان كان الوطى بالثبوت من المزوج وممن عده اما اذا كان
 من الاخر فلا **م** فلو تمت الاولى دون الثانية حلت **م** اي
 صورة طلق الزوج بائنا او ثلثا في حنت جيفة **م** اي
 في الزوج لثبته فعليه عدته من الحيضة الاولى في عدة **م** اي
 وحيضتان بعد ما يكونان من العدة من عدة الاولى في
 جيفة روية لثبته عدة الثانية **م** وفي عدة الطلاق وثلاث
 وان جملت بهما **م** اي بتطبيق الزوج وموته **م** وموته

از این که می تواند بواسطه و از این که می تواند

يطلبها في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلم يبق له من اللعاب ما يلبس به

فليس علينا نفية عن اعراض مع حقن الامم

واقعت بانقفا، العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة ^{الزوجة}

ای احوال بین الطلاق والولادة افضل من ستمین بابت

في العدد على ان الرقعة امر جليل فلا يشك بانك كما هو

يستوي بالجر عطف على معتدة الرجعي أي ثبتت نسبة له

فكنا اجدنا ما اذا كان من كل جانب اقل من مسير سفريه

فموضع الاقامه و هو ما قال وان كانت فرمصر ای وان كانت

ولا يخرج منه بدون الولى وان كان معها ولى فلا تقيد
لا يخرج من البيت قطام والى كانت امره اقرب منه

الفقرة وانما الهمزة للسفوف وقد اندفعت لوجوه والولى التي تنتم للمجاز

فانكها قولت انك قد سمعت مني كبريا وسمعت مني كبريا

في ليلة معينة والزوج وهما على البيل ووجه ابوس

الخروج بيل

المختار بالكرت ر كفتن مودیکه ر كرت

حيث لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما في المال
 ان عند محمد بن ابي كان للمعدة قبل طهر اقرار الزوج به ولد
 يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يولد قبل الطهر
 او اقرار الزوج به بل بد من صحة التامة وعندنا يثبت بشهادة امرأة
 واحدة او وليت لاق من مستنين واقراره لورثة به ^{ان كان كذا}
 العدة عدة وفات ومدة بين موت والولادة اقل من مستنين
 اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالولد في قوله واقرار الورثة به ^{او ولد}
 ولم يرد في اللفظ في قوله اولاد العدة في اللفظ به ^{بكذا}
 ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين ان
 خوله ما بين الوفاة وبين سنين طرف الولد فالولد ينفى
 المولود اى يثبت نسب ولد فوفقت ما بين الوفاة وبين ان
 ثم ورد هذه المسئلة فان كانت مجة عروفا فصدقها الوفاة
 بولادتها ولم يثبت على الولادة احد غيرها ^{او ولد} فان كان المستنين
 ان احدكما كاف وهو كونه اقل من مستنين او اقرار الورثة
 فان قيل ان اقرار الورثة وكذا بين الوفاة والولادة مستلزام

او اكثر لا يثبت لاق من مستنين فاما ما يعارضه من ان كان المدة
 اقل من مستنين فالواجب على الواو قلنا انما كاف اى كذا او
 الاقرار اى ان كانت المدة اقل من مستنين ثبتت الوفاة
 لم يولد المدة بين الوفاة والولادة في اقل الورثة يعتبر اقرارهم
 فيجب فيه عبارة الوفاة الى هذه المدة او يثبت ولادتها بغير
 تامة او اعلم انما يولد بعد وفاته اقل من مستنين او لم يعلم
 واقرار الورثة به في قوله او لم يعلم المدة بشرط ان لا يعلم
 ولا قبل موت او بعده وعرفه العلم بان ولادته بعد موت
 الزوج لا يعلم له ولد اقل من مستنين او مستنين او اكثر
 ان اقرار الورثة ان هذا الولد موثق فان اقراره بالولد
 فانه اقرار ان لم يكن له شيء ما لم يعلم نصبا الشهادته
 او عدم الولد لغير اقراره في الدار في حق فقط وان خرج
 يثبت نسبها اى انما لم يولد في حقها ^{او ولد} ومعلوم ان
 ستة اشهر اى ان وقت الكفاية اقرار الزوج او كذا
 فان ثبت نسب ولد المتوفى لا يحتاج الى الاقرار فان

وام اولى ثم اختارها لام ثم اختارها لاب وذلك لان الاصل في
 الباب الام فالقرا بيسم جرة باقية على القرا من جرة الا
 ثم تختار لك **اي** الاب وام ثم الاب فان التزم اختار الاب
 فيقدم اختار الاب وام ثم لام ثم الاب **اي** بشرطه حتى يختار
 لانه وام ولزم **اي** جرت الوالد والذية كالمسلمة يتبعه
اي في ولا المسلم وفي الهدية ما لم يقبل فيها او يخاف عليه ان ياكل
 الكفر وتولدا او يخاف بغيره من الدخول على غيره من الاموال
 المنع ما لم يخف وهذا القيد لم يذكره الوفاة ويجب رعاية لان ما يقع
 الكفر قد يكون قبل يقبل الدين فاذا اخيفنا نزلنا الكفر عن مناسبات
 وينكح غيره من منسب فقط حقه **اي** في نكحها **اي** في نكحها
 عند وجدة جدة **اي** جدة نكح جده فمذ من باب المطلق موقوف
 العالمين المختصين والمجرو ومقدم ويؤدو في نكاح
 سقطت عن العتق على غيره من الكس الدافع صبيته الى عتبه غير محرم
 كمولي القنطرة وابن العم ولا تباين ما بين ولا يخرطل اخلافه
وام الام ومدة جرت بالان حتى ياكل ويشرب ويبيع ويشتري حتى

وقدر الوقت كسبع سنين **اي** بالبت حتى يحضر وعمر
 محله حتى يشهد وهو موقوف الزمان وغيره حتى يشهد
اي في الام ومدة جرة حتى بالبت حتى يشهد **اي** ولا يشهد
 مطلق بولاء الا في طهر الذي يجرها فيه وهذا الام فقط
اي السفر المذكور **بالنقطة** **اي** في الكفر والبيع على
 الزوج ولو خفي لا يقدر على الوطء من مسكنا وكافرة كبيرة
 او صغيرة لو طاء به لم يوطء كان المانع من جرة ما لم يقدر
 تسليم البضع فلا يجب النقطة بخلافه اذا كان الزوج هفيا لا
 يقدر على الوطء فان كان من جرة **اي** بقدرها فما لم يقدر فقط
 البت وقدره من نفقة لثك وقدره من نفقة على ان يكون
اي هذا عقد ما واما عقد النكاح فمعلق على الزوج **اي** ولو لم يشر
 اليها او فرضت فربما الرجح لاننا نكحت من حيث لا يشهد
اي انما انكره من جرة حتى ولو لم يوطء لم يوطء حتى يشهد
 وجبة تدين ومرفقة لم ترفق ومضبوكة كراة حاجته لا يوطء
 كانت موقوفة فقط لا يوطء ولا الكراة ولا الكراة ولا الكراة
 زوجة الا في طهر

الزوج على الزوج

على ان البيت ملكه المنع من الدخول فيه **م** لاسن النظر
 اليها وكل ما يمتدح **م** واذا قيل لا يمنع من الخروج الى الوالد
 والاسن ونحوها عليها كل منعة وفرض من غير ما قلته
 هو الصحيح ويعرف نفقة عرس الغيب وطيفه وابويته في
 مال ليس جنس جهم فقط **م** كالدراهم والذناير او
 الطعم او الكيوة التي تلبس بها في خلاف ما اذا كان لم
 يكن من جنس جهم كالعروض التي يخرج اليها لتعرف
 الى نفقتها **م** عند مودع او مضارب او مودع ان اقر
 به وبالنكاح او على القافي **م** وان كان ينفقها **م** الى ما
 منها كنفه **م** ويخلفها انه لم يوطأ بالنفقة **م** الفير فانه
 خير القاييس **م** لا باقاة بينة على النكاح **م** الى لا يفرق
 القاهر النفقة باقاة البينة **م** ولا ان لم يخلف الا
 فاقامت بينة على النكاح **م** يعرف القافي **م**
 عليه ما بالاستدانة عليه لا يقضي به **م** الى بالنكاح
 لانه قف على الغائب **م** وقال زفره يضمن بالنفقة

لا بالنكاح وعلى القضاة اليوم على به النجاسة وطلقة الزوج
 والبيان ونحوه لا محصية لها العتق والبيع والتفريق
 لعدم الكفاة النفقة **م** وسكن **م** اي دامن في الزينة وفرضه
 البين خلافه **م** له وجه حديث فاطمة بنت قيس ولها
 رد عرسه **م** للمعتد الموت والمفارقة بمحض طاعة
 وتقبل ابن الزوج وردة معتدة الثلاث بسقط لانها
 ابنة لانه لا اثر للزوجة والمعتد في النفقة **م** لا ينفق
 قبلها فلا يسقط النفقة **م** لان المدة تجسب وجوب
 النفقة **م** بخلاف المنة ابن الزوج **م** ونفقة الطفل خير
 علم **م** انما قال فقير لو كان غنيا ففيه مال **م** ولا ينكح
 احد نفقة ابويه وعمره **م** اي لا يشكر احد نفقة طفله
 لا يشكر نفقة ابويه وعمره **م** وليس على امه ارضاع الا ابنته
م بان لا يوجد من يرضعها ولا يشرب اللبن غير **م** وبما حضر
 من وضعه **م** اي اذا لم يجد من الاطعمه ولو ساء به نسائه
 او معتدة من رجعي لم يرضعها **م** المتبوتة رويان **م** علم

لا بالنكاح وعلى القضاة اليوم على به النجاسة وطلقة الزوج
 والبيان ونحوه لا محصية لها العتق والبيع والتفريق
 لعدم الكفاة النفقة **م** وسكن **م** اي دامن في الزينة وفرضه
 البين خلافه **م** له وجه حديث فاطمة بنت قيس ولها
 رد عرسه **م** للمعتد الموت والمفارقة بمحض طاعة
 وتقبل ابن الزوج وردة معتدة الثلاث بسقط لانها
 ابنة لانه لا اثر للزوجة والمعتد في النفقة **م** لا ينفق
 قبلها فلا يسقط النفقة **م** لان المدة تجسب وجوب
 النفقة **م** بخلاف المنة ابن الزوج **م** ونفقة الطفل خير
 علم **م** انما قال فقير لو كان غنيا ففيه مال **م** ولا ينكح
 احد نفقة ابويه وعمره **م** اي لا يشكر احد نفقة طفله
 لا يشكر نفقة ابويه وعمره **م** وليس على امه ارضاع الا ابنته
م بان لا يوجد من يرضعها ولا يشرب اللبن غير **م** وبما حضر
 من وضعه **م** اي اذا لم يجد من الاطعمه ولو ساء به نسائه
 او معتدة من رجعي لم يرضعها **م** المتبوتة رويان **م** علم

هذه جعلت الكفاية وقد نقل عن جامع الكبير دوى
 رحمه الله ان هذا اذا طالت المدة بول العرض اعادة
 قدرت فلا سقط وقدر او القبر عادون لم يمتد الا
 ان ياذن القاضي بالامتدانه اي ياذن القاضي بالا
 امتدانه في امتدانت في غير دين على النيب **ونقطة**
 المملوك على سيده فان ابي كبر في النفي **وقال**
 عز امر سيده والى امره بالصواب **العتق**
 هو تخرج من حر ملك بغير علة بلانية كانت حرا او
 معتق او عتيق او اعتقك او حرا او حرة او هذا
 مولاي او يا مولاي لفظ المولى مشتق من عتق
 المعنى ومن العبد لا يلىق الامة المولى فيعتق بلانية
 او اربك حرد ونحوه مما عبر به عن العبد وبلانية
 ان نوى كل ملك على عتق لاسيما ولا رق **ورق**
 كان لا ملك على عتق لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 ونحوه او بالعتق وكذا لاسيما على الملك لا يمتد

هذا هو العتق
 وهو تخرج من
 حر ملك بغير
 علة بلانية
 كانت حرا او
 معتق او عتيق
 او اعتقك او
 حرا او حرة
 او هذا

عتق

هذا هو العتق
 وهو تخرج من
 حر ملك بغير
 علة بلانية
 كانت حرا او
 معتق او عتيق
 او اعتقك او
 حرا او حرة
 او هذا

وكذا لاسيما على الملك لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 لاسيما على الملك لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 الى العتق والامتدانه وانما لا رق على عتق من الرق
 شرعي ثبت في الامم ان الرق هو من عتق من العتق
 القيد شرعي لان الملك وبيع من يملكه العتق في
 وجاز ان تصرف في غيره فان شي يكون مملوكا ولا يكون حرا
 كذا لا يكون موقفا الا وان يكون مملوكا فارق في الامم الملك
 فقول الدارق على الملك ارقى واراد بالملك وخرجه ملك
 وعتق سيده لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 من العتق لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 وبكناية ولولم يذكر حرف الباء في عتق على امتدانه لاني لا يمتد
 على عتق لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 ان كان لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 لم يمتد وان لم يكن كذا لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد
 وان لم يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد لاني لا يمتد

هذا هو العتق

عتق

هذا هو العتق

منه الطرقي ویران به ۱۲۰۰

مثل الخيل كانت الامم والارواح ملك وارجحهم من الامم والارواح
 لوجه الله والاشياء والاصناف والارواح والاشياء والارواح
 الى ملكا والارواح والاشياء والارواح والاشياء والارواح
 وتوحيهم صفوا وارجحهم من الامم والارواح
 فارجحهم من الامم والارواح والاشياء والارواح
 لكن بغير ان يكون العبد مفرقا وقت الخلق كما عرفت
 فحق اي حق عليه فيكون في غير راجع الى الله تعالى
 بل بغير راجع الى الله تعالى والاشياء والارواح
 اعلم ان الحق لا ينفك عن الله تعالى والاشياء والارواح
 حتى لا يخرج ولا يولد الا بالامر والارواح والاشياء
 لا قبل منتهى انهم والارواح والاشياء والارواح
 وفوقهم اي اذا كانت الامم من تلك الالهة والارواح
 في ملك زيد يكون ملكا والارواح كانت الامم مشتركة كالله
 مشتركة على سائر الامم وان كانت مرفوعة فالله المملوك
 جليل فيتم بها يكون مرفوعا وكذا يتبعها في الحق والولادة وفوقهم

كانت به والتدبير متعلق اوله بمتبته لا انما يكون اذا كان بين المتعلق
 والاولاد ستة اشهر او اكثر فيخرج من الاولاد فاعلم انه لا يكون له
 وولد له من زوجها ملك سيدة وولد بان مولاهم **باب**
عقوبة البعض وان اعتنق بعض عبيد مخرج وسعى في بيعه وهو كالمالك
 بل لا يملكه في الوتر وقاله المتعلق كما اننا علمنا ان المتعلق لا يخرج
 بالاعتناق فلهذا الاعتناق عندنا لانه انما يثبت الاعتناق كما اننا علمنا
 فليس من عدم يخرج الملام وهو المتعلق عدم يخرج مملوكه وهو المالك
 لكن لو ينفرد يقول الاعتناق ازالة الملك لا ليس للمالك
 الا ازالة حق وهو الملك والمالك يخرج فلهذا ازالة فاعتناق البعض
 انما يثبت فلهذا لا يخرج المملوك الا وان يتحقق تمام النية وهو
 انما ان الملك كلهم ولو اعتنق شريك فلهذا الاعتناق الاعتناق
 او فخر المتعلق موصرا اي حال كون المتعلق موصرا فلهذا فخر
 انما يخرج من الاولاد لان موصرا والاولاد لهما ان اعتنق او استسما والمتعلق
 ان فخره يرجع بـ ٢ اي بانفسه على العبد وقاله ايضا فغنيا ٣
 اي الاخر فغنيا من المتعلق عند حال كونه غنيا ٤ واسما في فقر فقط

فقط والاولاد للمعتنق لان اعتناق البعض اعتناق الكل عندهم
 م ولو شهد على شريك بعتق الاخر سعى لهما في خطبهما والاولاد لهما
 وقاله ايضا فغنيا من المتعلق لان اعتناق البعض اعتناق الكل
 مع الاسماء واسما في بيعه المالك فان كانا موصرا فلهذا فخر
 وان كانا موصرا فلا سعي ولا ضمان ايضا لان كل واحد
 يدعي اعتناق الاخر والاخر يتكبر ولا يثبت ولا فخر لهما
 وعي راسي للموصر لا الضمير لان عقبة يثبت بقوله نعم المالك
 في عهده فخر السعي لان المتعلق موصر والموصر نعم المالك
 في اسما في لان المتعلق موصر ولا يقدّر على ثبات النية
 في ملكه فلا يثبت له اصلا فان قلت يثبت ان لا يثبت لهما
 في معنى من الاجمال لان المتعلق انما يثبت ما قد ركل منها
 شريكه وشريكه من كذا فخره ركل واحد منهما فلهذا الاعتناق
 فخر لهما في فخر العبدان كذب كل واحد منهما فلهذا فخر
 فخره وان صدق فخره فخره كل واحد منهما فلهذا فخر
 سعيه لهما على اصله فخره وانما على اصله فخره فخره

فيكون اجدها موصرا او الاخر موصرا
 لان ثبات النية لا يكون
 في ملكه فلا يثبت له اصلا فان قلت يثبت ان لا يثبت لهما
 في معنى من الاجمال لان المتعلق انما يثبت ما قد ركل منها
 شريكه وشريكه من كذا فخره ركل واحد منهما فلهذا الاعتناق
 فخر لهما في فخر العبدان كذب كل واحد منهما فلهذا فخر
 فخره وان صدق فخره فخره كل واحد منهما فلهذا فخر
 سعيه لهما على اصله فخره وانما على اصله فخره فخره

يكون اقراره ان الله تعالى له ما كان شره من الله ووقفه
 في الاجال اي حالها رايها وبها رايها وبها رايها وبها رايها
 لان كل واحد من هذه الامور قد وقع في الدنيا لان يتفق على
 اجدها ولو طوى اجدها حتى يقع في الدنيا لان يتفق على
 عتق نفسه وسعي في تصفها وعنده محمد بن سفيان في كتابه
 المقضي عليه وهو احد الشريكين بسقط السحابة في كتابه
 العضد على قول قلنا تصفها سحابة ساقطتين وكل واحد
 من الشريكين يقول لصاحبه ان تصفها لياق وهو يفتني
 نصيبك فيصفه فيهما **ام** ولا عتق فرعين **اي** قال
 ان دخل ثمان الدنانير احد وجهي وقال الآخر ان لم يدخل الدنانير
 فاني انما عتق وجهي ولم يدخل الدنانير ولا لا عتق في ثمان
 لان المقضي عليه بالعتق والمقضي له وهو احد العبدين في ثمان
 ففتني فيهما **ام** ومن ملك بهن مع آخر ثمان او بهن او مائة
 او شتر في نصفه من سيدة او علق عتق بستر النصف ثمان
 مع آخر عتق جهته ولم يضر علمه الشريك حاله **اولا** اي علم

نصيبك انما قال بغيره انك ما جازيها انما رايها
 فان لا يفتني بغيره انك ما جازيها انما رايها

اي علم الشريك انما بغيره انك ما جازيها انما رايها
 الاب نصيب الشريك في الصورة المذكورة كما لا يضر الاب
 او ورث هو وشريكه وصورة طاعت امرأة وله عتق
 هو من زوجها فترك الزوج والدخ في ورث الاب نصف
 ان عتق عليه لا يضر جهته اخيه بانها قال ان الارث فترده
 الشريك لا اخيه للاب في ثوبته واعتقه الآخر وسعي
اي لما لم يكن للشريك ولاية التماسين بقى له امره
 اما الاعتاق او السحابة وقال في غير الارث فترده نصف
 في عتق وسعي في فقير **ام** لان شرا القريب اعتاق في ثمان
 كان موصرا بغيره انك ما جازيها انما رايها
 يقول انما رايها انك ما جازيها انما رايها
 بالعتاق نصيب جهته شرا على العتق وهو الشرا وان
 فاجل لا يكون عتق وان الشري نصفه في الاب باقية
 ضمن له رعي وقال في ثمان فترده نصفه في ثمان
 الاربعة لان فترده نصفه في ثمان فترده نصفه في ثمان
 ناف نصيبه في ثمان فترده نصفه في ثمان فترده نصفه في ثمان

قد قالنا انما رايها انك ما جازيها انما رايها
 نصيبك انما قال بغيره انك ما جازيها انما رايها

[illegible]

يتركض الماء بهر ١٢

ومن الارض كذلك فصاحبها عسيرة بطريق القول من اربعة اقسام
 وعندها يعتق من الارض اربعة وهو واحد من اربعة فيقول
 فعندها يحصل لها المعتقد وهي سبعة ثلثها لا يحصل كل عسيرة
 لان قيمة كل عسيرة هي ثلث المال فيعتق من الخارج اثنا
 وهو السبعان وربع في خمسة اسباع قيمة وكذا الارض وما
 الثابت فيعتق من ثلثه وهو ثلثة اسباع ويسمى في اربعة
 اسباع قيمة وعندها يحصل لها المعتقد وهي ستة ثلثها
 فكل عسيرة يعتق من ثلثها من الخارج اثنان وهو ثلث السنة
 في خمسة اسباع قيمة فلو كان قيمة كل عسيرة اثنان واربعين
 وهي اثلثة فكل المال مائة وستة عشر ومن فعندها يعتق
 من الخارج السبعان اي اثناعشر وربع في خمسة اسباع
 ثلثها وكذا الارض ومن الثابت ثلثة اسباع وهي ثلثة
 عشر ويسمى في اربعة اسباع وهي اربعة وعشرون وعندها
 يعتق من الخارج من ثلثها واربعين ثلثها وهي اربعة عشر
 ومن الثابت نصف وهو واحد وعشرون ومن الارض سبعة

ومن الارض ثلثها والارض نصف ثلثها فالنصف الذي اصاب
 الثابت ثلثه فيضرب اصحاب النصف الذي اعتق بالاجاب
 والارض اصحاب النصف الخارج وهو اربع يعتق ثلثه اربعة
 وانما من الارض فيعتق من ثلثها لان هذا الاجاب لا اربعة
 اعتق اربع من الثابت فكلها من الارض لا نصف ثلثها
 يقولون لان من اعتق النصف يعتق الثابت والمانع في الارض
 فيعتق نصفه فان قالوا فماذا لم يخرج الوارث حصل كل عسيرة
 كسها ماعتق عند ما اعتق ثلثه ثلثه اسهم ومن كل
 سهمان وعندها يحصل كل عسيرة كسها ماعتق عند ما اعتق ثلثه
 خرج سهمان وخرج ثلث ثلثه اسهم ومن دخل سهم ويسمى كل
 في الباقي على الاولين ويصح الثلث والثلثان اي ولو كان
 ذلك في مائة ولم يخرج وارث ولا مال فيسوي اربعة اثلثة
 ويقتسم بها ويجعل كل عسيرة اسهم عند ما كسها ماعتق لانه
 خرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة اربعة وهي
 اربعة عشر ثلثه اربعة وهو ثلث النصف وهو اثنان من اربعة وهو اربعة

اربعه عشر

سبعة في سها

سبعة في سها هم العتيق على القولين اثنان والاول هو
 ثلث لان سها هم السحابة اربعة ونحوها وهي ثلث لال
 وان طلق كذلك قبل الطلح سقط ربع مخرج من خرجت وثلاثة
 اثنان من ثبتت وثمن من دخلت **س** اى ان كان ثلث
 ثلاثة زوجات منهن على السواء فطهر من قبل الطلح على الصفة
 المذكورة في الاجاب الاول سقط نصفه من الوضوء متصفيا
 بين المراجعة والثانية فسقط ربع مخرج واحد منها ثم
 بالاجاب الثاني فسقط الربع متصفيا بين الثانية والاولى
 فاصاب كل واحدة منهن في سقط ثلثه اثنان منهن الثانية طهر
 وسقط من مخرجها ربع من مخرجها والربع وانقضت المدة
 في الطلاق قبل الطلح يكون الاجاب الاول موجب للبينونة
 في اصحاب الاجاب الاول لا يبقى محل للاجواب الثاني في غير
 هذا الموضع كالعق نكاح بعض نكاح هذا قول من هو عليه
 وقيل هذا قولهم ايضا فلي هذا الرواية لا بد من الجوف
 بين العتيق والطلاق وهو ان الاجاب الاول هو العتيق

في قولنا في سها هم السحابة اربعة ونحوها وهي ثلث لال
 وان طلق كذلك قبل الطلح سقط ربع مخرج من خرجت وثلاثة
 اثنان من ثبتت وثمن من دخلت **س** اى ان كان ثلث
 ثلاثة زوجات منهن على السواء فطهر من قبل الطلح على الصفة
 المذكورة في الاجاب الاول سقط نصفه من الوضوء متصفيا
 بين المراجعة والثانية فسقط ربع مخرج واحد منها ثم
 بالاجاب الثاني فسقط الربع متصفيا بين الثانية والاولى
 فاصاب كل واحدة منهن في سقط ثلثه اثنان منهن الثانية طهر
 وسقط من مخرجها ربع من مخرجها والربع وانقضت المدة
 في الطلاق قبل الطلح يكون الاجاب الاول موجب للبينونة
 في اصحاب الاجاب الاول لا يبقى محل للاجواب الثاني في غير
 هذا الموضع كالعق نكاح بعض نكاح هذا قول من هو عليه
 وقيل هذا قولهم ايضا فلي هذا الرواية لا بد من الجوف
 بين العتيق والطلاق وهو ان الاجاب الاول هو العتيق

والطلاق وجب لتصفيف بين المخرج والثابت فلي مات
 قبل البيان تبت ان في صورة العتيق كما تكملها بمتصفيا
 بينهما لان الاصل في الاثنان ان ثبت حكمهما معا رتبا
 بهما الا ان يمتنع مانع ففي العتيق ارادة المخرج فصارها ارا
 الثابت فالاجاب الاول هو نكاح بينهما حتى صار كل واحد
 من مخرج البعض وهذا عند المحققين وهو غير متصور فثبت
 والرقية كما يكتب وهذا عند الجمهور فبالاجاب الثاني
 لا يمكن ان يراد به الاضمار للمكاتب فيكون ان فلي
 من محلي فالارض كل محلي فيبقى منه نصف والثابت لو كان
 كل محلي من هذا الاجاب نصفه اذا كان نصف محلا
 بعق منه ربه واما في الطلاق فلي يمكن ان يكون كل واحد
 مطلقه البعض لان مطلقه البعض مطلقه كلها فليمتنع
 الاول فليطلقه اياهما ربه واما ان ثبت فان كانت
 الثابتة طلقت بالاول ولا حكم للاجواب الثاني لان لا يملك
 ان يراد به الاضمار وان كانت المراجعة فالاجاب الثاني

الاجاب الاول هو

وايضا بين الثابتة والغير المتغيرة فيثبت رجبينها لان
الثابت باطل على احد التقديرين وهو اذلة اثبتت بالاجابة
وهو الصحيح عند التقدير الآخر وهو نصف التقديرين
ونصف النصف رجب فيسقط عن المهر والوطي الموت بيان
في طلاق المهر كبيع وموت وشهد به واستبلا ووبته وصدة
مستترة في عتق ميم دون الوطى فيه اي قال زوجه
احد كما كان في فوطر احدى احوالها وما تفضل منها بيان
اي الذي انا الوطى لان النكاح عقد وضع تحت الوطى
والطلاق وضع لانه الملك الخارج اي لانه هو الوطى
في الطلاق وبعد انقضائه العدة فالوطى ليس على العدة كما
مردود بالطلاق واما الموت فليس على ملك البيان ان
فلا بد من حق وكنت المجلد وان قال احد كجانب احد
او مات احد من اهل البيت او استولوا احد من اهل البيت
او اصابه بوسم فكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر اما ان
احد من اهل البيت يكون بينا لان الاعناق لانه الملك فالبيع

في طلاق المهر كبيع وموت وشهد به واستبلا ووبته وصدة مستترة في عتق ميم دون الوطى فيه اي قال زوجه احد كما كان في فوطر احدى احوالها وما تفضل منها بيان اي الذي انا الوطى لان النكاح عقد وضع تحت الوطى والطلاق وضع لانه الملك الخارج اي لانه هو الوطى في الطلاق وبعد انقضائه العدة فالوطى ليس على العدة كما مردود بالطلاق واما الموت فليس على ملك البيان ان فلا بد من حق وكنت المجلد وان قال احد كجانب احد او مات احد من اهل البيت او استولوا احد من اهل البيت او اصابه بوسم فكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر اما ان احد من اهل البيت يكون بينا لان الاعناق لانه الملك فالبيع

ونحوه يدل على ان الملك باق في البيع للكون مراد بالاعناق
واما الوطى فلان الاعناق لموضع لانه هو الوطى لان
الاعناق شجرة زوال الرق او زوال ملك الرقبة ولم يزل
منها وهذا قول الجمهور واما عندنا فالوطى في النكاح
ايضا لان الوطى لا يخلو الا في الملك فدل على ان الوطى ملك
فلم تكن مرادة بالاعناق وبطل ولا يرد في اثباته
ان ولدت ابنة وبنا ولم يزل الاول عن نصف الام والبنت
والابن عبد لان الاول كان مولودا فالام والبنت
جيران وان كان البنت لم يعتق احد يعتق نصف الام
والبنت واما لان فهو عبد فكلها بيان
احد من اهل البيت وبطلت لانه وحيثه اي ان شهدا انه اعتق
فالشهادة باطله عند الجمهور لعدم كونه الا ان يكون في
بالشهادة انه اعتق اباها في مرض موته او شهدا على غيره
او مرضه واداهما شهادة في مرض موته او بعد الوفاة يقبل
لان الشهادة والعقود المذكورة وحيدة وتخصم في اثبات

في طلاق المهر كبيع وموت وشهد به واستبلا ووبته وصدة مستترة في عتق ميم دون الوطى فيه اي قال زوجه احد كما كان في فوطر احدى احوالها وما تفضل منها بيان اي الذي انا الوطى لان النكاح عقد وضع تحت الوطى والطلاق وضع لانه الملك الخارج اي لانه هو الوطى في الطلاق وبعد انقضائه العدة فالوطى ليس على العدة كما مردود بالطلاق واما الموت فليس على ملك البيان ان فلا بد من حق وكنت المجلد وان قال احد كجانب احد او مات احد من اهل البيت او استولوا احد من اهل البيت او اصابه بوسم فكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر اما ان احد من اهل البيت يكون بينا لان الاعناق لانه الملك فالبيع

پہنسا کا پر

فقد
قوله كما عرفت في كتاب التلخيص وهو
تكملة على فوائدها استوفيتها واستعنت
بالفقه فصل ٢

فِيهِ الْقُرْآنُ الْعَرَبِيُّ

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الكتاب

فيما مضى وقوله في وجهه اي في المثل في وجهه قال عني
باب التفسير والاستيلاء من اعني من في موطأ
بال ميت فانت جرواوت جرح في موطأ او انت موطأ
او جرحك والى ميت الى مائة سنة وغلب موت قبلها
فغيره فقول من اعني ميتة جرحه فغيره واعلم انه قال في موطأ
ان الميتة اثبات لعن من جرحه او قاتله فغيره عاتية
استحقاق التفسير فلهذا قال في المتن من اعني عن جرحه
قال مطلقا اخر من عن مقتله فالمطلق ان يعنى العن موت
مطلقا او مقتله بغيره يكون الخالب وقوله قبلها والمقتله
ان يعنى بموت مقتله بغيره لا يكون كذلك عادة فحوال
في موطأ هذا هو موطأ ان ميت المائة سنة وموت
سنة مثل وان كان في القصة مقتله فلهذا مطلق
الخالب ان يموت قبل هذه المدة فقول ان ميت المائة سنة
يكون بمنزلة قول ان ميت فيكون في حكم مطلق وقوله ان ميت
المائة سنة تعذر به ان ميت فموت من هذا الزمان الى

المائة سنة ثم شرع في حكمه بغيره فقال المباح واللا يوجب
ويستخرج من ولسنا جرح المائة موطأ وتكلم في هذا فلهذا واعلم
ان في موطأ جرح المائة من ملك للملك قال ميتة
من ثلث مال وليس في ثلثه ان لم يترك غيره وفوطأ
استغرق دية لان لما كان ايجابا لموت كان له التفسير
حكم الميتة بغيره ويصح وليس كذلك ان قال ان ميت
يقتضي او مضي هذا الا في سنة او جرحا كما يكون في غيره غالباً
ان وجدته موطأ عن الميتة فقول ميتة اي مضيته وكذا في غيره
الاستحقاق لمالك الى ملك وقوله مما يمكن غالباً اي مما لا يكون
وقوله واجبا في الغالب ذكر الامكان وادراك الزمان
ولدت في سبيلها وادراك زوجه فملكها فصار له ولد وحكمها كما
الا انه لم يعن عند موت من كل مال ولم يشك له دية ولا ثبت
سب له الا ان يعرفه فان اقره بولدت آخر ثبتت
بلا دعوى وان في بغيره اعلم ان الفوترا بضعيف وموطأ
او قوي فالضعيف في اللفظ ثبت سب ولما لا اللفظ

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
الكتاب

سيد فاذا انقضت امر ولد وبني الغرض المتوسط
 ونسبت نسب له بالادعوى والتمس في نفسه والعرض القوي
 الى المملوكه فيثبت نسب له بالادعوى ولا يثبت بالنسب
 بل بحجبه للعالم وام ولد النصارى اذا اسلمت نسبي
 في قمتها ويثبت نسبها اي بولسماية م ان عرض عليه
 الاسلام فاليه وبني بجالها ان عرض فاسلم اي يابو ام
 كما كانت فان ادعى ولد امه مشركه اي بامر الله تعالى
 اخبر فيثبت نسبته وبني ام ولد في نصف قمتها ونصف
 عمره بالاثبات ولد بالامه لا بالامه المستولى عليه فيثبت النسب في نصف
 لمصاوي في ثلثه فيثبت في الباقي ضرورة ان النسب لا يتجوز لان
 الولد لا يخلق من مائتين فيلزم ملكها لبا فيجب على نصف
 وايضا نصف عمره بالجزء الوطي بخلاف وطى حارية الابن
 فان قوله عليه السلام انت وما لك لا يركب لا يركب المعنى
 الحقيقي وهو ان يكون ملكا لالاب ضرورة كونه ملكا للمالكين بل
 عليه قوله انت وما لك لا يركب في اوجه المعنى الى نرى وهو حمل

على الانتفاع فغيره من الوطي ملك لالاب ليكن الوطي حلالا
 فلا يجب العقر وفي مسئلتنا وقع الوقاع في محله نصف ملك لالاب
 ولا لب لالاب في محله نصف العقر والملك ثبت ضرورة
 بنسبوا النسب فيثبت قبيل المملوك لكن بعد اجزاء الوطي فلا يجب
 قمتها الولد وان ادعى ما هو مملوكه في خلافها لثبوتها
 عند رجوعه الى قول العالمين وهو الذي يتبع امارا لا مالها
 م وبني ام ولد بالامه وعلى كل نصف عقرها وتعلقا فيثبت نسبي
 ارث ابن لان نسبه لها ضد باقراره م وورثته ارث اب
 لان الاب اجدنا لكنه غير مملوك فيورث ميراث الاب عليها
 م وان ادعى ولد امه ملكا بنسبه لغيره عقرها ونسب نسب الولد
 ونسبه لالاب الوطي معتمدا على الملك فيكون له ولد وله المملوك م
 ثابت النسب هو بغير القيمة لالامية اي لا تصير لالامه
 اولاد ملكا فيها حقيقة ان صدق ملكا بنسبه م اي ان ثبت
 النسب ان صدق الملكا لمولى وعندنا لا يورثه ولا يرثه
 تصدق الملكا لمولى م والا لانيث نسب لالاد الملك بوا

عند رجوعه الى قول العالمين وهو الذي يتبع امارا لا مالها

اذا علموا بشرط لا يريد ففهم من العلمين وهو المنع لكنه
 بطاوة ندر في آخر قول ان كان الشرط امرا جازيا كان
 مثالا في ان لا يجر لان التخييل تخفيف ولا يلزم لا يلزم
 التخييل تخفيفا ولا وصل ان التخييل لا يخففه بطاوة
الحذف على الفعل ومن حذف لا يدخل بيتا بحيث يدخل البيت
 لا الكعبة او مسجد او بيعة او نيسة او ديرة او ظلم باب
 لان البيت موضع تعد البيتوتة فالصفة بيت لا يدخل بيتا
 هذه المواضع كما في لا يدخل دارا فدخل بيتا حيث كان
 وفي هذا البيت ان دخلها من هدمته صحتها او هدم
 بابيت اخرى او وقف على سطحها وقيل في غرضنا لا بحيث
 اي بالوقوف على السطح كما لو جعلت سجدا او تماثلا
 او بيتا او دفنا بعد هدمه ثم جاء حيث لا بحيث لانها لم تنق
 دارا اصله وكذا البيت ودفنها من هدمتها صحتها او هدمها
 بيتا آخر فان لا بحيث لزال اسم البيت وعلم انهم قالوا
 في لا يدخل دارا فدخلها من هدمته انه بحيث لان اسم الدار

قوله لا يدخل دارا فدخلها من هدمته
 هذا هو البيت لا الدار فان كان
 اربع حكايات في البيت لا الدار فان كان
 ما جئت البيت من بيتا بحيث كان كما في
 فلا يكون بيتا فلا يكون دارا البيت او
 البيت من بيتا فلا يكون دارا البيت او
 الدار من بيتا فلا يكون دارا البيت او
 الدار من بيتا فلا يكون دارا البيت او
 الدار من بيتا فلا يكون دارا البيت او

قوله لا يدخل دارا فدخلها من هدمته
 هذا هو البيت لا الدار فان كان
 اربع حكايات في البيت لا الدار فان كان
 ما جئت البيت من بيتا بحيث كان كما في
 فلا يكون بيتا فلا يكون دارا البيت او
 البيت من بيتا فلا يكون دارا البيت او
 الدار من بيتا فلا يكون دارا البيت او
 الدار من بيتا فلا يكون دارا البيت او

يطلق على تخريفه هذا العلم توجب بحيث في لا يدخل دارا
 فدخل دارا جازية ثم فهم بان الوصف في البيت لا يفرق
 وانه لان معناه انه اذا وصف المثار لا يصفه بخلافه
 هذا ان بطلت بحيث لا ان الوصف بالثابت
 صار نحو او في قولنا لا يدخل بيتا ولا دارا ولا يدخل دارا ان كانت
 بيتا يكون نحو او في احد بيتا فيكون الآخر بيتا المعنى لو جرت
 في لا يدخل بيتا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل من هدمتها
 صح لان البيتوتة وصفها في بيتا المثار لا يفرق والاسم
 البيت ينبغي ان لا يجر في بيتا الذي لم يفرق في بيتا الدار
 فدخلها بعد ما بنيت جازيا انه لا بحيث لان لم تنق دارا قول
 لفظ الدار في الدار المعهودة غالب الاستعمال وقد يطلق الفضا
 على المنهدة فان قيل لا يدخل دارا فالاولى ان يرا الدار
 وايضا وجوب طر المطلق الى الكامل او وجب ارادة الدار
 واذا قيل هذا الدار فان هدمتها فافصحها طارها على المنهدة
 ترجعت بالاشارة فيجوز ان دخلها من هدمتها وان بنيت

واما اخرى فبحثت بقولها ايضا اما لو بحثت كما اوستا
 فلابد ان لا يكون لها اسم لدار بالحلية واما البيت فلا
 يطلق الا على موضع اقد البيت فاذ خرب لم يصب
 البيت عليها صلا ولا يقال ان البيت ووصف والوصف
 في المشايخ لان البيت اسم جنس مع انه مشتق
 البيت و ليس اسم صفة كالتاب و هو فالاسم المشتق
 اذا دخل في الصفات يكون الوصف نحو لا يكلم في الشاة
 فكذلك بحثت اما ان دخل في اسم الجنس ان كانت
 نحو و ان لا يشرب هذه هي في بعض اقسام حقيقة ما جعل
 فثبت للبحث ولو خلف لا يشرب هذه هي في بعض اقسام
 بعد ما صار الى بحث فافهم هذا بحث فانه من الاقدام
 او هذه الارزاق في فظان باب لو خلق كان خارجا ولا
 وهو ساكنها اول لا يلبس هو لابس ولا يركب وهو ركب فافهم
 في الشاة و في قول لا يلبس اي لا يلبس لابس كونه
 وهو ساكنها فلا بد من ان ياخذ في النقل لا يلبس في البيت

النقص
 كونه كرون

لو كنت ما عتبت بحث وهذا عندنا واما عند زفر فبحث
 لوجود السك وان قلنا ان السك شربت للبر فربما
 يكون مستثنى وكذا في لا يلبس هو لابس لا يركب وهو ركب
 اول لا يلبس فافهم هذا فانه لا يلبس فان القول هو ان
 من كان في البيت فلا يلبس بالبيت بخلاف السك والركب
 فانه في البيت ساكن ولا يلبس ولا يركب فافهم
 لا يلبس الى ما لا يكون من البيت لان البحث يخرج عن البيت
 استفاد من غير من البيت فان قوله لا يلبس يخرج عن البيت
 الا يخرج من البيت فيقع جيبا نحو بيتك ففوق البيت وقت
 ففقد الكلام ان في قوله لا يلبس ففقد لا يلبس في وقت
 في وقت خروجهم من البيت وفي الايب كمن هذه الدار لا يلبس
 باهلها وما عداهم في البيت لو بقي هذا عندنا في حقيقته واما
 عندنا في موضع نفي الاكف واما عندنا في موضع نفي الاكف
 كذا في البيت قالوا هذا احسن وارق بالاسم بخلاف المصروف
 فانه لا يشترط نقل الاكل والاحتياج وبحث في لا يلبس في قولنا

حقوق غايب شرب سماء كسرة اللغات

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

بانه لان اخرج بلامه مكره او راضيا وشرا لا بد من ان لا يكون
فان لا يخرج بلامه وان يخرج بلامه اما مكره او راضيا
والله اعلم بالصواب في الاول عدمه في الاخر بانه
الا في البينة ان يخرج اليها ثم الى امر آخر فانه لا يجنب
خروجهم لم يكن الا في البينة فخرجت في الخارج الى مكة فخرج
يريد ما يرجع لان الخروج الى مكة قد تحقق لان لا ياتي
حتى يدخلها اي لو طعن ان لا ياتي مكة لا يجنب حتى يدخلها
وذلك ما خرج في الاصح اي لو طعن في سبيل مكة فلا
انه مثل الخروج الى مكة وعند البعض موشل لا ياتي مكة والاول
كقولهم انما اذا سئل في اي موضع الميعة والاول هو الميعة
فخرجت بلامه لم ياتها لم يجنب الا في اخرجت بلامه
ج قد تحقق عدم الانيان فخرجت في البينة عند الله
ان لم يات بلامه لم يرضى ورضى في الحقيقة
ان قال عيث الاستطاعة في الحقيقة وهي القدرة التامة
يجب عند ما صدر الفعل في البينة الا مقارنته للفعل فصدق

والله اعلم بالصواب

ديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب
والالات فالمنع الاخر خلاف الظاهر والصدق قضاء
وشروط للخروج لا يخرج الا بالاذن لكل خروج اذن لان تعدية
لا يخرج الاخر وتامتها باذن فالمستثنى هو خروج المصطفى
فما سئل في صدر الكلام لانه اذا اذن اذن اي الى
لا يخرج الا ان اذن لا يشرط لكل خروج اذن لان الا
لغايب مثل ان اذن فاذن مرة اخرى لم يكن
براد الا وقت اذ في اذن يجعل المصدرا حينئذ فخرج لكل
خروج اذن وجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة
اخرى بلامه اذن فعلى التاويل الاول لا يجنب وعلى التاويل
فلا يجنب بالترك فخرجت في ان خرجت وان خرجت
لم يرد خروج او ضرب عليه فخرجت اي شرط لا يجنب
خرجت وان ضربت فعلمها فورا وفي ان تعدت بعد
تعدت مع تعدية موه اي شرط لا يجنب في ان تعدت تعدية
معه وكفي مطلق التغدي اي ان ضم اليوم موه اي يجنب

بانه بل
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

القول القائل ان قولك

مطلق التعدي ان قال ان تعديت اليوم فانه لو كان جوا
يكفي قوله ان تعديت فلان واليوم علمه ان كان مستنداً
بمطلق التعدي في هذا اليوم ويشترط للبحث التعدي مع
ومركب ما دون ليس مولاه في جن الحلف اذا لم يكن
دين مستوفى ونحوه اي حلف للركب وانه زيد فركب
عبد المادون فان كان عليه دين مستوفى لركبته و
لا يبحث لان هذه الالة ليست زيدا وان لم يكن عليه دين
مستوفى فان نوى بزيادة زيدا في حلفه لا يبحث وان
نوى وانه يملك زيدا علم ان يكون ماصداً لزيد
وانه عبد المادون في بحث وقال ابو يوسف لا يبحث في الزيادة
كلها اذا نواه وقال محمد لا يبحث وان لم ينو
الخطبة ثم قال لان المعنى الحقيقي هو
هذا عند محمد يرجح المعنى الحقيقي خلافاً لما بنى على
اللفظ لان كان المعنى الحقيقي مستوفى بمعنى مجازي متعارف
فالوجه يرجح المعنى الحقيقي واما في حان المعنى المجازي

الوجه المجازي
الوجه الحقيقي

فالله عندهما اكل طعمها لا يفحش باكله سواء كان ياكل
او غيره فيقول اليوم مجازي وهذا الاقبح باكله من
لو استفاد هو اي يبحث باكله منه كالحذر ونحوه لان
المعنى الحقيقي هو مجازي مجازي واكل الشاة باليوم لان
والجوز قاله ينجح باطبع من اللحم والاربع اسنن من اللحم
وباع في مصره عدا بالعرف فان الامثال بنيت على يوم
بشيء البطن فاعند محمد واما عندنا فبنا على شيء
اليوم ونحوه بغير البر وشيئاً لا يجره الارز بل لا يعتد به
والفأكره بالتفاح وشمس في البطيخ والاعنب والارز
والزيت والفتاد ونحوه هذا عند محمد وعندنا العنب
والارز والزيت فأكراهه وان لم يرب من به بالرجع منه فلا يبحث
لو شرب منه بانه هذا عند محمد فان من عنده لا يبحث
الغاية وعندنا من المتبعين ان لا يشرب من مائه بخلاف
الحلف مائه وتخليطه لاولي صلح العلم بكل ارجاء في حال
اي يقيه تحفظه لاولي صلح العلم بكل مقلد في البلد حال

والطبيع
والطبيع
والطبيع

من غير غلبه ووقاير كمال سبه ارباطها
 الذي سبه القمع فوجه في غير هذا البلاد ان كان سبه
 الارطاب من طرف القمع فاقال صاحبها يدية يكون صحيحا
 وان لم يكن الارطاب من جانب القمع فوجه صحته ان كان
 المتب يا يكون اكثره وطبا والبس لم يثبت يا يكون بسره ان كان
 البس من طرف القمع فراس البس يا في القمع وذن طرف
 ولا كان الرطب هو الطرف الاخر فراس الرطب طرف القمع
 وذن طرف القمع فهذا وجه صحته م اوليا كل لهما فكل
 او كذا اولهم غير يا واثان وقيل للبحث باكل الكبر
 والكر في غفنا لانها في غفنا لم يجد الجا واما لم يثبت برودا
 فها لم حقيقة في بحث همام والغدا الاكل من طلوع الفجر الى
 الظهر والعش منه الى نصف الليل ويسمونه الفجر
 وفي ان لست او كلت او شرب وطلوني عينا لم
 اصل اى نوى ثوبا معينا او طعنا معينا او شربا
 معينا لم يصدق قضا ولا ديانة لانه الميقع ما بينه

البس لا دلالة على الثوب الا قضاء وانما يقف لا علم فلا
 فيه ثبوت التحصيل ولو ثبت ثوبا او طعنا او شربا
 اى صدق ديانة لقضا والال اللفظ عام فثبت
 خلاف الظاهر فلا يصدق في القضا م وتصغر البس
 صحيح بخلاف خلاف البس يوسف ومن جلف لا شرب م
 الكور اليوم ولما فيه او كان نصيب في يومه لا يجت
 اعلم ان امكان البس طرحة جلف عند تعدد وجهه
 سواء كان جلف بائنه او بالطلاق او بالعتاق وعند
 ايا يوسف ليس شرط فان جلف في القضا لا شرب م
 في هذا الكور اليوم ولما فيه وجلف ان لم يشرب الماء
 الذي في هذا الكور اليوم فامرته طالق ولما فيه لا
 عند ايا وعند ايا يوسف لا يجت وان جلف كان فيه
 فارق في اليوم فالحكم على ما ذكره فان اطلق فكذا الاول
 من الثاني اى وان لم يقبل اليوم لا يجت فيم لم يتم
 لبحث فرائضه وهو انه لم يذكر اليوم في الكور ما فرائضه
 في الكور ما عند ايا خلافا لايوسف ودان كان مصدق

البس من وجه جلف لا يجت

يجهت وان جلف وكان فيه باعاً وذلك لانه اذا
 ليس في الكوناء فالبحر على مسوا ذكر اليوم اول اول
 فيه ما قال ذكر اليوم فالبحر على مسوا ذكر اليوم
 فاصب لم يكن البحر منصوراً قال لم يكن البحر
 انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم ليس هو من البحر
 ان لا يكون في مدة عمره والبر منصور عند الغرض
 فانعقد اليامين وعند البر يفسد ويحتمل في الغرض
 من فضول الوقت وفيه موت في حاله وفيه
 السما وليقلد بين به البحر ذهاباً وليقتل في حاله
 انعقد التصور البر وجهت للبحر وان لم يعلم فلا وفيه
 خلاف زفره فعند الانعقد اليامين لكون البر منصوراً
 فلما هذه الامور ممكنة فزادها فيكون هذا الانعقد اليامين
 ويجهت في الحال لا لا تو قتل في زمان الموت للبحر عا
 وانما قلنا عالم بموته لانه يراد قتله بعد احياء احد
 وهو ليس بغير واقع فيعقد اليامين ويجهت في الحال ما اذا

في قوله ان جلف
 في قوله كان فيه
 في قوله باعاً
 في قوله ذلك
 في قوله لانه اذا

لم يكن عالم بموته فالمراد القتل المتعارف ولا كان
 كان القتل المتعارف ممثلاً فصلاً كسنة الكوناء وقد
 شعراً وفيه باعاً وعقراً كضربها وقطن ملك بعد ان
 من غركم فهدى فقلت في وجه ليس يدي وقطن
 مبتدأ وهدى خبر ومع الهمدي ما يهدي الى ملكه ليعتق
 وعند هذا ان كان القطر ملكاً لم يملكه فخر له ورج
 وليس يجب ان يهدي الى ملكه وان لم يكن القطر
 ملكاً لم يملكه لانه وانما ذهب على الاضام فقتله
 وعند هذا ان كان القطر ملكاً لم يملكه فخر له ورج
 الايام على هذا البحر فقام على خرام فوق جنته لامل
 فوقه فزاد اخر لان القرام تبع للبحر لان العواصم الاخر
 م او جلف للبحر على الارض فجلس على رط او جلف
 جنته لا يجهت لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبين جلف
 وبينه وبين جنته لانه لم يجلس على الارض ولما بينه وبين
 م او جلف للبحر على الارض فجلس على رط او جلف

في قوله ان جلف
 في قوله كان فيه
 في قوله باعاً
 في قوله ذلك
 في قوله لانه اذا

لان الجاهل على السريرة لا يفتكره دون السريرة الا ان يكون
 يجهل ان يكون عليه ط فالحالوس على السب ط على السريرة
 مختلف فطوس على سريرة فافوقه فان الجاهل على السريرة
 الا ان يكون جليسا على ذلك السريرة ولا يفعل يقع على
 ويفعل علة في العلم ان قوله لا يفعل هذا في العرف سلب
 يفعل واقع علة في قوله لا يفعل يكون لا بد من وجوب الشيء
 الى بيت الله الى الكعبة يجب او علة في ما دم ان
 ركب ولا شيء بعلى المخرج او الذهاب الى بيت الله
 او شئ الى الحرم هذا عند المحققين واما عند الجاهل في
 في الزجيرة او علة في ما دم او السب ط او الصفاة او علة
 ولا يعتق عند قبيل ان المخرج العام فانت حرة في سريرة
 بكوفة هذا عند المحققين واما عند الجاهل فانه وانما عند
 يعتق الله فانت شهادتها علمهم معلوم وهو النفي في
 ومن ضروري عدم الحج وهو شرط العتق وقال هذا سريرة
 عن النظر في قول النبي الذي يحيط به علمهم هو مثل الالان

ومنه ان يكون على السريرة لا يفتكره دون السريرة الا ان يكون
 يجهل ان يكون عليه ط فالحالوس على السب ط على السريرة
 مختلف فطوس على سريرة فافوقه فان الجاهل على السريرة
 الا ان يكون جليسا على ذلك السريرة ولا يفعل يقع على
 ويفعل علة في العلم ان قوله لا يفعل هذا في العرف سلب
 يفعل واقع علة في قوله لا يفعل يكون لا بد من وجوب الشيء
 الى بيت الله الى الكعبة يجب او علة في ما دم ان
 ركب ولا شيء بعلى المخرج او الذهاب الى بيت الله
 او شئ الى الحرم هذا عند المحققين واما عند الجاهل في
 في الزجيرة او علة في ما دم او السب ط او الصفاة او علة
 ولا يعتق عند قبيل ان المخرج العام فانت حرة في سريرة
 بكوفة هذا عند المحققين واما عند الجاهل فانه وانما عند
 يعتق الله فانت شهادتها علمهم معلوم وهو النفي في
 ومن ضروري عدم الحج وهو شرط العتق وقال هذا سريرة
 عن النظر في قول النبي الذي يحيط به علمهم هو مثل الالان

مثل الالان على ما بين في اصول الفقه من الترجيح في كتاب
 م وجنت بصوم ساعة يثبت في الصوم لا لو لم يؤمن بها
 حتى يتم يوما فان قلت الصوم سريرة هو صوم اليوم

واللفظ اذا كان له معنى شرعي يحل على المعنى الشرعي
 قلت ان الشرع قد اطلق على ما حول اليوم في قوله
 نقا انتمو الصيام الى الليل فالصوم التام صوم يوم فانا
 قال لا صوم يوما ولا صوم هو ما يرا دة الصوم لتمام
 م وركعة فلا يصح الا بما حرمها ولو صمت صلوته فنفع
 لا باق ولو لم يمت في ان ولدت فانت كذا وعنتق
 لحي في ان ولدت فهو حرة ان ولدت ميتا ثم تها هذا
 عند المحققين واما عند الجاهل فيعتق لان البيان انجلى
 بولادة الميت فلما لم يمت لان قوله ان ولدت المرد
 لحي لقربة قوله فهو حرة فان لم يمت لا يمكن حرة م وفي
 ليقتضيه ان فيه اليوم وقضاها زبونا او غيرها او حجة
 او باعده شيئا وقبضه بولو كان سنوفا او ساعدا

الرضا بن محمد صاحب الزمان
 في كتابه

ان لم يبد فكذا اي ان لم يبد فامرا به طالق فاعتقدوا
 طلقا امر به لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق
 م ويبقى وكيفية طلق الطلاق والحكم والحق
 والكتابة والصلح ومن عدمه والرهبة والقسمة والرض
 والاستحاض واللايلع والاستيغ والاعارة
 والاستجارة والبيع وضرب العبد وقضاء الدين
 وقبض والبناء والنجاسة والكسوة والحمل فان الوكيل
 في هذه العقود سفير محض حتى ان المحقوق ترجع
 الامر فكان الامر فعل نفسه م لان حلف السبع و
 والاجارة والاستجارة والصلح عن مال والخصومة
 والقسمة وضرب الولد لان العقد صمد من الوكيل
 ان المحقوق ترجع اليه ولم يصدر من الموكل فلا يجت
 فالفرق بين ضرب الولد وضرب العبد ان الضرب
 فعل جسي لا يتقبل من احد الى الاضرار اذا صح
 التوكيل وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصح في

والخياطة من
 اوقات

في العبد من الولد م ولا في الايتام فقرا القرآن
 او هل او كبر في الصلوة او خارج بها م هذا عندنا فانه
 لا يستحق مكنتا عفا وشرا وعندنا في بيعه يجت
 وهو القياس لانه كلام حقيقة م ويوم الحكم على المتون
 اي ان الامر به انت طالق يوم الحكم فلا يفرق
 على الدين والرهبة م كما مر في باب القاع الطلاق اليوم
 اذا قرن بفعل غير محتمل به مطلقا وقت م وصحة
 بته الزهارة م لا يستعمل فيه الفيم وعندنا بوجوه
 يصدق ويانه لا قضاء ولا يضل للمعارف م وليه
 اكله على والآن ان لا ياتي بجني ففعل ان كلمة الا ان يقدم
 زيدا او حتى جئت ان كلمة قبل قد ورد في الايتام
 او امرته او صديقه او لا يضل داره ان زالت اضافة
 وكلمة لا يجت في العبدات رالية بهذا او لا في غيره
 ان اشار بهذا جئت والا فلا م حلف لا يكلم عدا
 او حلف لا يكلم عدا فلان هذا قرأت اضافة اي قرأت

والخياطة من
 اوقات
 لا يجت
 والخياطة من
 اوقات
 لا يجت

عبد افكلا لا يجتأ اما اذا لم يشترطه وان
 في ان العبد سقوط منه للبعث والى لذاته بل المعنى
 في المصداق اليه فالاضافة يكون معتبرة فان زالت
 لا يجتأ وان جلت لا يكتم صديق فلان او قال
 صديق فلان هذا او جلت لا يضل لانه لا يزل
 وار فلان هذه فكم يتولى الصدقة او باع الدار فكيف
 الدار ففي صورة عدم الاشارة لا يجتأ لان الاشارة
 معتبرة في صورة الاشارة لا يجتأ لان هذه الاشياء
 يمكن ان يراه لذاتها فان الذات معتبرة كان الوصف
 وهم يكونون مضافا الى فلان في الحاضر فلو كان
 ثلاثية نصف سنة بكرة او عرف الحق له تواتر اكلها
 كل حين باذن ربها ومعها ما نوى والده لم يدر
 قال ابو صهولة لا ادري ما الدهم وعندهما نصف
 مثل الاكتم شيئا ولا بد معهما واما منكرة ثلاثه واما
 كثيرة والايام والشهور عشرة وفي اول عبد اشترته

وهو جلتا من اركانها وحيث ان اركانها
 على ستة اركان هي من اركانها
 التفسير في قوله فلان ان كان
 الدار قد رآه في سنة او قال
 قال فلان في سنة او قال

ان اشترى عبد عتق اي الاجتهاد لا وليته الاشارة

عبد اخر وان اشترى عبد بن ثم اخر فلا اصل
 في ذلك يكون غير من حيث باق عليه ولا مقارنا
 له ولم يوجد فان ضم وصيه عتق الثالث اي قال
 اول عبد اشترته وجمعه فاشترى عبد بن ثم اخر
 عتق لثابت لانه اول عبد اشترته وجمعه وفي اخر عبد
 ان اشترى عبد ومات لم يعتق ^{الرجاء} قال اخر عبد
 ثم فاشترى عبد فمات المشتري لا يعتق ^{الرجاء} عبد ولا
 انه اذا مات يكون ذلك لعبد اخر لان الاخر لا يملكه
 من اول ولم يوجد فان اشترى عبد ثم اخر ثم
 مات عتق لآخر يوم شري ثم كل ما له وعندهما يوم
 من مال ^{الرجاء} الا الاخرية تحققت بالموث فيعتق عند الموت
 من ثلث ماله ولان ما لموت تبين انه كان اخر عند
 فيعتق في ذلك الوقت ^{الرجاء} ولا يصير الزوج فان لم يلق
 الثالث به فلا فالهما ^{الرجاء} والفقير في بيعه الى الآخر وهو

ان اشترى عبد عتق اي الاجتهاد لا وليته الاشارة

باب الحين مقدم على الزمان

الحق والحق في حقنا
الحق والحق في حقنا

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

فاسا فاسا

١٢٢

١٠

حفظ الله

کتاب معناه هذا
هو على قول واحد
اصحها هو

وَالْآخِرِينَ كُنْ تَقْدِيرُهُ

الاول في تقديره
المعطوف على الالف المعطوف

في المخطوط ما هو مكتوب

فَلَا تَقُولُ لَمْ يَأْتِ بِالْبَيِّنَاتِ
وَهُوَ الْأَوَّلُ فَيَتَوَقَّعُ

لا على ما ليس بمغفيرة
على الثالث فصلا

قوله وهذا يكون
ان تقريره

لا بد من الجهد واما عن المربية فلا بد من كثرة وطهرها
شبهه قال بنووه وقالوا لانيه وطهرها في فروعها كما
في الكفاية وقد لوسرنا وعلاينه حكمهم ثم عطف قوله بشهاده
اربعة قوله وبما قرره اربع مرات في اربعة
مجايلته كل مرة ثم سألته كما مر اعلم ان قوله
كل مرة في لانه يدل على ان الامام يرد اربعة مرة
وليس كذلك بل الامام يرد ثلاث مرات فاذا اقررت
رابعة لا يرد بل يقبل في الكلام من قبله في السؤال
عن معنى لانه انما يتبع اجراء من المبادىء وهو منسوخ
الشهادة لا الاقرار وقيل ان ال غرض من ايضا لاجتماعه
في زمان الصبي قال بنو جيب تلقينه رجوعه بلعلك
لمست او قبلت او طئت بشهاده قال رجوع قبل
او في وسطه في الاجابة والوجه هو المحض لانه تكلف
وطي بطلان صريح واما بصفة الاجصال في اي طي
بطلان كونها بصفة الاجصال الالاسو التي ثبتت

في زمان الاجصال انما هو في زمان الصبي
او في زمان الكفاية في زمان الكفاية

بها الاجصال ما بعد الوطى كانت حاصلة قبله في الوطى
فاذا وجد الوطى ثم خرج بايئت بها الاجصال فقول
وهو المحض مبتدأ وخبره قوله رجوع فضا حتى يموت
بشهادة شهوده قال ابو اوفاء او ما توافوا سقط
ثم الامام ثم النكس في المقر بعباد الامام ثم النكس
ولغيره وصلى عليه ولغير المحض عليه مائة وسوطا بطلان
لا ثمرة له في المغرب البقرة العذبة وهي ذب وقيل
العقبة فالاولى الصبح وفي الصبح ثمرة السيطا
عقد اطرافها بغيره ثمانية الا الا لزار ويقر علم
الاراسه ووجهه وفرضه فاما في كل جلد له اي
يخل بالحق على الارض ويذكره لاه وقيل ان يدقها
يد فوق راسه وقيل ان يد السوط على العضو بعد
م وللقب نصفها ولا يجد سيدة بل اذن الامام
هذا عند ما خالف في م ولا يشرع ثمانية الا الا في وقت
وتجد جالسه واما الجفرا لاله وجمع بين جلد ورجم
الرجل في

الرجل في

في جارية المستتر دليل على الوطئ في قوله نافي للجملة
 وانما تلو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع كونه
 متناقضاً للبرهان قال انما النسب يثبت في وقت واحد لا يكون
 اي في شئ من الاشياء في وقت واحد **م** وجوبه على انه
 اثيرية واجنبية وجدها على فراسة والى هو اثيرية
 زنه بها جارية وزنى نه بغيرية لا لغيرية ولا لغيرية **م** يعني
 الا خلائق ودرنا با مان وذلك لانه ان كان الله
 في دار الحرب لا يوجب له وجوباً يوجب له وجوباً
 جميعاً وعند محمد ان زنه بغيرية لا لغيرية وقوله وفيه
 عطف على الضم المستتر في جده هذا جارية لوجود العطف
م ولا من وطئ اجنبية زنى اليه وقتل من يجرى
 وعليه من يجرى باوحيها **م** عطف على قوله اجنبية وهذا
 عطف محقق في الجاهل الكافر شبهه في ذنبه **م**
 او بغيرية او انه في ذنبه **م** عطف محقق واما عندنا
 وعندنا **م** في ذنبه **م** ان الله في ذنبه **م** او على

على قوم لوط في احد قوليه جده الزنا لانه في معنى الزنا
 لانه قضاء الشهوة في محل مشرئ على سبيل الكمال
 على وجه يخص جراته ولا انما ليس من زمان القبيحة
 انكسافاً في موضع من الاجراق وهو عدم الجارية والفساد
 من مكانه ترفع باتباع الاجزاء فوجد احمد بن محمد
 بانها لانه الامور او زنه في ذنبه او بغيرية **م** يعني
 خلافاً لثبوت في **م** ولا يثبت في ذنبه كلفه بكلفه **م** يعني
 اي لا على يده عنده وعند زفر والى فوجى ما الله
 بغيرية **م** وفيه عطف محقق ولا ان اقر واحد
 والآخر بغيرية وفيه قتل من يجرى باوحيها والفساد
 لا لغيرية **م** لان صاحب الحق ياتى بغيرية **م** يعني
 ويؤخذ بالمال **م** لان من له الحق هو الوارث والمالك
باب شهادة الزنا والرجوع عنهما من شهد بغيرية
 متقدم قريباً من الله لم يقبل الا في ذنبه **م** قال
 جده القذف فيه حق العبد وهو لا يسقط بالتقدم

والله اعلم
 واربعة اشياء
 على ما لان
 والادب
 صدق
 من
 بجملة
 على تقدير
 الصالح
 وهو
 لوجود
 على
 بها
 التي
 ولا

في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

فقد
 الشهادة
 على
 الكلام
 ثم
 الفروع
 بر
 فيها
 به
 ويمكن
 الى
 بل
 هذه
 او
 هذا

وهو
 التي
 في
 سوا

او

الشهر

تعالى والذين يرمون المحصنات لم يؤمنوا بالله ورسوله
 الآية وارسلهم جلد يدروا به رجيم فثبت الحال
 اي شره الشر هو انما والراثة في شخص فجلدوا
 الجلد ثم ظهر اصل الشر هو عبد او مملوك ولا في غيره
 الجلد عند المحصن يدروا به رجيم فثبت الحال لان فعله
 يقتل الى القاضيه وهو عامل للمسلمين فانما شره في حال
 المسلمين وليس في الفعل الخارج لا ينقل الى القاضيه
 لانهم يأمرون بالرجيم فيقتلوا في حاله هو لا يقتل في حاله
 القاضيه عن الاقامه في حاله القاضيه وان شره في حاله
 محصن فخرجهم ثم ظهر اصل الشر هو عبد او مملوك ولا في غيره
 الحال اي واي رجيم من الاربعه رجيم اي اي حاله
 فجلدوا القاضيه وعنده ذوقه لانه ان كان قاضيه
 حتى فجلدوا القاضيه بالموت وان كان قاضيه ميت فخرج
 حكم القاضيه قلنا هو قاضيه ميت لان شره في حاله
 انقلب قد قاضيه قاضيه بالموت ولم يبق رجيم

في حاله القاضيه
 في حاله القاضيه
 في حاله القاضيه

رجوما بكم القاضيه لانه في حكمه بانفسه في حاله
 رجيم الذي اذا عذبا وعطال في يديه في حاله
 في شره و القاضيه في حاله القاضيه وقيل شره فقط
 اي اي رجيم من الاربعه جميع الشر هو شره القاضيه ولا
 في شره شره وعنده فان كان الرجوع بعد حكمه فخرج
 في حاله الرجوع فقط ولا في شره القاضيه لان شره في حاله القاضيه
 وان كان الرجوع قبل حكمه فخرج في حاله الرجوع فقط
 ولا في شره من فامس رجيم آخر شره في حاله القاضيه
 فان لم يمس في حاله القاضيه فان كان الرجوع بعد الرجوع فخرج
 من شره لا رجوع من رجوع وقيل في حاله القاضيه
 من شره الذي من قبله في حاله رجيم اي اي شره في حاله القاضيه
 بطريق الضرر او في شره في حاله رجيم فخرج في حاله القاضيه
 او في حاله رجيم اي في حاله القاضيه في حاله القاضيه
 على ان يكون في حاله القاضيه وعنده في حاله القاضيه
 في حاله القاضيه لان لم يمس في حاله رجيم اي اي شره في حاله القاضيه

قلنا القاضيه
 بالقاضيه

على

الميز

انما يشرب المشروب الذي لا يفسد في البطن ولا يفسد في
 او يخرج ذلك قال شرب الماء في وقت الحاجة
 قبلت اي شرب الماء في وقت الحاجة
 وانه ان كان في وقت الحاجة
 رجل وامرأتان رجلا وامرأتان
 رجلا وامرأتان رجلا وامرأتان
 انما يشرب المشروب الذي لا يفسد في البطن ولا يفسد في
 شرب الماء في وقت الحاجة
 القدر ثمانية اوتسعة اوتعشر بالحبس
 قطرة في وقت الحاجة
 زيل العقل في وقت الحاجة
 او بالسكر في وقت الحاجة
 بحدسها في وقت الحاجة
 او ثقبها في وقت الحاجة
 او وجع في وقت الحاجة

فانها

انما يشرب المشروب الذي لا يفسد في البطن ولا يفسد في
 في الاقتراب والى ذلك في وقت الحاجة
 عيشة لا يفسد في وقت الحاجة
 لان جلد شرب انما يشرب في وقت الحاجة
 وهدون في وقت الحاجة
 فان جلد شرب في وقت الحاجة
 فلا اجتماع في وقت الحاجة
 عند الحاجة في وقت الحاجة
 من السعال في وقت الحاجة
 ان يهدون في وقت الحاجة
 ان يهدون في وقت الحاجة
 ان يهدون في وقت الحاجة
 الا في وقت الحاجة
 والطنان في وقت الحاجة
 لانه امر حقيقي في وقت الحاجة
 الكفر في وقت الحاجة

انما يشرب

انما يشرب

فصل في السيرة

الاختبارية لا يجرى مع السيرة معارفاً للعرف
كالجسم ونحوه يراى في الدنيا والكتب بالمقابلة
ان قيل لا شرف في غير ولا غير مع الا ترى ان السيرة
لا يباين ما فعل الله بالخير والبر والعدل والحق
عالم في العرف حذر اعداءه افعالاً خيراً من غير شرع والبر
عالم في العرف كعمله في البر والعدل والحق في الدنيا
ثم كقصة التفسير وكقصة تفويض الى راي الدائم في
عظم الجاهلية وصغرها وحال القابل والمقول فيه **كتب**
السيرة ركنها الامانة خفية وحجها بالمال حجة على
وغير شرط **فان** جعل الفعل شرطاً للفعل كونه خارجاً عن
النية **فان** انما باقية في نفسه وراى من ضرورة من فضة
اعلم ان افعال المذكورة مقدر بالانصاف ومقدر في نفسه وراى
مضروبة من فضة وعند الفوقه ربع دينار من ذهب
وعند مالك ثمانية وراى من وجوبها القطع فان سرق
مكاف حراً وعبد قد راقباً حراً بلا شربة **فان** اجترارها

على كونه في غير شربة كما ان سرق من بيت ذي حرم
بمكال كبت او من يدوق ويحفظ على السر في طريق
او من يدوقه ماله واقرب ما سرق هذا عند السيرة
رحمة الله عليه واما عندنا في سيرة الدين في غير سيرة
على قياسها على انما كان كل امرئ على شدة حاجته
فلما انما يشترط في الدنيا في الدنيا بالحق على كل امرئ
فما هو به في عمل الاصل وهو ان يكون له ما في
او من يدوقه ماله واقرب ما سرق هذا عند السيرة
ومع بهي وراى من وجوبها في وجوب سرق ودينار
قطع **فان** انما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الى الحقيقة كما في السيرة الكبرى التي قطع الطريق
كيف كانت هذه السيرة ليعلم انما يخرج او لا
ما هو خارج ومن كانت هذه السيرة ليعلم انما
منقاداً له ام لا ومن ابن كانت ليعلم انما في الدنيا
او من يدوقه ماله واقرب ما سرق هذا عند السيرة

فصل في السيرة

فصل في السيرة

المسوق في ان الكلي يعلم ان من كان
 ام لا وجرم سرق ليعلم انه من ذى جرم ام لا
 فان شارك في ثوبا او ثيابا فلا اى كل واحد
 قد رخصا قطعا وان اخذ بعضهم اى مع ان
 الاخذ من بعضهم فقط وقطع بال
 والقبول والالتزام والقبول والقبول
 والقبول والالتزام والقبول والقبول
 من شرب انما عدت هذه الاشياء لانها من شرب
 ويجوز المداين في الصبي اى ويجوز ان لا يقطع
 فيها لا تافيه لو حيا حافي دارا كغيب وخشيش
 وقصب وسمك وقصب وورنج وبنوع ونورة ولا
 ما يفسد بها كالبين ولحم وفاكهة رطبة وشمر عذيق
 ويطبخ هذا عند الحسد وجرم انا عند واما عند السوء
 يقطع في كل شئ الا الطين والتراب والسكر
 وعند الشئ لا ينع القطع كونه شئ مباح الاكل

(المعجم في جرم ايتيه جرمه)

كالمطبخ

كالمطبخ ولا كونه طبا كالفواكه ولا كونه متغيرا
 للفساد وكالمطبخ ولنا قولنا ان رضى الله عنها
 كانت اليد لا يقطع في جرم رسول الله عليه السلام في
 في الشئ التام اى لا يقطع وقوله عليه السلام لا يقطع
 في الطير وقوله عليه السلام لا يقطع في شجر ولا شجر
 وروى عن علم جرمه لعدم الجرم ولا في ايشه من مطر
 والمات وهو وصلي جرمه من اوقسته ونظره
 وروى عنه يقول اخذت كلالا ياقه والكسر وباب
 لعدم الاعتراف فلا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
 يقول اخذت كلالا ياقه فلا يقطع ولا يقطع
 وصبي حر لا يسر بال ولو غلبت
 الى المصنف والصبي فان اكلت شئ وعند المصنف
 ان بلغت اكلت الصبا يقطع وعند المصنف لا يقطع
 ودفعه الى لان اخذ العبد لكبير يقطع فطبا
 او قذرا ولا سرقه والمقصود من الدية باقيم وهو

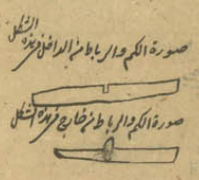
الرزق

الحمد لله الذي جعل العلم
وسمى العلم بالعلم

بجز فاعلم انما هو
او دخل شيئا من
اسودت والاسودت
فعلى القطع فان
وفي الزيادة ان
في رواية لا يقطع
فانما هو في رواية
يقطع في الزيادة
بالحال في الزيادة
خارج من كذا
او في كذا
في كذا
فانما هو في كذا
ياقوت في كذا
من خارج او

و في الزيادة

وعلى التقديرين انما
والا يقطع من خارج
والا يقطع من خارج
يدفع الكثرة في موضع
منها كذا في موضع
خارج قطع لانه اذا
فلا بد من ان يقطع
والا يقطع من خارج
فانما هو في كذا
وعند بل يقطع في الوجه
بجز او سرق من كذا
في كذا
الا قطع المسألة
حافظ قطع سارق
النوم على كذا



صورة الكرم والرباط في الدار
صورة الكرم والرباط في الدار

من شديدا فان لم يلق جرحه **م** او اذخل يده ففقدت
 غيره او كره او جرحه **م** وكذا اذا خال اليه فلكم للاخذ بالحق الى
 كما **م** او اخرج من مقتضوه واخرجها معا حتى لا يضر
 او سرق رب مقتضوه من اخرى منها **م** او اذخل يده
 كد رسته او نحوها فبها جرب يسكن في كل منها ان
 لا تعلق له بالجزء التي يسكن فيها في ذلك الوقت
 واحد ويوترها من شدة بئساعه وخرامه ويتركها
م او الف شيئا من جرحه فليترك ثم اخذه او جعله
 في قف او اخره من جرحه **م** هذا عند ما وعده ان يقطع
 اخذه او تركه فليترك وعنده فخره لا يقطع ولا يلقا
 ولا ينجى فان الالقاء ليس باخره له كذا ولا ممنوع
 خارج وكذا اذا القي ولم يأخذ فلما اذا لم يطعم عليه
 حقيقة كان في حكم يده فتم بالانذار بعد خروج خلاف
 مستثنى المناولة وعنده الاخذ في مسئلة
 يضاف اليه **فصل** م يقطع يمينه است سرق بزره

ثم يتركه وتحتسم ثم رجلا اليسرى ان عاود فان عاود ثانيا
 لا يقطع يمينه حتى يوجب **م** اما اليسرى فليقطع وانما مع التعدي
 عند بعض شائنا وعندك ثم يقطع يده اليسرى
 ثم رجلا اليمنى لقوله عليه السلام فان سرق فاقطعه فان
 فاقطعه فان فاقطعه فان فاقطعه فان فاقطعه ومنه
 فان سرق من عذري ولو كان الجرح في يمينه فاقطعه ولا يقطع
 الصبي ثم يقطع يمينه والطيوي قد طعن في حديثه او نحو
 فحمله على السباسة فان كان يده اليسرى او اربها
 او اربها او يمينه يمينه مقطوعة او شلا او رده الى اليسرى
 فيلخصه او يقطع يمينه او يقطع يمينه فيمنعه من العمل
 فيلخصه او يقطع يمينه او يقطع يمينه فيمنعه من العمل
 لم يبرهن او لم يطلب بالكلية وان اخبر موثرا فليقطع
م لا يقطع يمينه وقوة البطش فانية في اليسرى
 بل هو تقويت يمينه في الحقيقة وهو في الحقيقة اهلان كذا
 كانت الرجل اليمنى مقطوعة او شلا لا يملك المكر لان

يدور في طرف واحد وهو لا يترك على المشي اضلا وانما من طرفان
 فيضع العصا تحت البطيخ فيكون قايما مقام الرجل الخائفة وانما اذا ردت
 السروق الى مالكه فيلحقه من لا يمكن الدعوى فلا يقطع السرقة
 وعندنا يوجب قطع واما قال بكه يوجب له العلم ان السرقة
 مع القصد وعندنا لا يوجب قطع وكذا في نقص القيمة يقطع
 عندنا واما لا يقطع عندنا لان النقص لا كان شرطه يكون
 شرطه عندنا هو السرقة وهو حال القضا وقد ذكرنا في كتابنا
 لا يقطع القليل عندنا في السرقة فيكون شرطه ان يكون السرقة
 كذا لا يقطع سارقا من ذلك فيكون في السرقة في كتابنا
 لكن في السرقة فيكون شرطه ان يكون السرقة في كتابنا
 يقطع حلقه في السرقة فيكون شرطه ان يكون السرقة في كتابنا
 وان السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 فلا يقطع وان السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 شرطه لا بد من شرطه في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 فشرها علم سرقة ما يقطع الاخر في قطع السرقة في السرقة في السرقة

ما يقطع كونه وغاصبه صاحب ربا اي باع وشاء
 به يباين ويقبضها في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 ويقبضها في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 المالك من سرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 ولا يقطع اليد وان كانت من حقوق السرقة في السرقة في السرقة
 ان السرقة من السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 المقترن بالسرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 وكذا في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 وان كان في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 سرها من السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 وتقطع قوله المالك من سرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 سرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
 الى مالكها في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة

فان كان السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

رد العين والقطع منع راد له الدعوى وشوق
 المانع من غير ما قلنا بالوجه بالمال بالبيع بالانقضاء
 لا يثبت فيه وهو القطع قلنا القطع ليس بشيء
 رد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع غير الفعل
 والوجه في علم يجعل اجبا عليها لا في غير مقتضى راد به
 في حق نفسه وهو القطع لان حق المولى وهو رد المال
 والوجه في جعل الفعل أصلا لان المال في الجاهل
 وما قطع به ان يبقى رد ولا لا في غير ما قلنا
 وما يقال وان تلف اجترأ زعموا به ان الحسن
 عن احمد انه لا يجب الضمان في الاستهلاك وعند
 الشيخ لا يضمن في الاستهلاك والاستهلاك عند القطع
 والضميمة في الجاهل لا الضميمة بناء على عتمة المال ونحن
 نقول بانقال الضميمة التي اتت تعالى معنا في المال
 كان معصرا متاحا للبعد فاذا ورد عليه لم يمسك في نفسه
 ان يبيع عليه وهو حق الشرع فالجناية ووردت على حق
 الرد

[illegible]

فان حقه فقطع فلا ردة ولا ضمان وان سؤد ردة اي
 ان سرق ثوبا فقصده لغيره فقطع لا يجب رد الثوب وان
 ملك فلا ضمان وعنه من ثوبه لغيره الثوب ولو بطي باليد
 وان سؤد ردة على حمله لغيره لغيره لغيره فقطع
 حق المالك وكذا اعز حقه في حقه فان القيس لا يقطع
 حق المالك وعنه لغيره لغيره لغيره فان السؤد يارده
 كالحقة **باب قطع الطريق** م من قصده محصوا
 اي حال كونه القاصد محصوا اي سلب او ذهاب
 فانه قبل اخذ شي وقتل من سرق ثوب اي يظهر فيه
 سيما الصالحين م وان مال لا يوجب حق او ضمان
 لصاب قطع يده ورجله خلاف وان قبل الاخذ
 قبل الاضام م اي هذا القتل بطريق المحل لا بطريق
 القصاص هذا كونه هذا الحق لا فلا يعفو ولا وان قتل
 واخذ فقطع ثم قتل او صلب وقيل او صلب حتى لا يعفو له
 او قتل عطف على قطع المثل لا الام قطع ثم قتل او صلب
 او قتل

ان سرق ثوبا فقصده لغيره فقطع لا يجب رد الثوب وان ملك فلا ضمان وعنه من ثوبه لغيره الثوب ولو بطي باليد وان سؤد ردة على حمله لغيره لغيره لغيره فقطع حق المالك وكذا اعز حقه في حقه فان القيس لا يقطع حق المالك وعنه لغيره لغيره لغيره فان السؤد يارده كالحقة

اي حال كونه القاصد محصوا اي سلب او ذهاب فانه قبل اخذ شي وقتل من سرق ثوب اي يظهر فيه سيما الصالحين م وان مال لا يوجب حق او ضمان لصاب قطع يده ورجله خلاف وان قبل الاخذ قبل الاضام م اي هذا القتل بطريق المحل لا بطريق القصاص هذا كونه هذا الحق لا فلا يعفو ولا وان قتل واخذ فقطع ثم قتل او صلب وقيل او صلب حتى لا يعفو له او قتل عطف على قطع المثل لا الام قطع ثم قتل او صلب او قتل

اي حال كونه القاصد محصوا اي سلب او ذهاب فانه قبل اخذ شي وقتل من سرق ثوب اي يظهر فيه سيما الصالحين م وان مال لا يوجب حق او ضمان لصاب قطع يده ورجله خلاف وان قبل الاخذ قبل الاضام م اي هذا القتل بطريق المحل لا بطريق القصاص هذا كونه هذا الحق لا فلا يعفو ولا وان قتل واخذ فقطع ثم قتل او صلب وقيل او صلب حتى لا يعفو له او قتل عطف على قطع المثل لا الام قطع ثم قتل او صلب او قتل

اي حال كونه القاصد محصوا اي سلب او ذهاب فانه قبل اخذ شي وقتل من سرق ثوب اي يظهر فيه سيما الصالحين م وان مال لا يوجب حق او ضمان لصاب قطع يده ورجله خلاف وان قبل الاخذ قبل الاضام م اي هذا القتل بطريق المحل لا بطريق القصاص هذا كونه هذا الحق لا فلا يعفو ولا وان قتل واخذ فقطع ثم قتل او صلب وقيل او صلب حتى لا يعفو له او قتل عطف على قطع المثل لا الام قطع ثم قتل او صلب او قتل

على جميع اهل الاسلام شرفا وغيا وبها انظر صلوة
تصير فضا على جرائد دول من هو بعيد عن البيت
فان قام بها الاثم بولن بعصرهم سقط عن الكل
بلغ الى الابد لان الاثم بولن ضيعوا حقهم في الابد
يقوم بها فان ترك لكل فعل من بلغ اليه خبره
يصير غلاما وكراهه يجعل مع قومه وبناته
للعامل على عمله والمراة اذا كان في بيت اهل
لا يجعل الامام ارباب الاموال شيئا من غير طيب
انفسه ليتقوى به الخيرة اما ان لم يكن في بيت
في فعل ذلك **م** فان حوطة **م** اي الكفار بان
هم المسلمون وعوا الى الاسلام فان اليوا في الخيرة
فان قيلوا فلهما طاعتا وعليهما علمنا **م** اعلم انه لا
يترك احد من المؤمنين على ان يحب عليه **م** ان
وغيره ما يحب علينا لان الكفار لا يحبوننا بالعبادة
عندنا وانا عند من يقول انهم يحبوننا فلهذا
الاعمال

في ذلك سواء وعند قبول الخيرة لنا هم بالعبادة
كان المسلمون بلح اذ انهم يحبوننا ويجب علينا
اذا تعرضنا لادائهم واموالهم وتعرضوا لادائنا واولادنا
ما يحب لبعضنا على بعض من التعرض وذلك لان كل
كل تعرض لادائهم واموالهم كانوا كواحدة في حقهم
واموالهم وكانوا يتعرضون لادائنا واموالنا فيقول
لن يتوجه ليس الا لادائنا ان التعرض يؤيد ذلك **م** جعل
جعلوا الدليل على هذا الحكم قول علي رضي الله عنه في الخيرة
واما هم كدائنا واموالنا كدائنا **م** ولا تقابل من
لم يلقه الدعوة وتدرست **م** اي الدعوة تدرست وتجيد الدعوة
م لمن بلغته فان البواسي **م** اي الخيرة **م** جوبوا الخيرة
وتجربني وتفرق وربي وليهم مسلم وصبروا اليه **م** فان
لا يثبت وقطع شجرة في ذرع بلا غدر وغلول **م** **م**
قال في الهداية العذر للثبوت ونقض العهد وقد قال الله
خبره فثبتته على الناس السورة بين العذر وبين قطع
ايب دود

فأقول وأهم حرب قائمة لا حرم يخرج بان نريهم أن لا يلزم
في اليوم حتى أمضوا فمجيءهم فيه أو نزلهم إلى موضع آخر حتى
فما تيممهم ما توفوا ولا خلاف ما إذا جرى بينهما وبينهم كافرين
على أن لا يجرب في هذا اليوم حتى أمضوا فانه لا يجوز رجوعه
لأن هذا استمان وعهد فالحرب لا تقطع العهد وهذا ليس
بحرب بل صلح في حال الحرب فلو غدر أو الغلول لم يقطع
والثابت لهم من من يمشي مثل الكفيل يقتل فلا يلى لكل من
جدهم كالأعضاء من قطع الأعضاء وتسويد الوجه
مثل القتل في قطع اليد وشدة العذاب يستحقه بغيره عليه
لا تغلب ولا تغدر ولا تأكلوا أموالهم تغيروا تغيروا
فيهم وقتلهم كقتلهم في حال الحرب وفيه وانه
او مقاتلة من حاله واما ما يحسب به أو ذرا في حرب و
كافر بعد أو يقتل غيرهم **م** أي لا يقتل إلا الكافر ابتداء
وهو من أركان الإسلام قبله حيث لا عسا يتكلم في قوله
فانه لا بأس بقتله وقوله يقتل بالصلح لأن يقتله غير

غيره في الفعل المضارع يقتل بالان مقتدره بعد التمام
ما قبله سبحانه لا يقتل أي لا يقتل في الدنيا وفيها التي في
الان يقتلهم قتل الدين أباهم بقتل غير الدين أباه
بأن يشكوا ويكفرون بأن يحيي آخره فيقتلهم **م** وأخرج
وأما الآية التي في حيث لو لم عليه وصلى إلى آخره أو لم
بالان لانه جازية ونسب إلى من ينفق فهو كذا **م** فلو كان
مضيق قوله ان خير وان لا يجره جازية وان هو يقع في
تفضل المصالح مع اصابهم بذلك فينبغي ان يابى **م** أي
قولوا قبل من كان بدا وأما الجائز **م** وهو لم يزل بالان
الان اخذناه **م** يعني يجوز لنا ان نقتله ولا يجز في قتله
لأن الإسلام من هؤلاء لا تأخذ منه شيئا لأنه لا يجره
ولا يجز اخذ به من لم يزل لمواظبة لا في الدين له بالان
غير معصوم **م** والرباع سائر في ضل وحيد منكم ولم يجر
ومع انال جرحه والكان كان شرا منه وأدت ولحق
امان الذي هو مسلم وما جرحه **م** وهو مسلم ولم يجر

سول

م

三

三

[illegible]

ان من لا يؤمن اجزاءها في الاخرى كما ينبغي ان يكون
 عليه اجزاءها اي ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 عليه خرافة من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 ولا يصح في غيرها من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 جزئية من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 ان يطلق في غير ثلاث الاول حيث صارت بقية الخرافة
 فان كان مستثنى من ارض داره من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 فحق سقطه من كان له على معصوم اي سلم او ودي
 م وفي وديته له عند م اي صار قضاء كل وديته منه
 معصوم وداره م وان مات او قتل لا عليه طهره
 الورثة م اي دين كان له على معصوم وديته له عند م
 وذلك لان الامان باقي ماله فير عليه ان يتا عليه
 وعلى ورثته ان مات او قتل لا عليه طهره طهره م
 صار له غنمه ببعيتهم م جزئية من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة

ان من لا يؤمن اجزاءها في الاخرى كما ينبغي ان يكون
 عليه اجزاءها اي ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 عليه خرافة من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 ولا يصح في غيرها من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 جزئية من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 ان يطلق في غير ثلاث الاول حيث صارت بقية الخرافة
 فان كان مستثنى من ارض داره من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة
 فحق سقطه من كان له على معصوم اي سلم او ودي
 م وفي وديته له عند م اي صار قضاء كل وديته منه
 معصوم وداره م وان مات او قتل لا عليه طهره
 الورثة م اي دين كان له على معصوم وديته له عند م
 وذلك لان الامان باقي ماله فير عليه ان يتا عليه
 وعلى ورثته ان مات او قتل لا عليه طهره طهره م
 صار له غنمه ببعيتهم م جزئية من غير ان لا يشترى استمن ارض خرافة

ولا بد ان توفى له ما دونها
 قدر ما اراد من كل التوت

ان من لا يؤمن اجزاءها في الاخرى كما ينبغي ان يكون
 عليه اجزاءها اي ان لا يشترى استمن ارض خرافة

والتحالف بين الدارين بطل القصص
وعقدت الحجة في اختلاف الدارين
لابطل القصص ١٣

[illegible][illegible]

ارباب الفنون
ادد ووزن

من ذلك
في يوم
الذي كان
صلى

شروع

والاولاد اقل من هذا واكثر لان الولد يتبع خير الابوين

كاتبه الابن في اي الابن كثر وانما كان البذل للاب والاولاد
له لان الكتابه وقعت باجرة والابن خليفة الاب فاذا
جاء الاب سنا صار الابن كالوكيل من الاب فالبذل له والحق
وانع عنه ومن قبله من خطا فليجى او قتل فدية في السب
لان الابن لا يكون على العاقلة لعدم النقص فتكون في الميراث
فقد احداهما يكون في كس الابن ككس الاب في الميراث
في السنين ومن قطع يده عمدا فارتد والعياد باعد
ومات منها وليحق في ما سئل مات منه من العاطل نصف
نصف الميراث في ماله لورثه لان القطع كل محض ماله
والسيرة حلت بها غير مخطو محض فاعية القطع لا الميراث
فوجب نصف الميراث وانما يجب ماله لان الميراث العاقلة
وانما لا يجب القصاص لوجود الشهادة وهو المار تدار وتو
لحق اي يوارث بغيره وان اسلم منك فمات ضمن ماله
المراد العاقلة

في الميراث
والاولاد اقل من هذا واكثر لان الولد يتبع خير الابوين

فقط عليه فهو في فان رجع فليحق ماله اي لحي يوارث بغيره
لان القاضي اذا حكم بجماعة كان الوارث كالحاكم المقتدر
فكان اولى فان قضى بميراث لحي لانه فكا منه فمات
فبذلها والاولاد للاب والابن ماله الميراث والحق نصف الميراث
اي لحي يوارث بغيره ولا يمتنع بغيره فكا منه اي كاتبه الاب

كاتبه الابن في اي الابن كثر وانما كان البذل للاب والاولاد
له لان الكتابه وقعت باجرة والابن خليفة الاب فاذا
جاء الاب سنا صار الابن كالوكيل من الاب فالبذل له والحق
وانع عنه ومن قبله من خطا فليجى او قتل فدية في السب
لان الابن لا يكون على العاقلة لعدم النقص فتكون في الميراث
فقد احداهما يكون في كس الابن ككس الاب في الميراث
في السنين ومن قطع يده عمدا فارتد والعياد باعد
ومات منها وليحق في ما سئل مات منه من العاطل نصف
نصف الميراث في ماله لورثه لان القطع كل محض ماله
والسيرة حلت بها غير مخطو محض فاعية القطع لا الميراث
فوجب نصف الميراث وانما يجب ماله لان الميراث العاقلة
وانما لا يجب القصاص لوجود الشهادة وهو المار تدار وتو
لحق اي يوارث بغيره وان اسلم منك فمات ضمن ماله
المراد العاقلة

المراد العاقلة

فمنه في اي اشارة اخرى

الى ان يتوكل ويصلح سلامهم وعلينهم عند حاجتهم خلافا
لما فيهم **م** فلا يجب شي يقتل باغ من ان ظهر عليهم **م**
لا ولاية الا لهم منقطعة عنهم **م** وان عليه على مصر فقتل
رجل من اهل اخيه فظهر عليه قتل **م** هذا اذا لم يخرج
البقاء في ذلك لمصر حكمهم لم تقطع ولاية الامام
ذلك لمصر في حكمه **م** وبن قتل عا ولا مدعي حقيقة
يرتبه هذا عند المصنف ومحمد رجمها الله وعندها لم يوف
ولت رجمها الله ليرث الباقي العا ولا سواء اركان
حقيقة او اقرار او على الباطل **م** لا يثبت له ولا للباقي
فان اقر انه باطل لا يراى ان اقر الباطل لا يراى
الباطل لا يرتبه **م** ويصح السداد من رجل ان علم من
اهل القصة **م** والا فلا **م** رجمها الله ان يثبت
بها كوجب كاللغة ويخرج الراجح رقة وعقبة وجباية

قوله هذا عند محمد وروان قال كنت على باطل يوم القتل ليرث ابوتهم

قوله عا ولا من غير رقة

اللفظ في اي اشارة الى ان لا يثبت له ولا للباقي
القصة في اللغة رقة التي السبيل في الارض
وقد روى في اللغة في اي اشارة الى ان لا يثبت له ولا للباقي

فمنه في اي اشارة اخرى
فمنه في اي اشارة اخرى
فمنه في اي اشارة اخرى

اللفظ

فثبت لكل وارث له ولا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه
ولو رجاين او في نصف من اعلانه **م** اي اذ رجاين
سبب فان وصف ارجاين اعلانه في جرحه فكان صادقا
فالتب منه والا فليسوا ثم عطف على قوله ولو رجاين
م او عدا وكان جرح **م** اي ان كان كمدى عبد اثبت
ممكن للفظ يكون حر الا ان الاصل في المسلم ان الحر
م او عدا وكان سدا لم يكن في مقعته **م** اي في الارض
وحيث كان في مقعته **م** اي في مقعته **م**
سبب في مقعته **م** اي في مقعته **م**
صرف اليه بمقاص **م** وقيل بدونه **م** والمناظر في مقعته
وسبب في مقعته **م** اي في مقعته **م**
كتاب اللقطة هي ما نزلت ان
على اخذه ليرثه رجاين والا فليس ان جرحه **م** واحد

قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه
قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه
قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه

قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه
قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه
قوله لا يورث من اخيه وسببهم اذ جاءه

والرواية ان الواحدة التي اقرت ان اخذت لنفسها الواحدة
 وان لم يقر بها فان اشهد انه اخذت للزوج لا الضمير وان
 لم يشهد ضمير عندا تصححهما عند وعندا لا يوجد الا في
 بل القول قوله في اخذته للزوج والاشهاد ان يقول
 بل لقطه فله في قوله تعالى والاشهاد ان لم يشهد
 ان اخذته للزوج **م** وعرفت في مكان وجدت
 وروى جامع مدة لا تطلب بعد ما في الصحيح قوله عرفت
 اي وجب لعرفه والمرد بالتحريف ان يباري
 انه وجدت لقطه لا ادري مالها فليات مالها
 وليصونها للزوج عليه وانصفوا لدية التعريف
 انها غير مقترية معلومة بل هي موقوفة لا اى
 فيمربها الا ان يغلب على ظن انها لا تطلب بعد ذلك
 وقد روي في رواية في مالها ان لا يحول في غير
 والرواية ان الواحدة التي اقرت ان اخذت لنفسها الواحدة
 وان لم يقر بها فان اشهد انه اخذت للزوج لا الضمير وان
 لم يشهد ضمير عندا تصححهما عند وعندا لا يوجد الا في
 بل القول قوله في اخذته للزوج والاشهاد ان يقول
 بل لقطه فله في قوله تعالى والاشهاد ان لم يشهد
 ان اخذته للزوج **م** وعرفت في مكان وجدت
 وروى جامع مدة لا تطلب بعد ما في الصحيح قوله عرفت
 اي وجب لعرفه والمرد بالتحريف ان يباري
 انه وجدت لقطه لا ادري مالها فليات مالها
 وليصونها للزوج عليه وانصفوا لدية التعريف
 انها غير مقترية معلومة بل هي موقوفة لا اى
 فيمربها الا ان يغلب على ظن انها لا تطلب بعد ذلك
 وقد روي في رواية في مالها ان لا يحول في غير

فصل في اعلي السلام من القطب شهاباً فليدبره سنة
 سبعة ^{او ثمانية} اخذت من محل ^{او من} **م** هذا ^{او من} اجزاء من قول
 اشعرو فان لفظة **م** يجب فيها المان ^{او من} حتى وانها
 واما لا يبغي الى ان يخاف فبذو **م** ^{او من} عزم لا يبغي
 كالاطمية المخذة للالك وبفضل الثمار **م** ثم تصدق فان
 ربها اجازة ^{او من} ولم اجز ^{او من} اي ثواب تصدق **م** او من
 الاخذ في بهيمة ^{او من} وصحت **م** اي لا فرق عندنا في القطب
 بين ان تكون بهيمة او غيرها وعندنا ك ^{او من} وفي فمى
 اذا وجدوا بقرعة في الصخرة فانك افضل **م** واما نقى
 عليها سلازل ^{او من} حاكم تبرع وماذا من على ربها ^{او من}
 الخاضع ^{او من} لم ينفعه ^{او من} ونقى عليها ^{او من} كالايق ^{او من} واما لا يبغي
 له ^{او من} بالانفاق عليها ^{او من} ومعه طال الرجوع ^{او من} على ربها ^{او من}
 ان كان مواضع ^{او من} والامامها ^{او من} وان يحفظ ^{او من} منها ^{او من} انما

مورثه الماتعين سنة **٢٠** اختلف في المدة فقول لا رفق **٢١** ثم
 ان يقدّر تسعين سنة وظاهر الرواية ان يقدّر بموت
 فان في هذا العصر فلا يعيش له اربع تسعين سنة **٢٢** فان ظهر
 جثا قبلها فاذل بعد **٢٣** اي بالبرقة **٢٤** حكمه يومه في المدة
 تمت له مدة فمعه لموت وقسمه اليه بين من يرثه الان
 وفي ما يورث من حين يقدّر فمعه الماتين يرث النعم
٢٥ الاصل في ان ظاهر الحال هو ان يستحق جميع المدة
 للالشافات فاذا تمت المدة ثم مات فمعه مال لنفسه من قبل المدة
 فلا يرث الوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم ما يورث
 لان الظاهر انه كان حيا في صلح حجة الذبح ان يرثه الغير
 واما ما يورث لان المدة لا يصلح حجة لا يجب ان يرثه الغير
 فهو ما وقع للمفقود لما يورثه مورثه يوم موته **٢٦** كتاب
 الشريعة يعني صريحا بتركه ملك بين كل ثمان عينا وكل
 الرضا فضا في كل ايام الشريعة
 فضا في كل ايام الشريعة

وكان مورثه لا يصلح الوارث
 مورثه في المفقود

مورثه الماتعين سنة

وكل كاشح مال صاحبه وشره عقد وركن الالجاب
 والمقبول وشره اعدى ما يقطعها كشر طراهم سنة **٢٧**
 لا بد منها **٢٨** فان هذا يقطع بتركه لا يصلح ان لا يترك بعد
 المدة لهم المسماة ربح بتركه كان فيه **٢٩** وهي اربعة اموال
 مفقوفة وهي بتركه متاويين مالا وقدره فاقود **٣٠**
 المدة المسماة في المال الذي يقع فيه بتركه ولا يابس
 بزيادة مال لا يجري فيه بتركه كالعوض والعقار **٣١** فلا يقع
 الابن بتركه من حرمته وجلى وبه **٣٢** اي لا بد ان يكون من
 بالغين ملة ما واجد فلا يقع بتركه **٣٣** وكافر وكافر
 مسلمين وبين كافرين سواء كان احدهما كائنا والا
 يجوز بيان الكفر كالملة واحدة وهذا عند حجة ومحمد
 وعند يوسف يجوز بين المسلم والكافر وعند مالك
 بينهما المدة لا يجوز المفاوضة **٣٤** ويقضي الوكالة وكفا

مورثه الماتعين سنة

الرضا فضا في كل ايام الشريعة

اي كل واحد وكلين الاخر في المعاملة وانه كل واحد
 كفيل عن الاخر فاذا اشترى احد منهما شيئا فطلب بيعه
 الشريك الاخر في كل واحد منهما الاطعام والشراب
 وكل من لزم احد منهما فله بيع في الشركة كاشرا والبيع
 والاستيحاء فيه لغيره لزم ومن سبب لا تصح
 فيه الشركة كالجناية والهلاك والفساد ومن عدم
 كالتفقه او بكفالة ما مضى من الاخر ويغيره لا يجوز
 اي اذا لزم على احد من سبب كالكفالة من غير القول
 عنه فالصحيح ان هذا ليس بالشركة الاخر فاما
 ورث احدهما او ووب له ما تصح فيه الشركة وقضى
 صارت عنانا القرض لشركته الربية ولو العوض
 تبقى مغاوضة اي ورث العوض والعقار يبقى مغاوضة
 لان مال الشركة لم يزد ثم شفع في الوجه منها في الشركة فقال

في الشركة من كل واحد
 في الشركة من كل واحد
 في الشركة من كل واحد

وعنان ويؤثر في كل جارة او في نوع ولا يتفرق الكفالة
 وتصح لبعض ماله ومع فضره لا يصحها وتكون ما بينهما لا يربط
 اي تصح بان يشترط ان يكون كل مساهما ولا يكون
 من خلاف لزمه في الشركة وكل مطالب في الشركة
 يكون احداهما ورثته والاخر دنا من غيره ولا يخلط خلاف لزمه
 رجما انما انما وكل مطالب في الشركة لا يخلط خلاف لزمه
 لا يتفرق الكفالة بين الشريكتين الا في البيع لا في طاعة
 الشركة من ثمة الشركة ثم رجع على شركة واحدة من اموالهم
 من ماله ولا يتفرق الا بالنقد والفلوس والبقية والغير
 والبقية ان تعامل الناس بها التبرع به غير مفروض
 والبقية ففرضه غير مفروض وبالمعنى بعد ان يباع كل نصف
 عرض الا ان نصف عرض الاخر علم انه لا يخلو اما ان يكون
 قيمة متاعها مساوية في بيع كل واحد منها نصف متاعه

ان غلب على ان يخلط الا في الشركة
 ان غلب على ان يخلط الا في الشركة
 ان غلب على ان يخلط الا في الشركة

أحد هما الفاو قيمة متماثل م

متماثل الآخر ثم يحدد عقد الشراكة وانما ان يكون قيمة متما
متفاوتة كما اذا كان قيمة متماثل الآخر المتين بسبب صاحب
الاقول تلحق متماثل متماثل الآخر ليكون كل واحد منهما
أما المتماثل لصاحب لاكثر وتلك لصاحب الاقل ثم يحدد
عقد الشراكة فيكون الربح يتناسب مع تلك النسبة وانما يتماثل
عقد الشراكة ليكون كل واحد وكيفية الآخر وانما يكون الربح
يتناسب مع تلك النسبة لان الربح يتناسب مع المال بخلاف ما اذا كان
ومن المال بالتقدير فان الربح يستحق بالتسوية
والقيمة التي راهاهم والذاتية لا يتعدى ان في العقد فالتسوية
لا يكون متماثل كس المال م وهاك ما لها اربا مال احد بغير
اي المال على صاحب المال قبل اي هلاك الى الشراكة
او مال بغير شراكة م قبل الشراكة بطلانها و هو على صاحب
اي الهلاك على صاحب المال م قبل طوطمك في يد او فخر الآخر

او في يد الآخر وبطلان طوطمها فان ملك مال احد بغير شراكة
الآخر مال بغير شراكة لهما ورجع على الآخر بخصمته من ثمنه م
اي ربح المشتري على احد هما الذي ملك ماله بخصمته من ثمنه
لان الشراكة قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك مال وعبارة الهلاك
بذلك ولو اشتري احدى ماله وملك مال الآخر قبل شراءه فربح
يكون ان يغلط في القوم ويفهم به ملك مال الآخر قبل شراءه
لكن يجب ان لا يفهم به فان وضع المسئلة فيما اذا كان
بذلك مال الآخر بغير شراء احدى ماله بديل قوله ولا يتغير الحكم
بهلاك مال الآخر بعد ذلك وبديل قوله بغير اشتري احدى
باجلها لربح ثم ملك مال الآخر فربح ان يفهم به ملك مال الآخر قبل
ان يشتري هذا الاخر بما يشبه انما ذكرت هذا الالة موضع الخط
م وان ملك قبل شراء الآخر ان وكلية بين الشراكة ثم جاء احدى
فبشرته لهما شراكة ملك ورجع بخصمته عنه ولا فائدة م اي ملك
المشتري

الربح لم يولد له فاشترى بكونه للمشتري ها

الاجارية دخلت في الشريعة بالشرع ثم الاذن بالشرع
للوطى اقتضى الهبة لانه لا طريق لحل الوطى الا الهبة لانه لو لم

وَأَذَانُ الْقَبُولِ الْهَبْلُ الْيَكُونُ عَلَى الْخَشْيَةِ شَيْءٌ وَأَذَانُ الْخَشْيَةِ

الى اللهاج الى يطالب التيمم ايها شاة لان المفاوضه
ينضم الكفارة **كتب الوقف** هو الوقف

على ملك لواقف وتصرف بالمنفعة كالعارية وغيره

عليك لو كنت مع فلان وقف على الفقراء او بني سقاية او فلان
بني السبيل او رعايا او جعل رضى مقبرة لا يزول ملك او وقف

عنه وان علق كونه بخوان مت فقد وقعت فراج

قد ذكر ان الخلائق انما هي واصحابه رحمهم الله تعالى
قال الوقف لا يجوز عندنا على ان تصدق بالمنفعة

معدونة لكره الاصح ان المحل في تمامه في اللزوم فان الوقف

بما لازم عنده ^{وصف} والعلق بالموت فحق التعليق بالموت روايتا
عن روايته ^{وصف} لازم ^{وصف} روايتا ^{وصف} لا يثبت ^{وصف} وانما ^{وصف} في ^{وصف} الماتم

عنه رواه يعقوب بن داود ورواه الباقون واشاروا الى الحسن
وقد اوافقه ثم قال وقف لازم وعليه الفتوى والاصل فيه وقف

الحليل صلو في الله عليه الكعبة وعذرا في حقيقه وعايا لم ياصح
تبيين و هو ما كان في المتن **الان** يحكمه به حاكم والا

[illegible]

ان جعل تحت سرادبا بالخطا **ج** اختلف في سرادبا خبره
كان مسجدا فهدى ابو يوسف ربه كيف خرج قوله مسجدا لال ان

من شرط لزوم الوقف عنده وعند غيره لا بد من ان يصح


لَا يَنْعَمُ كُنُوزُ مَسْجِدٍ (۱) فَاِنْ جَعَلَ الْخَيْرُ بَابًا وَنُظَرَ دَارُهُ مَسْجِدًا

وَأَذِّنْ بِالْقُلُوبِ فِيهِ قُلُوبًا يَجْعَلُ تَحْتَ الْمَسْجِدِ سِدًّا بِالْغَيْرِ

صالح السجدة الكبير المسجد مسجد اوله اذا جعل وسط داره سجده

في كبر راحته ورفها فافينحان
 سيد فليس في الصلح كبره الاكل
 لها عند الفتاوى

هذه هي الطريقة التي يجب اتباعها في كل وقت



والعلم اذا جعل داره مستجرا
في حجة وسلم للارض
لكن

اولا في الوقف
واول القسوة في الاستبدال لعدم اقرار الطريق وعدم
يزول غير القول اي يزول ملك الوقف من الوقف غير القول
وعند رتبة الاستبدال في الوقف شرط ان يكون في الوقف
الاختلاف فيقال فيصحب المشاع المشاع ان يكون
القسمة في المشاع والمقيد بالوقف في الوقف على ما يوافق
وفي غير الامور الوقف على ما يوافق المشاع وان جعل القسمة
في الاختلاف فيصحب المشاع بالوقف لا غير المشاع
يقول الميراث في الوقف على الوقف او الولاية في الوقف
وعند ان يستبدل به ايضا في الوقف عند ما يوافق
فان شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف على ما
يؤيده ان لا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال
عند ما يجوز الاستبدال في الوقف في غير شرط اذا ضعف
الارض عن الرعي ونحن لا نقضي به وقد شهدنا في الارض

بما ان الوقف لا يردن ما يبيع
وقد شهدنا في الارض

في الاستبدال عدم الفساد ولا يفسد فان ظلمة القضا
جعلوه حيلة الى ابطال كثير وقافي المسلمين وفعلوا
وشرط التام في الوقف مؤيد وقال ابو يوسف في
بدونه واذا انقطع شرط الى الفكاك فيصحب الوقف
لا ينقل ولا يورث وعندهما في الوقف فيقال فيقال
ولم يرد في الوقف والميراث في الوقف فيقال فيقال
والمرجل والمصحف وعليه الكسوة في الوقف والارض
الوقف لا يملك ولا يملك لا علم ان بعض المشايخ في
بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة الباقية والارض انما لا
فان الوقف بوجه الصحة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقبة
وقد شهدنا في مثل ما شهدنا في الاستبدال في الوقف
قصة المشاع عند ابو يوسف فان القسمة في الوقف
يغلب فيها حجة التملك لا حجة الاخران ومع هذا يجوز قسمة المشاع

بما ان الوقف لا يردن ما يبيع
وقد شهدنا في الارض

قال ابو يوسف في الوقف
ان الوقف لا يورث ولا ينفك
عن الوقف

والقبول اراد ان يذكر الثمن والمبيع وانما قد ذكر الثمن لا المبيع
وسبيل الحصول للمبيع وهو الحصول والوسيلة مقدسة
على المقاصد فقال **١** ووجه في بعض المصارف بل علم بقدره
وصفه في غير المصارف **٢** فانما لا يخرج اليمن ان لا يذكره
او يخرج **٣** ويخرج بل والاول علم وانما المطلق **٤** لم يذكر
وصفه **٥** بان قيل من عشرة درهم **٦** فان استوفيت بائة النقود **٧**
فلم يكن ما قد بيع من اى نوع شاء **٨** اي بقع اليمن على عشرة درهم
اي نوع كان اى يعطى المشتري اى نوع شاء **٩** وان اختلفت
فقط الزوج وشبهه ان استوفى رواهما **١٠** في صورة مثله
مالية النقود **١١** لان ما يترتب عليه اى اجد النقود وما
استثنى منقطع لان البحث في البيع وانما المطلق فلا يكون
حال بيان اجد النقود من حيث هو اطلاق الثمن بعد ذكره
شرح في ذكر المبيع فقال **١٢** ووجه في المطلق الطعم واللبس كذا
البيع

ويزال قال بيع الميراث ^{المرثية} وما كانا اودعنا من لم ندر قد روي في
 واجبه في بيع صبرة وكل صلح بكذا ^{المرثية} اذا قال بيعت هذا القبر
 لا صلح بغيره صح في صلح واجبه ^{المرثية} وكل صلح كان سمي بوجه قفرا
^{المرثية} اي اذا قال بيعت هذا القبر لكل فقير بدينهم واني عشرة
 صح في الكل ^{المرثية} وفيه ان لكل قفرا او ثوب كل ثمانية اودع
 بكذا ^{المرثية} لان البيع لا يجوز الا في واحد وذلك لو احدثت قفا
 وكل لكل احد وديت قفا فان باع صبرة على ثمانية مائة
 جماعة واني اقل او اكثر هذا المشقري الاول يصح في
 البيع وما زاد للبايع ^{المرثية} لانه لم يسل الا في جماع فان زاد
^{المرثية} وان باع بالزوج بكذا ^{المرثية} انما القفل بكل الثمن او اكثر الكثرة
^{المرثية} لا يضر للبايع ^{المرثية} لان الزرع في الثوب وصفه ولو لم
 بالوصف الاثرى اذا قام بالمرحوب في ذلك محل حسنا او قبحا
 فالكلية المختصة لا تكون من الاوصاف بل هي اصل لان الكلية ^{المرثية}

عن قول الألف واللام في التثنية أي ما يوجد باللفظ والوصف
 ما يقوم به الشيء فلا بد أن يكون مؤثرا عن وجود الشيء
 فالكيفية التي تختلف بها الكيفية كالذرع في القوب وتختلف
 حسن فهم عليه قال القوب إذا كان عشرة أذرع فما
 عشرة ذراعية وإذا كان تسعة أذرع لا تسعة ذراعية
 لأنها لا تكفي في عشرة وتختلف في وجود الذراع الزايد على التسعة
 يزيد التسعة في صفه كالذراع الزايد في صفها بلها
 حتى لا يتركب في التثنية في الأجزاء كما ينقسم في الحفظ
 فإنه إذا كان عشرة أو عشرة وعشرة أو عشرة وكاف في غيره
 بدرهم ولا كذلك القوب فإذا كان عشرة أذرع بعشرة
 درهم وكان القوب تسعة أذرع كما في مسئلتنا لا يافيه
 بعشرة بل في ثمانية وعشرة درهم وإن كان زائدا للثمن
 فإنه يباع هذا القوب فويل للثمن في ثمانية وعشرة درهم
 كما يباع

للمشتري كما إذا اشترى عبدا فوجده كتابا ^{مشتري} وأن قال كل ذراع
 بدرهم ^{مشتري} أو أقل ^{مشتري} أو أكثر ^{مشتري} أو تركب ^{مشتري} أو كل ذراع بدرهم
 أو تسعة ^{مشتري} لأنه لا فرق بين كل ذراع بدرهم فلا بد من بيان هذا المعنى
 وأعلم أن المسئلة في ما إذا كان ثوبا على عشرة أذرع
 بعشرة كل ذراع بدرهم فإذا كانت عشرة أذرع أو عشرة
 حتى لو كان تسعة ونصف أو عشرة ونصف فكله يسكن
 على سبعة في هذه القضية ^{مشتري} وبيع عشرة أسهم ^{مشتري}
 سبعة أسهم عشرة أذرع ^{مشتري} مائة وثمانون ^{مشتري} ذراعا ^{مشتري} أو ثوبا ^{مشتري}
 وقال الشيخ في الوجهين لأنه لا بد من عشرة أسهم غامر الذراعية
 في التثنية المبيع على الذراع وهو معلق بمحل المشتري فكل
 السهم ^{مشتري} ولا بد من ثوبا على عشرة أذرع أو ثوبا أو أكثر
 لأنه إذا كان أقل للثمن في ثمنه ليس بموجود فتكون
 حصته الموجود مجهولا وإن كان أكثر لا يكون المبيع مملوكا

في القوب الزايد ما زاد على التسعة

في القوب الزايد ما زاد على التسعة

التي تسمى بالبحر
في البحر الأحمر

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

معاينة وبعدها التفتين وبعدها التفتين
الحكم من العاقلين والعاقلين
ان اجاز في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
ايام الاجاز في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
البيع عند بيعه في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
على ان لا يفرق بين التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
لا فان التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
فان شري لا يفرق بين التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
انما شرع ليدفع بالفتن القصر عن نفسه وان كان القصر
ما فيه كراهة الفهم وغيره فاذ كان الفهم القصر التفتين من موقوف
الشرط فان التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
ذكر قول الجعفي في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
يجوز في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

رواه الله على اصدف عدم التفتين في التفتين واه ابو يوسف في التفتين
انما الحكم في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
عندما فانه في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
فان فقه التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
البيع في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
على سبب التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
المشتري في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
وقبل المشتري في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
اي اذا كان في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
فان فانه في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
عندما فانه في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
وعندما فانه في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر
اي ان وطنا في التفتين في التفتين اي اذا بين وشبه في الحيا والشر

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

قوله لا تفرق بين
الاعمال والاعمال
التي هي في هذا الكتاب
والتي هي في هذا الكتاب

لان الوطى بالكل لا يكون اجازة المالك تكون كبر الالاف فقه
 بالوطى فلا يملك الرد وعند المالك الرد وان كانت شيئا
 رخصت لان المشتري قد ملكها ففك النكاح فالوطى يكون
 يملك بغيره فيكون اجازة م ولا يفتق قريته عليه فمرد خیار
 ر اى ان اشترى قريته بالخيار لا يفتق عند بيعه فمرد ر اى
 في ايام الخیار فلا يملكه ولا من شيئا فان كان ملكه عند
 ج ر اى ان قال ان ملكه عند فمرد فمرد بالخيار لا يفتق
 في ايام الخیار عند بيعه فمرد لعدم الملك ولا يفتق المشتري
 في ايام الخیار من اسير فمرد ر اى ان اشترى امته بالخيار فمرد
 في ايام الخیار فمرد فمرد لان المشتري لا يفتق عند بيعه فمرد
 لان الكسبة انما يجب بعد ثبوت الملك ولا يستبرأ على اية
 ان ردت عليه بالخيار ر اى ان ردت الالة المشتري
 بالخيار لا يجب استبراء على البائع عند بيعه فمرد لان

وفيه كلام من
 عليه من كلامه

لان الكسبة انما يجب بالانقضاء من ملك الى ملك ولم يوجد
 ايجته فمرد ر اى ان لم يملكه المشتري ومرد فمرد في النكاح
 الاضمار وليد ر اى ان اشترى زوجته بالخيار ردت فمرد
 الخیار فمرد البائع الاضمار وليد المشتري فملك الرد عند بيعه
 فمرد وعند بيعه فمرد وليد لانها ردت في ملك المشتري
 فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البائع لو يفتق المشتري وولدت
 في يده فمرد وليد لانها ردت في ملكه فمرد بالولد فمرد
 الرد فمرد ملك المشتري فالولد ومرد في ملكه فمرد
 لم يملك في يد البائع عليه ان قبضه المشتري باذنه و
 عند رد النكاح القبض الرد لعدم الملك ر اى المشتري بالخيار
 ان قبضه فمرد ثم اودع عند البائع فملك في يد البائع فملك
 على البائع لان القبض قد انقضى بالرد لان المشتري لم يملك فلم
 يصح الادعاء بل ردوه الى البائع لان القبض يكون رفعا للشهر

وفيه كلام من
 عليه من كلامه

فيكون البائع قبل القبض فيكون على البائع وعند مالك المالك
 المشتري حتى يدفع له المبلغ في القبض فكذا يملك في يد المشتري
 فيكون المالك من المالك وبقية خياره دون شري بالخيار
 بانه غير منصف في الدلالة لان الدون يملك على عدم التملك
 الى ان شري فبعد ما دون شيئا بالخيار واولا في يد المشتري
 في يد البائع في خياره عند قبضته بعد ما دون وعند البائع في خياره
 لان البائع في خياره كان له ولاية الرد فله يكون يملك فيه
 والى دون لا يملك ذلك وعند قبضته بعد ما دون لم يملكه كان
 رد في المشتري عمن التملك ولما دون ولا يملك في رد او رد
 شيئا فله ولا يملك ان لا يقبله وبل من رد في من رد في خياره
 ان انتم لم تملكه بملكها باسقاط خياره **ر** اي ان المشتري
 رد في بشرط خياره من رد في غير انتم لم يملكه بشرطه لانه
 ان بقي فله اسقاط خياره بملكها المشتري فله ملك المشتري

اي ان المشتري
 في يد البائع
 في خياره

المسلم المحرور عندهما يشاء وبطلان الخيار لا يوجب التملك رد
 والرد يكون عليك واسلم عليك عليك في رد الخيار المسائل شرع
 الخلف **ر** اي ان المشتري في خياره لا يملكه ولا يقبله بل عليه
ر اي ان المشتري في خياره لا يملكه ولا يقبله بل عليه صاحبها فالا يملكه
 وبطلان شرعها انما لان ان شرطه علم صاحبها بشرط فانه
 في شرطه لان صاحبها ان انقضى فله خياره فله خياره فيتم
 العقد في رد خياره فان شرطه علم في الدلالة الفسخ والرد
 ثم عقد ووردت خيار العيب التمسك لا الشرط والرد في
 خيار التمسك ان ردت خياره احد المتولين بشرطه علم ان يكون
 اياها وخياره يورث عند انقضاء من رد ما يرضاها وخياره لا يورث
 لا يشاء على من يملكه لان شرطه علم لا يجوز عنده **ر** اي ان المشتري
 وشرطه علم في رد خياره او انقضى من رد خياره فان اجازها
 وشرطه الاخر فالا علم او ولو وجب اسقاطا لفسخ او لمي قالوا انفسخ

اي ان المشتري
 في يد البائع
 في خياره

اي ان المشتري
 في يد البائع
 في خياره

اي ان المشتري
 في يد البائع
 في خياره

اي ان المشتري
 في يد البائع
 في خياره

لان شرط الخيار ان يكون له ثمن يثبت بطريق النيابة عن المالك
 فثبت له ان يقتضاؤه ان يكون له ثمن يثبت بطريق النيابة عن المالك
 الخيار لا يبرأ من المتعاقدين فيكون ثمنه يثبت بطريق النيابة عن المالك
 رضى المالك بالخيار لا يقتضي رضاه بالخيار المسمى
 وبيع عبدين بالخيار فخرجهما من ماله ان فصل ثم كل واحد
 فكل خيار وفسخ في الوعد بالقيمة **م** وبيع اذ لم يفسخ
 ولم يفسخ فكل خيار وفصل ولم يفسخ او فسخ ولم يفسخ
 لجهالة الثمن والمبيع او جهالة احد الثمنين ان في صورة
 وان لم يفسخ لجهالة الثمن فكل خيار ليس ببيع فكل خيار
 ما هو ببيع فثبت ان يفسخ بالشرط الفاسد عند وجوب
 ان المبيع بشرط الخيار او مخرجه الايجاب لا في الخيار
 عليه انه ليس ببيع من كل رجل هو ببيع من وجه
 فانه بالوجهين ففي صورة الخيار اعتبر انه ليس ببيع

ان الخيار لا يبرأ من المتعاقدين فيكون ثمنه يثبت بطريق النيابة عن المالك

وفي صورة ان يكون ثمن واحد منهما معلوما اعتبر انه
 ببيع حتى لا يفسد العقد وشراء احد الثمنين او احدى ثمنيه
 على ان يفسخ ان يشاء في ثمنيه انما صح لان لم يفسخ
 فثبت له ان يفسخ في ثمنيه لان القياس عدم بطلان الخيار
 استحسن في المثالين لكان لهما ثمن فالتساوي بينهما
 على عبدين واخرى والمتوسط في الزاوية على التلاشي بقبول
 على الاصل وهو عدم بطلان الخيار واخذ بالشفة وان يفسخ
 فانه في ثمنه بالخيار فخرجهما من ماله ان فصل ثم كل واحد
 فثبت ان يفسخ لجهالة الثمن فكل خيار ليس ببيع فكل خيار
 ما هو ببيع فثبت ان يفسخ بالشرط الفاسد عند وجوب
 ان المبيع بشرط الخيار او مخرجه الايجاب لا في الخيار
 عليه انه ليس ببيع من كل رجل هو ببيع من وجه
 فانه بالوجهين ففي صورة الخيار اعتبر انه ليس ببيع

ان الخيار لا يبرأ من المتعاقدين فيكون ثمنه يثبت بطريق النيابة عن المالك

وذلك لان دورهم وبسائرهم لم يكن متفادفة فزويها
 متفادفة غير ثوية الا ان كان فالتفاوت فاحش فلا بد
 من زوية الاضام وبيع الدعي وشراء صحيح وله اختيار في
 ولا يقطعه بحسب المبيع وشبهه ووقته من ان يحبس فيه كركب
 وشبهه كركب كركب التسم وبذوقه في يد كركب التوقم ولو قطعه
 وبذوقه العفان ولا اعتبار له بوقته في مكان لو كان
 بصيرة لآه كما هو قول ابو سفيان ومن رأى شيئا من
 الثوبين ثم اشتراه ثم رأى الآخر فله ان يبيعه لآه
 وجهه من ثوبين ثم يوقى الصدقة قبل التمام فمضى
 فخر ان يوجه متفادفا والالا والقول للبايع في عدم ثوية
 في عدم الرتبة من ان يشتري شيئا قد رآه فقال للبايع
 انه لم يغيره لاني لم اكن اقول للبايع مع حلفه ولو قال
 المشتري لآه في اختياره فقال المشتري مع حلفه ولو قال
 المشتري لآه في اختياره فقال المشتري مع حلفه ولو قال

ان يوجه متفادفا والالا والقول للبايع في عدم ثوية
 في عدم الرتبة من ان يشتري شيئا قد رآه فقال للبايع
 انه لم يغيره لاني لم اكن اقول للبايع مع حلفه ولو قال
 المشتري لآه في اختياره فقال المشتري مع حلفه ولو قال

في ثوبين متفادفا في ثوبين متفادفا في ثوبين متفادفا
 في ثوبين متفادفا في ثوبين متفادفا في ثوبين متفادفا

في ثوبين متفادفا

عند رجلي ثوبين متفادفا واسب وسنم لم يرد خياره
 او شرط بل يجب ان لا يرد خياره من الناس في سواد العواقب
 والثوبين لرجلي ثوبين ليرهم والاصل في ان ردة البعض لو جاز
 الصدقة وهو قبل التمام لا يجوز ثم خيار الشرط والرؤية في ضمان
 تمام الصدقة وفيما لا يجب في ثوبين قبل القبض لا يرد ولا يرد
 شرط الخيار لا يرد لهما لم تحقق الرضا وكذا ان لم ير المشتري
 ان اذ لم يشترط خيارا وشرط فاجاز له الخيار والمشتري
 قد رأى المبيع فرفى به فبعد ذلك ان قبض فقدم الصدقة
 الرضا الكمال لكن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع معيبا
 لا يرضى به فبعض العقد ذلك ثم متعدهم فلا يمنع تمام الصدقة
 وان لم يقبض المبيع فالبائع في معرض العجز بان يملكه
 فيرفع العقد اذا اجمع الدلائل ان عدم القبض موجود
 فيصير خياره بالآخر فدية الصدقة ولا يرد المبيع

في ثوبين متفادفا

في ثوبين متفادفا

و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله

ثم قالوا لا استحي منه و ارتفاع حيف في بيت سبع عشرة
سنة لا اقل عيب فان ظهر عيب قد يم بعد عشر سنة
ان عيبه انما يبين في سنة واحدة
انما عيبه انما يبين في سنة واحدة
فقط عيبه انما يبين في سنة واحدة
سواء لا يرجع المشتري بالتقصص ان باع لان البائع كان
ان يقول انما اخذه معيبا فالمشتري بالبيع يكون جالسا
ليس فلا يرجع بالتقصص فان عاظمه مقبلا جارا ولت
الشيء بيمين ثم ظهر عيبه لا يخذله باي وجه بقصاصة
سواء يرجع المشتري بتقصص ان العيب ولا يكون للبائع
ان يقول انما اخذه معيبا لا يخذله بالتقصص ولا يخذله
والقبض و اسن كماله باي وجه عيب سواء كان له
المشتري بتقصص العيب انما يبين بالتقصص لا يخذله
او الشئ في المكتوت بعد ثمانية عيب لا يخذله بالبيع

بمنه الا بالبيع

و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله

و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله

ثم قالوا لا استحي منه و ارتفاع حيف في بيت سبع عشرة
سنة لا اقل عيب فان ظهر عيب قد يم بعد عشر سنة
ان عيبه انما يبين في سنة واحدة
انما عيبه انما يبين في سنة واحدة
فقط عيبه انما يبين في سنة واحدة
سواء لا يرجع المشتري بالتقصص ان باع لان البائع كان
ان يقول انما اخذه معيبا فالمشتري بالبيع يكون جالسا
ليس فلا يرجع بالتقصص فان عاظمه مقبلا جارا ولت
الشيء بيمين ثم ظهر عيبه لا يخذله باي وجه بقصاصة
سواء يرجع المشتري بتقصص ان العيب ولا يكون للبائع
ان يقول انما اخذه معيبا لا يخذله بالتقصص ولا يخذله
والقبض و اسن كماله باي وجه عيب سواء كان له
المشتري بتقصص العيب انما يبين بالتقصص لا يخذله
او الشئ في المكتوت بعد ثمانية عيب لا يخذله بالبيع

و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله
و قد قيل في قوله

سیدالقدس

والتاريخ ما بين فترات الزمان
وكل ما بين فترات الزمان

الحسين بن علي بن الحسين

الصابغ الثامن

تہذیبی اول

ان لا يكون العيب وقت البيع فحدث بوالبيع قبل التسليم على ذلك
 المشتري حتى اذا افرقوا فالله في ذلك البيان بكون ان لا يكون
 كلامه بان يكون له ان العيب لم يكن موجودا عند التسليم
 بمعنى ان وجود العيب عند كل واحد منهما متحقق فيكون ان كان العيب
 موجودا عند التسليم اليه فان قلت هذا لا يمكن ان ثبت في قوله
 لقد بان وسلم وما ابقى قط اي وجد كل واحد منهما ما ابقى عند
 وجود كل واحد فيكون ان قد ابقى عند وجود التسليم اليه فقلت
 كذا في هذا المقام لانها موضوعه لعموم التسليم اليه فان
 ذلك الموضع هو تسليم العوم او عند عدم بنية المشتري على
 العيب عند ما يحلف باي عند تمامه انما تعلم ان ابقى عنده و
 على قول لا يتصور من قد ذكر ان المشتري اقام بنية اولاد ابيه
 عنده فان لم يكن له بنية يحلف البيان عند انما لم يعلم
 ان ابقى عند المشتري لقوله عليه السلام البنية على المدعي والبيان

ان لا يكون العيب وقت البيع فحدث بوالبيع قبل التسليم على ذلك
 المشتري حتى اذا افرقوا فالله في ذلك البيان بكون ان لا يكون
 كلامه بان يكون له ان العيب لم يكن موجودا عند التسليم
 بمعنى ان وجود العيب عند كل واحد منهما متحقق فيكون ان كان العيب
 موجودا عند التسليم اليه فان قلت هذا لا يمكن ان ثبت في قوله
 لقد بان وسلم وما ابقى قط اي وجد كل واحد منهما ما ابقى عند
 وجود كل واحد فيكون ان قد ابقى عند وجود التسليم اليه فقلت
 كذا في هذا المقام لانها موضوعه لعموم التسليم اليه فان
 ذلك الموضع هو تسليم العوم او عند عدم بنية المشتري على
 العيب عند ما يحلف باي عند تمامه انما تعلم ان ابقى عنده و
 على قول لا يتصور من قد ذكر ان المشتري اقام بنية اولاد ابيه
 عنده فان لم يكن له بنية يحلف البيان عند انما لم يعلم
 ان ابقى عند المشتري لقوله عليه السلام البنية على المدعي والبيان

ان لا يكون العيب وقت البيع فحدث بوالبيع قبل التسليم على ذلك
 المشتري حتى اذا افرقوا فالله في ذلك البيان بكون ان لا يكون
 كلامه بان يكون له ان العيب لم يكن موجودا عند التسليم
 بمعنى ان وجود العيب عند كل واحد منهما متحقق فيكون ان كان العيب
 موجودا عند التسليم اليه فان قلت هذا لا يمكن ان ثبت في قوله
 لقد بان وسلم وما ابقى قط اي وجد كل واحد منهما ما ابقى عند
 وجود كل واحد فيكون ان قد ابقى عند وجود التسليم اليه فقلت
 كذا في هذا المقام لانها موضوعه لعموم التسليم اليه فان
 ذلك الموضع هو تسليم العوم او عند عدم بنية المشتري على
 العيب عند ما يحلف باي عند تمامه انما تعلم ان ابقى عنده و
 على قول لا يتصور من قد ذكر ان المشتري اقام بنية اولاد ابيه
 عنده فان لم يكن له بنية يحلف البيان عند انما لم يعلم
 ان ابقى عند المشتري لقوله عليه السلام البنية على المدعي والبيان

قولك كما في الغيب يعني ان ذكره سب الزيادة فالقول قوله وانما مع غيره وبين المشتري ان كل واحد منهما فانه
صورت ان رطله منقوصا من رطله فبقية من رطله الذي هو الرطل فانما سب بان قال لا املك اخذت مني فرسا
مع سب فقال له سب لا املك اخذت مني فرسا فانه لم يكن له من رطله فبقية فالقول له سب مع سب مخالفه

مع البين لان الاختلاف وقع في مقدار المقدار المقبوض
فالقول للمعيب كما في الغيب كذا اذا اتفقا في قدر المبيع و
اتفقا في المقدور من اى اتفاق في ان المبيع شيان
واتفقا في المقبوض فقال المشتري قبضت احدى اهما فقط وقال
البائع لقمضتهما فقال له قول المشتري على ما مر من ولو شري احد
صفقة وقبضت احدى اهما ووجدت اوبالا فمعا احدى اهما او رطلها
ولو قبضت احدى اهما المعيب فاصح لان الصفقة تمامية لا تقف
وقبل القبض لا يجوز تفرق الصفقة وبعد القبض يجوز ومكيلي
اذا كان من قبض ان وجد بصفة غير رطلها واخذت رطله
اذا كان من قبض واحد فهو كشي واحد وقيل لا اذا كان
في وعاء واحد حتى لو كان في وعاءين فهو بمنزلة واحد
غير وعاء الذي فيه المعيب ولو سب حتى قبض لم يرد بانه
بخلاف الثوب لان لا يقدره التبعيض والاستحقاق لا يمنع

ولكن شئ ثبت بالبين فيكون المبيع باين بين على المنكر
واختلف المشتري على قولين مختلفين ووجه عدم الاستحقال
ان البين لا يتصور الا على الخصم ولا يصير خصما لا بعد قيام
العيب عنه فلا يمكن انبات هذا بخلاف لانه لو رطلها
فقد تمام لغير خصم لكن لا يخلف لغير خصم والفقهاء ان
وجوب الخلف ضرر فاذ لم يكن خصما فلا وجه للزام الضرر
عليه بخلاف اقامة البينة اذا لم يكن حمار في اقامة البينة
ففي قول من الزام الضرر عليه جعل اقامة البينة طريقا لا
كوجه خصم لا تخلف م و لو قال البائع بعد الاتفاق
هذا المعيب مع اخذ رطله المشتري بل هذا وجهه فالقول له
اى اذا ظهر للمعيب بعد الاتفاق عيب فوزه المشتري و
ويطالب انتم فيقول هذا التزم قبل هذا الشئ مع شئ اخر
ويقول المشتري بل هو مقابل هذا الشئ ووجهه فالقول له مع

قولك ان رطله منقوصا من رطله فبقية من رطله الذي هو الرطل فانما سب بان قال لا املك اخذت مني فرسا
مع سب فقال له سب لا املك اخذت مني فرسا فانه لم يكن له من رطله فبقية فالقول له سب مع سب مخالفه

الزمن

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقلاء من حقائق الفقه والشرع في مسائل الفقه والشرع

تمام الصفة لان تمامها بقاء العاقلين وبقاء القدر
انما هو حتى القبض فله شترى حتى الفسخ في الباق
لتفريق الصفة قبل التمام اما في النوب فالقبض بغيره
فله خيار في الباق ومداوات المعيب وكوبه في حقه
ولو كركب زده او سقيه وشتره غلف ولا بد منه فلا ولو
بعد قبضه وتمت سبكه من عند البائع رده واخذ منه من
الرد في صورة القطع اما في القفل فلا رد بل اخذ الثمن عند
الحصول لان هذا بمنزلة الاستحقاق عنده وانما عندهما
يرجع بالقبض لان هذا بمنزلة العيب فيقوم بدونه هذا
ثم هذا العيب فيقبض البائع تعاوت ما بينه ما كان اذا اشترى
ما لا يثبت فيه بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قبضها
بما لا يخرج من اصل ولا يفسد الا سبب التلاكم لان هذا
فانما يملكه المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب بخلاف

بجلاء الخلف فانه ليس سبب التلاكم ولو باع وهرى من كل
عيب صحيح وان لم يجد ما من وعذارته فله لا يبيع بناء
على صلوه وان البراءة عن الحقوق الجوهرة لا يبيع عند
وعندنا يبيع اذا سقط الجوهرة لا يبيعه لان لا يقضي
الحال ان يبيعه ثم يبرأ البراءة تشمل العيب الموجود ايضا
اجازت قبل القبض عند يوسف وعند محمد لا تشمل
اجازت **باب البيع الفاسد** وبطل بيع ما يثل
كالداء والميتة وخرق البيع وكذا بيع ام الولد والمهر والكتاب
وبيع مال غير موقوف كالنحو والخمر والشراب والكلاب
يجوز فيه التنازل والابتداء فيخرج الزراب ويخبره
والهبة التي كانت حقة فقامت التي خفت او خرجت في غير
البيع كما هو عادة بعض الكفار وذا باع بغير حس قال لا انما
غير موقوف كالنحو والخمر ويرى من غير الان لا يبيعه لان هذا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقلاء من حقائق الفقه والشرع في مسائل الفقه والشرع
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقلاء من حقائق الفقه والشرع في مسائل الفقه والشرع
هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقلاء من حقائق الفقه والشرع في مسائل الفقه والشرع

بل هو مبتدأ والوال الذي المقوم مال المراد بالماله كذا في غير
دين مال مقوم وكل البس كمال البيع فيه باطل سواء قيل
مبتدأ أو ثبوت وكل ما هو مال غير مقوم فالبيع بالتجزئة بالمال
أو الذماتير فالبيع باطل وإن بيع بالعرض أو بيع الوضو
فالبيع في الوضو فاسد فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا
والفاسد هو الصحيح باطلا لا بوصفه وعندنا في
لا فرق بين الباطل والفاسد وتحقيق هذا هو اللفظ
م وبيع قرض ضم إلى حبر وكتبة فتمت إلى مائة وإن سمي
تحت كل وصف قرض ضم إلى مائة وقدر غير محقق
لأن المدبر محل البيع عند البعض فبطوله لا يرسى إلى غيره
م لكك ضم إلى وقف الصحيح وفسد بيع الوضو بالعرض
أي البيع فاسد في الوضو حتى يجب قبحه عند البعض
بطلان القبض لكن البيع في غير باطل حتى لا يملك عين المضموم

فإن كان المراد بالمال
الذي المقوم مال المراد
بالماله كذا في غير
دين مال مقوم وكل
البس كمال البيع فيه
باطل سواء قيل
مبتدأ أو ثبوت وكل
ما هو مال غير مقوم
فالبيع بالتجزئة
بالمال أو الذماتير
فالبيع باطل وإن
بيع بالعرض أو بيع
الوضو فالبيع في
الوضو فاسد فالباطل
هو الذي لا يكون
صحيحا والفاسد هو
الصحيح باطلا لا
بوصفه وعندنا في
لا فرق بين الباطل
والفاسد وتحقيق
هذا هو اللفظ م
وبيع قرض ضم إلى
حبر وكتبة فتمت إلى
مائة وإن سمي تحت
كل وصف قرض ضم
إلى مائة وقدر غير
محقق لأن المدبر
محل البيع عند
البعض فبطوله لا
يرسى إلى غيره م
لكك ضم إلى وقف
الصحيح وفسد بيع
الوضو بالعرض أي
البيع فاسد في
الوضو حتى يجب
قبحه عند البعض
بطلان القبض لكن
البيع في غير باطل
حتى لا يملك عين
المضموم

والمخرجه يسك بصد وصيد والقي في حظيرة لا يوفد منها بل يبيع
ويخرج أسك لكانت فيه من جيرة الألفا ومنه ولم يصد منه
حتى لو دفن في حفرة من جيرة الألفا لم يصد منه بل يبيع
لأنه أسك لم يصد منه من جيرة الألفا ولم يصد منه بل يبيع
البيع باطل أو فاسد وإن كان في حفرة من جيرة الألفا لم يصد منه بل يبيع
لم يصد منه بل يبيع باطلا أو فاسدا وإن كان في حفرة من جيرة الألفا لم يصد منه بل يبيع
ويكون فاسدا إذا كان بالعرض لأنه مال غير مقوم لأن المقوم بالمال
وأنما السك لذي صيد والقي في حظيرة لا يوفد منها بل يبيع
البيع باطل أو فاسد لأنه مال غير مقوم لأنه لم يصد منه بل يبيع
طيرة الهواء من جيرة الألفا لم يصد منه بل يبيع
واللبن في القرض من ذكره أو غيره على وجه البيع أو الشراء
ينبغي أن يكون باطلا لأن الشراء محذور فلا يكون مالا ولا يملك
الوجه فلا يكون مالا واللبن في القرض من ذكره أو غيره على وجه البيع أو الشراء

فإن كان المراد بالمال
الذي المقوم مال المراد
بالماله كذا في غير
دين مال مقوم وكل
البس كمال البيع فيه
باطل سواء قيل
مبتدأ أو ثبوت وكل
ما هو مال غير مقوم
فالبيع بالتجزئة
بالمال أو الذماتير
فالبيع باطل وإن
بيع بالعرض أو بيع
الوضو فالبيع في
الوضو فاسد فالباطل
هو الذي لا يكون
صحيحا والفاسد هو
الصحيح باطلا لا
بوصفه وعندنا في
لا فرق بين الباطل
والفاسد وتحقيق
هذا هو اللفظ م
وبيع قرض ضم إلى
حبر وكتبة فتمت إلى
مائة وإن سمي تحت
كل وصف قرض ضم
إلى مائة وقدر غير
محقق لأن المدبر
محل البيع عند
البعض فبطوله لا
يرسى إلى غيره م
لكك ضم إلى وقف
الصحيح وفسد بيع
الوضو بالعرض أي
البيع فاسد في
الوضو حتى يجب
قبحه عند البعض
بطلان القبض لكن
البيع في غير باطل
حتى لا يملك عين
المضموم

وَمِنْ بَيْنِهِمْ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ قُوَّةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهِمْ

و جابر بن عبد الله بن عمرو بن حنف بن عوف بن مالك بن زيد بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

بقدر فصار
غمة وذلك
لا عوفى نيل
ربنا الشكر
وقد سبق

ما لا كما ادوا باع وسكت عن الشتر فالبيع فاسد فسادا جازيا فملك
 بالقبض ويجب الشتر في القيمة وانما مثله حقيقة او من اى
 ان ملك في المشتري وجب عليه التمس حقيقة في ذوات الاشياء
 والمثل منه وهو القيمة في ذوات القيم وكل منهما فاسد بالقبض
 وكذا بده مادام في ملكه شترى ان كان الفاسد في أصل العقد
 كسب درهم بد درهم **س** او ارباق في أصل العقد الفاسد
 يكون في احد العوضين **و** لو لم يشترط ان كان بشرط زايه
 كشرط ان يهدى له هدية **ب** ذكر في الذخيرة ان هذا قول محمد
 انه فاسد كما نقل واحد عن الفسخ لان الفسخ بحق الشتر لا بحق
 احد المتبايعين فانها رافعيان بالعقد فان باع بمشترى
 وسلا واعتقد حج وعليه قيمته وسقط حق الفسخ **س** لانه تعلق
 حق الفسخ بالفسخ فحاله تعا واذا اجمعت حق الله تعا وحق العبد
 يرجع حق العبد لما جزم ولا يأخذه البايع جزمه **و** منه اى

اى البائع اذا فسخ البيع القاس لا يأخذ المبيع حتى يرد الثمن
 لان المبيع مجبور من الثمن بعد الفسخ **م** فان مات هو واشترى
 اجنبه حتى يأخذ ثمنه **ا** اى باع شيئا بيعا فاسدا ووقع العقد
 ثم فسخ البيع ثم مات البائع فله شى حتى يمس المبيع حتى يأخذ ثمنه
 وليكون اسوة لوفاء البائع **م** وطالب البائع ربح ثمنه بدل الثمن
 لا للمشترى ربح مبيع وقد فسد **ق** **ح** صورة المسئلة باع جارية
 بيعا فاسدا لزم له امواله وانما ربحه ثمنه بقضائه واشترى الجارية
 ورجع لا يطالب بالرجح وان ربح البائع في الثمن يطالب بالرجح والفرق
 ان المبيع متعين في العقد فيكون فيه جرح بسبب الملك
 ووفى له كالمشترى عدم الملك ناشبة من جرحه بالحققة **ق**
 قال النبي عليه السلام عن الربوا والريسة واما الربوا **ا**
 فهو متعين في العقد ولو كانت متعينة كانت فيها شبهة **ق**
 بسبب ان عدم التعيين يكون في العقد **ا**

از و خروج الامر بيب. بعد ان امرت خروج.

انه يجب التسفد بالافعال فان التسفيع نالها ويجب الاستيفاء

فمنها ما هو الخضر
منها ما هو الخضر

انما القدر الكبير جد الامام الحاج الزين رحمه الله فخره الاستشهاد
 كذا من اجل العلم علامه كونه من ذوات الامثال والقاف علامه
 كونه من ذوات القسم شكر نبات ماله هزرا
 جود مجاز ترنكه ماش لويلا كرخ بايست
 كرخ سفيد مسيد پياز حويزه نخود برفت
 ترنجهين تمان كوشت كينلاسم نكاه چوشت
 شك كل مصفر چو باقم رنگ لاک كوشت روين نكاه
 رنگ آهين كوكار درايض مبادند شيلاب چو باشمك شيلاب
 شيلاب سيب روين كوشت را آورده اند كه از ذوات قسم است
 شيلاب چمن شيل زردك خوشك آيو خوشك آيو
 شيلاب كشت قبل از رو كشت قبل از رو خوشك قبل از رو خوشك
 كاخق زرد نوش دلا رويد الا الا كوكول صفير او خوشك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والا بن محمد افرح من التوبه المردى يستدرك في ذلك بغيره
لان الحق موجود في القدر والحق لا ينفك عن القدر
مع الحق لا ينفك عن القدر لان جزاء الحق وان كان لا ينفك
لكن يورث الشبهة والشبهة باب الارجاسه في الحقيقة لكنها
ادون من حقيقة فلا يخرج بها الطريق في النسبة الى الله
مردوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى في تلك الشبهة
فلا يكون في غير النسبة لم يثبت الشبهة لما قلنا ان الشبهة ادون
من الحقيقة على ان الحق المشهور وهو قوله من ادرك حقائق النعمان
فكيف كيف شئت بعد ان يكون ما لا يدور ما كانا وقد اثبت في
الجسد في قوله لا يحرم التمسك والشعير والبر والترويح الى
والنفس والعقبة ونفذ ابدأ وان تركها فيها اي وان ترك
الكليات في الدعوة المتقدمة والوزن في الاخير من القول
الخطا بالخطا الحديث ونحوه غير على العرف فلم يخرج اليه

بيع اليه التمسك واما زنا والذين يبيعون التمسك كما يخرج في
والذين يبيعون التمسك في غير صرف الا شرط تقابل بين المعروض
الروية ان يكون المبيع مباحا حتى لو لم يكن مباحا كان مباحا في
من شرائطه وادخله في شرائطه المباح كان العقد مباحا في شرائطه
من التعيين والشرط التقابل في المجلس ان لم يكن مباحا
لو كان شرطه وادخله في شرائطه التقابل في المجلس في
سواء يبيع مباحا او غير مباح في الاصل والروية مباحا في
ان لم يكن مباحا فان كان مباحا في الشرط كان مباحا في
الشرط بغير الشرط وان لم يدر بغير الشرط والشرط في
يفسد البيع لعدم التعيين او جاز يبيع في الغيبان
صلاحيته لانه الفلاس ثمان فلا يبيعان في الغيبان فصار كذا
كان يبيعانها وكما يبيع الدرهم بالدرهم وانما الشبهة بالادلة
والادلة في الغيب لا يكون في غير التقابل واما البطلان في الاصل

والا بن محمد افرح من التوبه المردى يستدرك في ذلك بغيره
لان الحق موجود في القدر والحق لا ينفك عن القدر
مع الحق لا ينفك عن القدر لان جزاء الحق وان كان لا ينفك
لكن يورث الشبهة والشبهة باب الارجاسه في الحقيقة لكنها
ادون من حقيقة فلا يخرج بها الطريق في النسبة الى الله
مردوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى في تلك الشبهة
فلا يكون في غير النسبة لم يثبت الشبهة لما قلنا ان الشبهة ادون
من الحقيقة على ان الحق المشهور وهو قوله من ادرك حقائق النعمان
فكيف كيف شئت بعد ان يكون ما لا يدور ما كانا وقد اثبت في
الجسد في قوله لا يحرم التمسك والشعير والبر والترويح الى
والنفس والعقبة ونفذ ابدأ وان تركها فيها اي وان ترك
الكليات في الدعوة المتقدمة والوزن في الاخير من القول
الخطا بالخطا الحديث ونحوه غير على العرف فلم يخرج اليه

فمنه يخرج ما قد عده لانها لو كانت حقة بالباع لم يبق في الباقى من غير اعتبار الحقة
والكثرة كما في غير النسخة وهذا اذا كان يجوز ان يكون متساويا اذا كان له ما هو مملوك لا يجوز
الا على سبيل القسمة والقسمة انما تكون اذا كانت مملوكة مفعولة جازا اذا كان مملوكا او اذا كان مملوكا

فقد قيل في القسمة ولا وجه له الا بتبيينها وفروجهما عن التسمية لانها
انما خرجت عن التسمية لكونها غير مطلوبة لانها ليست من التسمية انما هي
فليس وبأنه قد قيل انما هو مملوك **م** والى الجواب ان **م** خلا عما هو
فان عند ادراج الجواب لم يخرج من حيث الجواب البنية الا اذا كان
الجميع اكثر من ذلك لكونه اقل من اربعة اشياء لا يستحق القسمة **م** والى الجواب ان
يجوز طلاقه لان بيعه لم يرد وان بالبيع من مملوك **م** والى الجواب ان
سكنه ولا يطيب بالوطيب **م** هذا عند عدمه وعند ما كان
وعند انما خرج من جهة لا يجوز ان يفصل بالوطيب بالجناف **م**
والجواب ان ما روي في الوطيب او مملوك لا يفصل بالوطيب الا في المملوك
المتفق بالمتفق مملوك **م** والى الجواب ان **م** والى الجواب ان كان
بيع الجنب ليس له ان يملكه الا بصفته يجوز ان يملكه بالوكالة مع ان
الصفقة لقوله على المسلم جديا ورويهما سواء وان لم يكن
الجنس بالجنس يجوز كيف ما كان لقوله على المسلم او ان يصفق المملوك

فيديو

فيديو كيف يتم **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
القبض وكذا في الدقل محل العيب منهم البطلان بالانابة او بالبيع
والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
الجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
نسبة والى الجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
الجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
او بالسلوك **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
الجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
الزيت بالزيت **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
وزن لا يوزن **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
الجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
لأنه مملوك **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**
وعنده **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م** والجواب ان **م**

کتابت در سال ۱۲۷۴

10

وَقَدْ تَوَلَّى إِلَيْهِ الْوَقْدَ وَلَمْ يَنْفُضْ عَنْهُ أَوْ قَالَ
وَقَدْ تَوَلَّى إِلَيْهِ الْوَقْدَ وَلَمْ يَنْفُضْ عَنْهُ أَوْ قَالَ

[illegible]

وخرج عليه اي رجع هذا الشعر في قعر طر الراج والاعلم ان الامم والجموع
والاخرى في الارض اي رجع الى ان قال ربي فاما بعد فانه من غلات
خروجهم عليه سوا علم كان الزمان اوله لان الله لم يزل يبعث رسله
في كل امة الى ان ياتيهم يوم الدين فيكونوا من الخاسرين
وهو ان الذي سطر على محمد له في ربه العبد والشافع من ربه الذي
تخلصه من كل عجز والاربع في دعوى حق الجول في دار صول على شئ
واسمى بعضهما اسراي اي ارجع في جمل ولا في دار صول على شئ
بعض الارواح في الدار على الراج على الذي شئ لان الذي يقول
دعوى في غير ما يستحق وارجع في كل ما ذكره العون لان الذي
داخل في المستحق وفيهم مني الصالح من الجول اي رجع في ربه
لان الله لم يزل يبعث رسله في كل امة الى ان ياتيهم يوم الدين
لا يفي الى الله عز وجل فيقول من بعض الصالحين ان الله لا يبعث
الانبياء الا على نبي محمد فانه المستحق لعل على ان هذا هو الذي يخرج

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

في غير ذلك لان دعوى حق الجول دعوى غير محجة وكثير من تلك الدعوى
يدل على عدم صحة تلك الدعوى وارجع في دعوى حق الجول لان الذي
شئ منها اي ان الله لا يبعث رسله في كل امة الى ان ياتيهم يوم الدين
فانه المستحق لعل على ان هذا هو الذي يخرج
وهو ان الذي سطر على محمد له في ربه العبد والشافع من ربه الذي
تخلصه من كل عجز والاربع في دعوى حق الجول في دار صول على شئ
واسمى بعضهما اسراي اي ارجع في جمل ولا في دار صول على شئ
بعض الارواح في الدار على الراج على الذي شئ لان الذي يقول
دعوى في غير ما يستحق وارجع في كل ما ذكره العون لان الذي
داخل في المستحق وفيهم مني الصالح من الجول اي رجع في ربه
لان الله لم يزل يبعث رسله في كل امة الى ان ياتيهم يوم الدين
لا يفي الى الله عز وجل فيقول من بعض الصالحين ان الله لا يبعث
الانبياء الا على نبي محمد فانه المستحق لعل على ان هذا هو الذي يخرج

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

و قد ورد ان اسم ما تسمى امة
الانبياء في القرآن اسم الله
والله اعلم بعباده
فقد ورد في القرآن
و قد ورد في القرآن
و قد ورد في القرآن

[illegible]

و اولی و شری
 از این جمیع صفات
 و اولی و شری
 و اولی و شری

من حق اي لوان يقضي في المشتري من غير ان يملكه فانه يقضي له
من قبضه لانه العرض عارضة وكان يقضي عن حقه من قبضه
ان ما يقضي في السلم يقضي في السلم لا يستبدل في جانب
في المدة بان ما يقضي في السلم غير يقضي في الدين في الدين فان
فان شرع ان جعله في غيره فانه لا يكون مستبدلا ولا يكون عينه
في جميع الاحكام في حق وجوب الكيل لا يكون عينه في حق قبضه
هذا الدين هو من الدين الذي اعطى المسلم المدينه ولو كان الوارث
رب السلم يقضي له في نفسه فالكامل في نفسه في قوله وكذا اي
في القصة الاولى اي اذا اشترى المسلم اليه كرا او امره ببيت السلم
بان يقضي لاجل المسلم اليه ثم لنفسه فالكامل في السلم اليه كماله لا يمل
نفسه او ما يبيع لا يفتقر في نفسه اليه كرا ولو كان المسلم في غيره
رب السلم بانه يقضي او كان البائع في غيره في غيره بانه يقضي
لم يكن قبضا لان في السلم ابيع من بيت السلم بالكيل لا يقضي في الدين

انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه

لان الدين فانه لم يصادف في كماله المسلم اليه في غيره في غيره
من رب السلم في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
ولم يقضي في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
فانما يكون قبضا لان في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
بانه في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
صادف في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
بالعين كان قبضا لان في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
رجل من الزمرا بوقد سلم وكرا مينا ببيع فانه المشتري بالبيع
ان يمل الاكرن في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
انما في الدين في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
وان يمل في الدين لا يمل في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره
في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره في غيره

انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه

انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه
انما يقضي في الدين الذي هو عينه

فيه فينتقل القبر عند انقضاء سنة من موته فيكون القبر فاسدا فالقول قول المسلم بالانسان
 فانت ثم نقول انما عقدت له ثم ماتت الامة في المسلم لا يرد التنازل
 فيجب فيه الامة على المسلم اليه يؤد بها الى ربها ثم ولو ماتت
 ثم نقول لا يخرج الى صورة المذكورة ان كان الموت قبل التنازل
 صحيح التنازل وذلك لان صحة الامة لا يفتقر الى بقائه لموت عليه
 وهو المسلم فيه وكذا المقابلة في وجهه اي اذا باع امته بغير
 فملك جديها دون الآخر فعلا صحيح التنازل ولو لم يملك ملكا
 بغير التنازل فله وكذا ان يهديه بغير التنازل المقابلة في وجهه
 في كل الوجهين اما البقاء ففي صورة تقديم التنازل على البيع والهدية
 في صورة تقديمه عليه بخلاف التنازل بالقبول اي ان يشتري بالدينار
 او الدنانير ثم يهدى له ثم ماتت الامة في المسلم لا يرد التنازل ولو ماتت
 ثم نقول لا يصح التنازل ولو اختلف عاقل المسلم في شرط الامة والملك
 فالقول بغيرها اي قال المسلم اليه بكذا الذي وقال رب المسلم

لم يشتر شيئا حتى يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم بالانسان
 مستحق في الكفاية التنازل لان المسلم اليه يهدى له بالدينار والملك
 الصحيح دعوى المالكين بشرط ان يهدى وكان معتقدا ولو ادعى رب المسلم
 شرط الامة وقال المسلم اليه لم يشتر شيئا فلو اجاب ان يكون
 له رب المسلم غير شرط الامة يدعي الهدية فالجواب ان في القبرين قول
 الذي الهدى عنه وعندنا القول للمتكبر ولو اختلفا في الاجل فقال احدهما
 في الاجل والآخر قال لا خير لم يشتر شيئا اي لا اجل فالقول قول عند
 لانه يدعي الهدية وعندنا القول للمتكبر والاستصناع باجل مسلم
 تعاونا فيه او لا اجل في التنازل كخلفه وقمته وطست صحيحا لا يخرج
 الاستصناع ان يقول القائل كاخلفه في مثل المصنع في ملك
 خفا من هذا الجنس ومنه كذا قال اجل اجلا معلوما كان سائلا سواء
 جرى فيه التنازل ولا فيه بغيره اي لا مسلم وان لم يهدى فان كان محابرا
 فيه التنازل صحيح بطريق البيع لا بطريق الهدية وان لم يجر فيه التنازل لا يجوز

شعثت من التفتت في فاسد كذا
 ان على اليد واليد
 فيكون كذا قالوا بالهدية

[illegible][illegible]

五

والجانب الآخر

من جهة لا تفرق بين الشمس فيكون البعض تفرقها هذا العيب بخلاف الاستحقاق
 او المشتري لم يرض به ولا في الردم ولو استحق بعض قطعة لفرقة بعضا اخرها في
 بخصته بل في الكمال اشتركة ليست بحسب قطعة الفرقة لان التبعيض لا يفرقة **م** ووجه
 وجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن
س وهذا عندنا واما عند زفر فانه لا يوجب رد المثلن بل يوجب رد المثلن ووجوب رد المثلن
 ومن ضرورة ان النقص على الشيوع وفي وصف الجنس لا خلاف فيستحق
 قلنا المعاد المطلق بحسب الفرقة المذكور وليس فيه تفرقة لان موجب شيون
 الملك في الكمال عاين الكل فيكون الدرهمان في مقابلته الدينارين والدينار في مقابلته
 الدرهم ويكون كذا في مقابلته كذا في مقابلته كذا في مقابلته كذا في مقابلته كذا في مقابلته
 ووجه ان المشتري تفرقها بوجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن
 بقدره في مقابلته **م** ووجه رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن
 ووجه علمه في الفرقة المذكورة ببيت كمال هو في هذه الحالة وانما يجوز هذا لتحقيق التساوي
 في الوزن وسقوط اعتبار الجوده **م** ووجه من عليه عشرة دراهم من ماله لم يرد

من جهة لا تفرق بين الشمس فيكون البعض تفرقها هذا العيب بخلاف الاستحقاق
 او المشتري لم يرض به ولا في الردم ولو استحق بعض قطعة لفرقة بعضا اخرها في
 بخصته بل في الكمال اشتركة ليست بحسب قطعة الفرقة لان التبعيض لا يفرقة **م** ووجه
 وجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن ووجوب رد المثلن

في الوزن وسقوط اعتبار الجوده **م** ووجه من عليه عشرة دراهم من ماله لم يرد

بها مطلقا وان دفع الدينار وبقاها العشرة بالعملة **م** اي الزيد على
 عشرة دراهم فباع عود دينار من زيد بمئة مطلقا اي لم يصف العقار
 على وجه البيع ان دفع عود دينار فصار لكل واحد منها عودا عشرة
 فحقها العشرة بالعملة فبكره هذا القاص فمن البيع الاول هو بيع الدينار
 بالعملة المطلقة ومنه الدينار بالعملة والى على عود او لولم يخل هذا الكا
 استبدل السبل العرف بهذا اذا باع الدينار بالعملة المطلقة او اذا باع
 بالعملة التي لا يخلع ومنه يقع المقابلة بنفس القدر **م** فان غلب الدينار
 الفضة وعلى الدينار الذهب فما نقصت وذهب بكمها فلم ينجح الما لفضة
 ولا ينجح بنفس بعض الامشك وزنا وان غلب عليها الفضة فما نقصت
 فبوجه الفضة كما انما عود عود عليه سيف **م** اي اذا كان الفضة في المنة
 مثل الفضة التي في الدينار او اقل ولا يدي لا ينجح وان كانت اكثر ينجح
 ان لم يشره بالعملة **م** وانما متفادلا مع بيشة طالع في الفضة **م**
 وانما ينجح عود الدينار في خلافه في حكمه في الفضة وصوره فانه

فاذا شرط القبض في الفضة بشرط في الصغر لعدم التيمم وان اشترى سلعة بالدرهم
 الموشوشة او الفلوس المظلمة **م** فان كانت بطلت **م** اي كانت قبل تسليمها بطل
 عند المحدثه وعند الما لاسل **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل
 به الكس **م** ولو استقرض فلوسا فاشتت بطلت **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل
 بطلت **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل **م** عند الما لاسل
 او اذ انقضى فلوس قبل ان يخلع **م** وعليه ما يباع بنصف درهم وان اوقوا طامها
م اي اشترى بنصف درهم او اذ انقضى او قرا على ان يخلع عوض ذلك الثمن
 فلوسا **م** وعمل المشتري من الفلوس ما يخلع في مقابل ذلك الثمن والقيمة عند
 نصف الثمن **م** عند زفره لا يجوز هذا البيع لان الحكم من عدوته وتقدر على
 بالذائق ونحوه ينبي عن الوزن ولان الثمن هو الفلوس **م** اي معلومة **م**
 ولو قال لمن اعطاه درهم اعطني نصفه فلوسا ونصفه نصفه الا اجبة في البيع
م اي اعطني نصفه فلوسا ونصفه ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم
 الا اجبة فيلزم الربوا **م** بخلاف اعطني نصف درهم فلوسا ونصفه الا اجبة **ش**

وانما شرط القبض في الفضة بشرط في الصغر لعدم التيمم وان اشترى سلعة بالدرهم الموشوشة او الفلوس المظلمة

وانما شرط القبض في الفضة بشرط في الصغر لعدم التيمم

اى اعطاه الدرهم وذكر اننى لم يقبل على اجراء الدرهم فالصف لا جهة بمثل
 وياقنى بالفلوس ^{لو كررها اعطى صبح في الفلوس فقط} ^{سراى كرا لفظ}
^{الربا وهو زيادة} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس}
^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس} ^{الوجه في الفلوس}
 لانه لما كرا اعطى صبحين واعد علم بالصوب تمت الدقة الاولى اقل
 من الثاني من كتاب شرح الوفاية في الفقه الحنفى وكذا التفسير الحنفى في
 ابن ملاخا بن محمد بن دوروى غفر الله عنهم وسير غيرهم ^{١٢٩٧}

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation from the previous page. The text is dense and covers most of the left page. It appears to be a historical or administrative document, possibly a letter or a report. The script is cursive and typical of the Ottoman or Persian periods. The text is written in dark ink on aged, slightly discolored paper. The lines are closely spaced, and the overall layout is vertical, following the traditional right-to-left writing style of the region.

Handwritten text in Arabic script, located on the right page. It is a shorter section, possibly a separate entry or a concluding part of a letter. The text is written in a similar cursive style to the left page. The lines are more spaced out than on the left page, and the overall layout is also vertical. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النكاح سنة حسنة لا ينفك عنها فاصولها طيبا بين محرم
وحرام كما قال الله تبارك وتعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاكمل طاعتك من النساء
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح سني محمد عن عرب عن
سنتي فليس النكاح اعظم النكوة مرغوبة على الله على ما ترضوا
اقول لا بداد استقر قد عفا له ولا بد لي من المسلمين الجاهرين
الاجميين انه هو الغفور الرحيم ارجو لكم الف الف العظم السبع الاله
الله الذي بين قلوبكم وبينكم ومن بين الاغصان وكما الفت بين ادم وحواء
وكما الفت بين ابراهيم ومريم وكما الفت بين يوسف وزليخا وكما
الفت بين محمد وحنيفة وكما الفت على فاطمة رضوان الله على علمهم
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وقل رب
اسرني منزلا مباركا وان كنت خيرا منزلا للناس

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل النكاح سنة حسنة لا ينفك عنها فاصولها طيبا بين محرم
وحرام كما قال الله تبارك وتعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاكمل طاعتك من النساء
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح سني محمد عن عرب عن
سنتي فليس النكاح اعظم النكوة مرغوبة على الله على ما ترضوا
اقول لا بداد استقر قد عفا له ولا بد لي من المسلمين الجاهرين
الاجميين انه هو الغفور الرحيم ارجو لكم الف الف العظم السبع الاله
الله الذي بين قلوبكم وبينكم ومن بين الاغصان وكما الفت بين ادم وحواء
وكما الفت بين ابراهيم ومريم وكما الفت بين يوسف وزليخا وكما
الفت بين محمد وحنيفة وكما الفت على فاطمة رضوان الله على علمهم
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وقل رب
اسرني منزلا مباركا وان كنت خيرا منزلا للناس

لما لم يوصف جرحه بعد ذلك ثم غير اسم الجرح فادرس اليه ابو
 حنيفة من خلاف عن رجل الاوى قصاصه الثوب جاز يقصه را
 حصل يستحق الاثم لا فاجاب ابو يوسف يستحق الاجر فقال رجل
 اعلات فقال يستحق الاجر فقال عطاء فقال الرجل ان كان القصاص
 قبل الجرح استحق والا لا الثانية بل الدعوى بالعدوة بالدمى استحق
 فقال بالدمى فقال عطاء فقال استحق فقال اعلات فخرج ابو يوسف
 فقال لرجل هالان التكبير فخرج في الميدان سنة الثالثة
 طير سقط فقتله الناس وقيط ومروى بل كان ام لا فقال
 بل كان فخطاه فقال لا يوكلا في خطاه ثم قال ان كان
 اكله فخطاه قبل سقوط الطير فصل الله عن اكله فخطاه فخرج
 والابرار الى الملقاة مسلم له زوجة وبيته ماتت وهي حامله
 منه حتى اى المقابر تدفن فقال في مقابر المسلمين فخطاه
 فقال في مقابر اهل الذمية فخطاه فقال تدفن في مقابر

اهل الذمة والمسلم ولكن تجوز جثا عن القبلة حتى يكون فيه
 الولد الى القبلة لان الولد البطن يكون ذكرا او انثى الماسة
 ام ولد رجل تزوجت بعمران مولاه فخطاهم بل تجب العدة
 من المواتم لا فقال تجب فخطاه فقال لا تجب فخطاه
 ثم قال رجل ان كان الرمح دخل بها لا تجب والا جئت
 شاة ولدت بصورت الكلب الامر مشكك ليق يفعل
 يعرف الولد ان صوت مثل الكلب لا يكل وان
 صوت مثل شاة يكل وان صوت صوتها يوضع الماء
 قبل ان يشرب باللسان لا يكل لانه كلب وان شرب
 بالذراع يكل لانه شاة وان شرب بهما يوضع اللبن والدم
 قبل ان اكل اللبن يكل لانه شاة وان اكل الدم لا يكل
 لانه كلب وان اللبن والدم جميعا ينجح ان خرج
 الامعاء لا يكل لانه كلب وان خرج الكبد لا يكل لانه شاة او ان

بسم الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام
 على رسول محمد وآله واصحابه اجمعين ثم اعلم بان العبد يتبين
 ان يلحقه الله تعالى في ثواب وبين ان يوصيه في ثواب
 والا يتلوا ليعلم بالمشروع وغير المشروع ففعل وتركه فلا
 من بيان الواجب المشروع وغير المشروع وعما
 وبها معانيها واحكامها ليسهل على العباد العلم بها
 ونسبها فقولنا بعد التوفيق اما المشروع على اربعة اقسام
 فرض وواجب وسنة ومباح
 وغير المشروع زعم محرم ومكروه ويليها المفسد للعقل
 فيدفع كل ثمانية اواع اما الفرض فثابت بدليل قطعي

لا شبهة فيه وحكم الثواب بالفعل والعقاب بالترك لا عذر والكفر
 بالانكار في المتفق عليه والواجب ما ثبت بدليل قطعي فيسنة
 وحكم حكم الفرض عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحده وسنة
 ما ذهب اليه النبي عليه السلام مع تركه مرة او مرتين وحكم الثواب
 بالفعل والعقاب بالترك في الهدي والمسيح ما فعله النبي عليه السلام
 مرة وتركه مرة اخرى وما اجبا السلف وحكم الثواب بالفعل
 وعدم العقاب بالترك والبيان ما يحجز العبد فيه بين
 الاتيان والترك وحكم عدم الثواب والعقاب فعلا و
 تركا والحرم ما ثبت النبي فيه لا معارض وحكم الثواب با
 ترك فدية ترك وجب العقاب بالفعل والكفر بالاستحلال في المتفق
 عليه والمكروه ما ثبت النبي فيه مع المعارض وحكم الثواب بالترك
 للموصوف وخوف العقاب بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال والكفر
 هو الناقص للفعل المشروع فيه وحكم الثواب بالترك و
 العقاب بالفعل عمدا وعده سهوا ثم اعلم بان الصلوة جامة

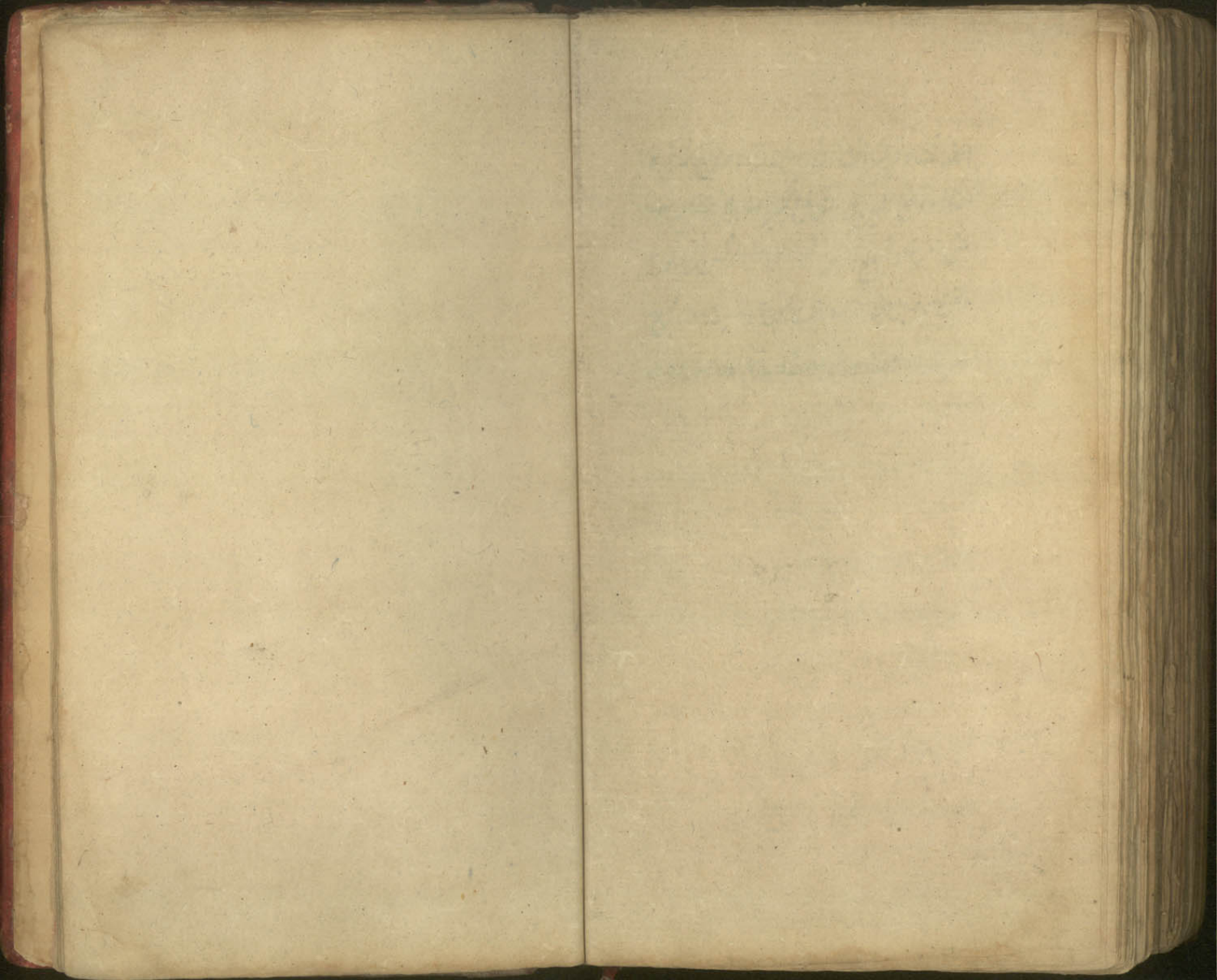
الاربعة الاول شرعاً وقد توجد الاربعة الاخيرة فيها طبعاً
 فلا بد من هذه تفصيل كل فرع وتعدادها بطريق الاجتهاد
 ومنها والاختصار رتبة على ثمانية ابواب يتيسر للمؤمنين
 التباؤ في بيئات الفراغ في خمسة عشر باباً خارجة وبعضها داخلية
 الخارجة هي ثمانية الوقت وطهارة البدن والثوب والمكان
 وصحة العورت واستقبال القبلة والنية والتكبير الاولى
 والداخلية سبعة القيام والقراءة والركوع والسجود و
 القعدة الاخيرة والترتيب فيما اخذت شرعية في كل
 او في جميع الصلوة المخرج بفعل المصلي الباب الثمانية
 في الواجبات هي احدى وعشرون منها ما يعم جميعها
 جميع المصلين والصلوة هي سبعة ومنها يخص بعض
 المصلين والصلوة هي اربعة عشر اما العام فثلاثة
 التكبير للتحريم والقعدة الاولى والتشهد للغيرين و
 الطمأنينة للركوع والسجود واثنان كل فرقة موضع

وكل واجب كذلك والمخرج بلفظ السلام اسالك
 فتعين اوليين للقراءة وتعين الفاخرة لها وخصها
 رها على مرة وضم اليه اثلاث آية قصيرة او آية
 طويلة معها وتقديم الفاخرة عليها وهذا على من وجب
 على القراءة والقعدة في التزويد في موضع جماعة والمجانة
 كذلك والنصائح المقدية في وقت فرة الامام و
 مسامحة المقد للامام على اى حال وجده وان لم
 يكن محسباً من الصلوة وسجدة التلاوت على الامام
 وانفرد وتكبير العبد وتكبير ربهما وسجدة السهو على
 الامام والمفرد تبرك الواجب في الثمانية الاول
 من القسم الاخيرة في جميع الصور من القلم الاول
 الا الطمأنينة فانها واجبة للغير الباب الثالث
 والسنن وهي سبعة وعشرون والاعمال سبعة
 عشر الاول رفع اليدين في التحريمة وفي

القنوت وفي تكبيرات العبدن وثلاث الاصابع ثم
الشاء ووضع الميم على الشاء وتكبيرات الاستغاثات
حتى القنوت وتسبح الركوع ثلاثا واحدا الركبتين في الركوع
وتفريح الاصابع في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب

ومن ثم قال في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب
ومن ثم قال في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب
ومن ثم قال في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب
ومن ثم قال في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب
ومن ثم قال في القنوت والجلدة والسجدة على سبعة اعضا تسبح
السجدة ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشاء والارباب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته العظيمة
وآياته العجيبة
والتي لا يحيط بها عقل ولا عين
ولا يدركها حس ولا قلوب
ولا يفهمها شيء من خلقه
إلا بما شاء الله تعالى
ويعلم ما لا يعلمون



بسم الله الرحمن الرحيم

المنورة

الحم على سيدنا محمد سيد العرب والعجم واما المكنة والمدينة
والحرم وترجماني لسان السلف والكرم وعلم الان
ما لم تعلم احله نور ونسله آدم عيسى بعثه مؤخر وخلق
منظم اسما الشرف مكتوب على اللوح المحفوظ بياقوت الجوهري
والعلم جسم الشرف مدون في المدينة المنورة والحرم فتوبا
لمن رآه وبين السلم من بعث الشفاعة يوم الحشر والندم
من بعث الشفاعة ليل عاكسة قائل يا رب السلم
امتن امتي وامتيا لكل لطف والكرم فسر يسار المنادى
من قبل الرحمن الرمح قبل آت شفاعته يا نبي المحرم
ارحيل جنة لا خوف ولا توريك ولا اله ثم رضي الله تعالى
عني ابي بكر عن عمر عن عثمان عن علي بن الحسين زكاة الكرم
ثم رضي الله تعالى عن خاتم الشريعة امام العصر الاعظم ورضي الله
تعالى عنهم اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلى على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج والعمدة
 والبراق والعهدة والامامة والشفاعة لاهل الذنوب في
 عرصات القيامة والصين والعلم دافع البلاء والوباء
 والجت والمرض والاسم شمس الضحى بوز الدجى نور
 الهدى صاحب الظلم اليك شريف لطيف مكتوب
 منقوش في اللوح والقلم جسمه معطر مقدس منور في البيت
 والحرم ابوالقاسم سيدنا ومولانا محمد بن عبد العزیز بن عبد
 المطط بن هاشم سيد العرب والعجم رسول الثقيل ونبي
 الغريقين وامام القبلتين سيلتنا في الدارين جلاله
 والجليل مقدر الجود والجلل والحي والكرم عین الغنا
 كنز الهداية امام الحضرة امين الممالك تراض
 الزلل ناصر الملل سلطان الطریقت برهان الحقیقت زین
 القیامت کاشف الغم آل الحجة منزل الظلم سرالراج
 المصطفى عليه افضل تحية ونسبه وشيخ مولود مكين وحجة بطي
 الكه في الارض محمد وفي السما احمد غر الكه وفي
 جبريل وميكائيل وصفي بن ابي طالب في القبر
 وشفاكم من اعدائكم وامنكم من اعدائكم وعلى اله وصحبه

اللهم صلى على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج والعمراج
 والبراق والعهدة والامامة والشفاعة لاهل الذنوب في
 عرست القيامة والصيف والعلم دافع البلاء والوباء
 والجت والمرض والاسم شمس الضحى بوز الدجى نور
 الهدى صاحب الظلم اليك شريف لطيف مكتوب
 منقوش في اللوح والقلم جسمه معطر مقدس منور في البيت
 والحرم ابوالقاسم سيدنا ومولانا محمد بن عبد العزیز بن عبد
 المططرب بن هاشم سيد العرب والعجم رسول الثقيل ونبي
 المفرقين وامام القبلتين سيلتنا في الدارين جدامحسن
 والحسين مقدر الجود والحلم والحي والكرم عين العنايت
 كنز الهداية امام الحضرة امين الممالك تراض
 الزهراء ناصر الملل سلطان الطوائف برهان الحقيقتين
 القيامة كاشف الغمة آل البيت منزل النظم سراة
 العالمين احمد عمر بن زهير قرش ومولود مكس ومحملة بطي
 الكه في الارض محمد وفي السما احمد بن محمد وفي
 جبريل وميكائيل وفي اسرافيل وفي اسرافيل وفي
 وفي اسرافيل وفي اسرافيل وفي اسرافيل وفي اسرافيل

عُرِضَتْ الْقِيَامَةُ وَالصَّيْفُ وَالْعَلَمُ دَافِعُ الْبُحْدِ وَالْوَبَارُ
وَالْحَيْتُ وَالْمَرْضُ وَالْأَسْمُ شَمْسُ الْمَضِيِّ بَارُ الدُّخَانِ نَوْرُ

والجبت والمرض والاله شمس المضى بوزن الذمى ندر

المهدي صاحب الظلم اليك شريف الطيف مكتوب
منقوش في اللوح والقلم جسمه معطر مقدس منور في البيت

منقوش في اللوح والقلم جسمه معطر مقدس منور في البيت

والحرم الباقى سيدنا وهو لانا محمد ابن عبد العدا بن عبد

المطلب ابن شام سيد العرب والعجم رسول الثقفين ونبي

الفرقيين واهم القبليين وسيلتنا في الدارين جدا الحسن

الحسين مقدس الجود والحلم واللين والكرم عمن القنات

الفرز الهداية امام الحضرة امين الحركة القومية

المثلث المثلل سلطان الطريقة برهان الحقيقة

نفاقت - كاشف الغش - آل الحج - منزل الظلم - سراج

العلیہ الصلوٰۃ و السلام حضرت شیخ و مولودہ مکین و محلستہ بطبی

محمد بن الامام احمد بن محمد بن علي بن ابي طالب

برای و کتب و نسخ و اوراق و غیره
برای و کتب و نسخ و اوراق و غیره

دشمنان من اشد و امتناعی نفاکی و علی الله و حنیفه

جوان محمد اسد

[illegible]

تتميم الاستيعاب في الحاشية على الحاشية

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠

فقال له يا ابن آدم اني قد جعلتك نبياً و
رسلتني اليك بالحق واني قد جعلتك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

و ما رفته اند از این استیلا و استیلا

لیکھو، چارہ، کھجور، پانی، اور

لقد انشأه في سنة ١٢٠٠ هـ

چهارم - نظام آموزشی بعد از سال ۱۳۵۷

مفتاح السالكين

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد صاحب الحاج والمعراج
والشفاعت والمقام المحمود والدرجت الرفيعت
ولوار ^{والبرقا} والمغفر والعلم بدعائه الى الحق تعالى دارق البلاء
والوباء والقحت والمريض والالم جسد شريف مطهر مطهر
مقدس منور في البيت والحرم اسمه شريف رفيع
مكتوب منقوش في اللوح والقلم صاحب الجود والياء
والسما والشفاعت والفضل والكرم شمس الضياء
بدر الدجى نور الهدى مصباح العلم والافاق اسم محمد
ابن عبد الله سيد العرب والعجم سيد الثقلين
ونبي الفريقين وامام القبليين وسيلتنا في الله اربين
جد الحسن والحسين يا ايها المشتاقون بنو رجاله صلوا
عليه وعلى آله وصحبه ذوالقرب والعلم برحمتك يا ارحم
الراحمين

لا تنظر في قرص الفلانة أو في قرص

خاص وین الله او نور

عوض مرادمان روز آئیند من آن روز

[illegible]

قول الله أو ف

1871



Handwritten text in Arabic script, likely a title or header, located at the top right of the page.

Handwritten text in Arabic script, consisting of several lines, located in the upper right quadrant of the page.



ایں کتبہ

کتابخانه
ایں کتبہ

کتابخانه

ایں کتبہ

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه



کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

در کتاب تاریخ اصفهان
این کتاب در قفسه ۱۱۵۱

بود

زبدون در قفسه ۱۱۵۱
شماره ۱۱۵۱

۱
التم

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم

لا اله الا انت سبحانك

اخي اني كنت من الظالمين

لا اله الا انت سبحانك

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

کتابخانه کتب خطی
۱۱۵۱

